

الجوهرة في نظم البصرة

لِتَقَى الدِّينَ الْحَسَنَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ دَاوُدَ الْجَلِّيِّ

تأليف

جَسَّينَ الذَّكَاةِي



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

يا من لا شيء الا في الحق
 للمسلم الذي تقادما
 واصل البرهان والهدى
 لهذين وذو الطول
 يوم الجزاء والسلام السرمه
 سيد رساله هذا العالم
 واحد فالنصره المعنى
 كما دين ربه والمبتدى
 وهما مع كل طالب
 وشرعت في امثالها
 لا رقايبه الطاهر
 كما ناهى وهو آيات الله العظمى
 من نشي نجهنم

کتابخانه عمومی آیت الله العظمی

هر شش پنجشنبه - قم

یوقعہا فی نفسہ العالی ولا علما ولا من مایم حلا

يَوْمًا وَلَا آتَافَ مَالٍ وَعَقْلٍ أَمَّا فَذَلِكَ مَالٌ

ملفوظات الحق بما يرى اماما علی مارشما

ما قوس قبل الذي قد قويا كذا ك تقسط لمن قد

مرفق الامام للحكومة ولا رجوع بعد للعامة

علي الذي جاءه إلهاد علي
عنه أحد من النبي

الاستدواء: من النقص

مجلس علماء دار العلوم دیوبند

عَلِيمٌ وَكَانَ رُؤُوفًا رَحِيمًا

وَأَمَّا عَنْ كَلِّهِمْ فَهُمْ خَالِدُونَ

وان رد عاقله كورج

لعاب حصه والوالد
بديه قبل الابن وهو

واحد الذي يوفى
من دارت سواه

وَمَلَأَ مِثْرًا مِنْ ذَلِكَ كَلِمَةً وَأَنْ يَكُنْ فَاغْطَايَ

كان على جماعة الـديـة
وتم في حاطر كنان

والحمد لله وتبليغ علي محمد وآله خير الخلا

ثم الكتاب جود المال الوفا عشية الجمعة لعروب ماضي

والتاريخ الاول من سنة الف وستمائة و
ثلاثين وستمائة وستمائة وستمائة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نہایہ نسخہ ۱۱ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
لِحُدُ اللَّهِ الَّذِي تَقَادِمُ عَلَيْهِ سُلْطَانُهُ وَشَانُهُ تَعَاظِمُ
رَوْضِ الْبَرْهَانَ وَالْمَدَى عِبَادَهُ النُّعْمَاءُ حَيْثُ اسْتَلَا
لَهُمْ نَبِيٌّ وَذِي الطُّولِ عَمَاءُ كُلِّهُمْ حَيْثُ ابْتَدَأَ الْمَغْنَمَا
لَوْحِ الْجَزَاءِ وَالسَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ
سَيِّدِ السَّلَامِ بِذَلِكَ الْعَالَمِ وَالْعَتَرَةِ الطَّاهِرَةِ الْأَعْظَمِ
وَلَعَدُ الْقَبْرِ الْمُعْظَمَةِ خَيْرٌ لِمَنْ يَفِي تَعَلُّمِهِ
لِحُكْمِ دِينِ رَبِّهِ وَالْمُسْتَدِيرِ لَهُ تَكُونُ تِلْكَ خَيْرُ مَرْتَدٍ
وَضَعْفُهَا مِنْ كُلِّ طَائِفَةٍ تَحْمَدُ عَوْنُ ذِي الْمَوَازِ
إِنَّهُ أَكْبَرُ
الْإِسْتِدَاءُ بِالْأَدَمِ فَلَا

أَلَهُ وَرَعْنَتُهُ فِيهِ

كتابخانه عمر عی آیت الله العظمی
مرعشی نجفی . قم

وكتب بخطه
 بمسماه في عهد الشاه
 عدا النبي ان تترك وارسا عيش
 آدم هاد شيت كي لاديس وارسا
 موسى و عيسى داني فهم
 و المنطقى على علمها فدعاه بالقرن باب حكمة
 القلزم من شمس
 فتوح ابن ملك و خليل و موسى و عران و عيسى
 و اذا الكرم راي ابو القصبه
 لا تحب من ذهاب نفسك
 ما الموت الا ان تعيش
 انا اقرب له استكاري و خضوع مدون و فل
 و اذا انكلم في الجالين و اذا اصلا يقال غير مصيب
 من راي عيبا فسد الملامح انما عنو اسبق عين الملامح
 لا تعان من عيب و قل جل من لا في عيب و علة
 و اذا انكلم في الجالين و اذا اصلا يقال غير مصيب
 من راي عيبا فسد الملامح انما عنو اسبق عين الملامح
 لا تعان من عيب و قل جل من لا في عيب و علة

مقدمة المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد وآله الطاهرين لاسيما بقية الله
في الأرضين

واللعنة الدائمة على أعدائه وأعدائهم اجمعين من الآن الى قيام يوم الدين
١ — مصنف الأرجوزة وناظمها هو الشيخ تقي الدين أبو محمد الحسن بن علي بن
داود الحلبي؛ العالم الفاضل الجليل الفقيه الصالح، والمحقق المتبحر الأديب،
الموصوف في الاجازات وفي المعاجم الرجالية بسلطان الأدباء والبلغاء وتاج المحدثين
والفقهاء. ولد في خامس جمادى الآخرة سنة ٦٤٧ هـ — كما ذكره في كتاب رجاله
(كتاب الرجال، ط النجف، ص ٧٥).^١

كان معاصراً للعلامة الحلبي والسيد عبد الكرم بن جمال الدين أحمد بن طاووس
الحلي وشريكاً له في الدرس عند المحقق الحلبي. ومن آثاره التي عدّها — رحمه الله —
لنفسه وسائر من ترجم له؛ «الجوهرة في نظم التبصرة».
وقد ترجم له أكثر أرباب المعاجم. ومنهم:
العلامة الأفندي، في رياض العلماء، ١/ ٢٥٤ — ٢٥٨.

١ — وللتبصرة نظم آخر للشيخ عباس علي الزنجاني (المتوفى ١٣٤٤)، نسختها موجودة في مكتبة
آية الله العظمى النجفي المرعشي بقم المقدسة، رقم (٦٠٨٤)، (فهرسها ٩١/٩٠-٩١).

- الشيخ يوسف البحراني، في لؤلؤة البحرين، ص ١٦٩.
- التقريشي، في نقد الرجال، ص ٩٣.
- الشيخ الحر العاملي، في أمل الآمل، ٧١/٢.
- المحدث النوري، في خاتمة مستدرک الوسائل، ٤٤٢/٣.
- الشيخ أبوالمهدي الاصفهاني، في سماء المقال في علم الرجال، ٩١/١.
- الخوانساري، في روضات الجنات، ٢٨٧/٢ - ٢٨٩.
- المحدث النقي، في الكنى والألقاب، ٢٨٢/١ - ٢٨٣، وهدية الأحاب، ص ٦٧، والفوائد الرضوية، ١٠٤/١ - ١٠٩.
- العلامة الأمين، في أعيان الشيعة، ١٨٩/٥ - ١٩٢.
- المدرس الخياباني، في ربحانة الأدب، ٥١٣/٧ - ٥١٤.
- العلامة الأميني، في الغدير، ٦/٦.
- العلامة الطهراني، في مصني المقال في مصني علم الرجال، ص ١٢٦.
- العلامة بحر العلوم، في رجاله، ٢٢٣/٢ - ٢٣٦.
- عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ٢٥٣/٣.
- خير الدين الزركلي، الأعلام، ٢٠٤/٢.

ومن الغريب أنّ ابن داود ترجم للعلامة الحلي في كتاب رجاله، في القسم الأول منه ولكن العلامة لم يذكره في «خلاصته»، مع أنّه معاصره وشريكه في الدرس عند المحقق ومن قرأه — كما عرفت — وايضاً ممّا يستدعي الغرابة إخفاء زمان فوته ومدفنه. والأمر الأخير (إخفاء مدفنه) عند أهل النظر، محلاً للتأمل والدقة.

٢ — نظمه — رحمه الله — لهذه للأرجوزة لأهمية التبصرة، حيث قال:

وبعد فالتبصرة المعظمه تبصرة لمن بغى تعلّمه
لحكم دين ربّه والمبتدي له تكون نعم خير مرشد
وضعها مفيد كلّ طالب ومستمداً عون ذي المواهب
ولامثال أمر صديقه وقرينه وشريكه في الدرس؛ السيد عبدالكريم بن السيد أحمد بن طاووس، حيث قال:

وقد شرعت في أمثال حبّاله ورغسبته في...

لأنني رقي أبيه الطاهر مسمي ذي المعلوم والمفاخر
أفضل أهل البيت في التحقيق ذي البحث والنظر والتدقيق^١
وإذ كانت وفاة السيد عبد الكرم بن طاووس في ٩٩٣ ق - كما ذكره ابن
داود في ترجمته - فلا بد أن يكون زمان تصنيف الأرجوزة ونظمها قبل ذلك
التاريخ.

٣ - أعتدنا في تقوم نص الأرجوزة وتحقيقه على نسختين موجودتين في مكتبة
آية الله النجفي المرعشي - العاقبة - في قم، تحت رقمين ٥٠٩٠ (م) و ٥٦١٣ (ع).
٤ - وأخيراً أقدم شكري وتقديري إلى أخي العزيز الأديب المدقق والفاضل
المحقق صباح صالح الهنداوي الذي ساعدني في مقابلة النسخ وحل مشاكلها
- جزاء الله عن الاسلام وأهله خير الجزاء -.

حسين الدركاهي



مركز تحقيقات کتب و کتابخانه ها

١ - قال - رحمه الله - في كتاب رجاله، ط النجف، ص ٤٥:

أحمد بن موسى بن جعفر بن محمد... طاووس العلوي الحسيني؛ سيدنا الطاهر الإمام العظيم،
فقيه أهل البيت؛ جمال الدين أبو الفضائل، مات سنة ثلاث وسبعين وستمائة. مصنف مجتهد
كان أروع فضلاء زمانه. قرأت عليه أكثر «البشرى» و «الملاذ» وغير ذلك من تصانيفه.
وأجاز لي جميع تصانيفه.

أنظر - أيضاً - نفس المصدر، ص ١٣٠، ترجمه عبد الكرم بن أحمد بن طاووس. وأشار فيه إلى
مصاحبه منذ الطفولة إلى وفاته - رحمه الله عليه -.



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي تقادما سلطانه وشأنه تعاضيا
وواضح^١ البرهان والمسدي علي عباده السقاء حيث أرسلنا
لهم نبيين وذي الظول بما كلفهم حيث أنيلوا المغنا
يوم الجزاء والسلام الترمذي علي النبي المصطفى محمد
سيد رسله لهذا العالم والعترة القاهرة الأعظم
وبعد فالتبصرة المعظمه تبصرة لمن بغى تعلمه
لحكم دين ربه والمبتدي له تكون نعم^٢ خير مرشد
وضعتها مفيد كل طالب ومستعداً عون ذي المواهب
وإنه أكرم من يسدي النعم والآبتداء بالأهم فالأهم
وقد شرعت في أمثال حباً لسه ورغبة في...^٣
لأنني رقي أبويه الظاهر سمي ذي العلوم^٤ والمفاخر
أفضل أهل البيت في التحقيق ذي البحث والتنظر والتدقيق

١- ع: أوضح. ٢- ع: تلك. ٣- في كلتي النسختين لم تقرأ الكلمة.

٤- ع: «مجتمع العلوم» بدل «سبي ذي العلوم».

فليُسبَل الشتر على عوارها فالجرد^١ قد تعرّ في مضمارها
وليبد لي وكلّ من بها أنتفع بكلّ وقت رحمت لي تسع
وربما يظهر بالطلاب معجلاً وآجل^٢ الثواب



كتاب الظهارة

القول في الظهارة الشرعية أولها مسائل المائة

الماء ضربان فضرب مطلق . وهو الذي في سلبه لا يصدق
ويصدق الإطلاق في الأخبار يقسم أقساماً فنه جاري
لا يقبل التنجيس بالملاقي إلا بتغيير للاتفاق
وإن تغير نجس المغير وسلم السابق^١ والمسوخر
كذلك حتمام وغيث جاري ما اتصالاً بالسحب والمجاري
ثانيه كالإناء والحياض^٢ إن كان كراً فهو مثل الماضي
وألكر منه مستان ألف رطل عراقي وفيه خلف
أو طوله والعرض والعمق شرط ثلاثة ونصف أشبار وسط
وإن يغيره بُعيد طهر^٣ بانه يُسقى عليه كراً
متصلاً حتى يزول الظاري عنه ودون الكر في المقدار
تنجسه الأخبار باللسقاء من دون^٤ تغيير ولا استيفاء^٥

١- م: الباقي. ٢- الحياض: جمع حوض. ٣- ع: طهرا. ٤- ع: كراً.

٥- ع: غير. ٦- ع: لا استبقاء.

وإن ترد تطهيره فكر
ثالثه الآبار لا يسوثر
وقيل بل ينجس باللقاء
للمسكر الفقاع والإمناء
ولبيعير مات والممتنعه
والكرّ للحمار أو كالبقره
خمين إن ذابت دم إن كثره
سوى الثلاثة وأربعينا
فالكلب مثل ذاك في بول الرجل
وفأرة تفسخت وأنتفخت
وجنب دخلها وأغتسل
والحيّة الثلاث مثل الفار
كذلك في بول الرضيع قد وجب
رابعه السور جميعاً طاهر
ومنه ما يصدق كالمضاف
ممتزجاً كمرق أو معتصر
لا حداثاً أو خبيثاً يطهر
وغاسل الأخبات غيرته

يلقى عليه بأتصال طهر
فيها^١ إذا لاقت وما يغير^٢
وأوجبوا نزح جميع الماء
وهكذا ثلاثة الدماء^٣
لها تراوح بنهار^٤ أربعة
سبعين للإنسان ثم العذرة
أولم تذب^٥ عشر كذا إن نزرا
للهر شاة ثعلب أجزي^٦
سبعاً لطير والصبي أن يبل
كذا كلاب ولجت وخرجت
والذرق من دجاجة خمس^٧ دلا
والذلو للعصفور والأنظار^٨
والحقّ عندي أن ذاك مستحب
لا الكلب والخنزير ثم الكافر^٩
سلباً كماء الورد والخلاف^{١٠}
ينجس بالأخبات قل أو كثر
ورافع لأصفر مطهر^{١١}
أولا لا الاستنجاء نجسته

١- ع: فيها. ٢- ع: تغير. ٣- يعني: دم الحيض والاستحاضة والنفاس.

٤- ع: نهاراً. ٥- أي: غير الدماء الثلاثة. ٦- م: يذب. ٧- ع: أجرينا.

٨- م: سبع. ٩- يعني: ونظائرها: أي: شبهها. ١٠- السور: البقية من الشراب.

١١- أي: إلا سور الكلب والخنزير والكافر. ١٢- الخلاف: الصنفان.

غسالة الحمام نجس إلا إن علم الخلّ منها أصلاً
ونجس لا يرفع الأقداراً أو حدثاً أو يشرب اختياراً

القول فيما يوجب القهاره أولها الصغرى فخذ صفاره

فوجب الوضوء ببول غائطه
ان يغلب^٣ الحسّين أو معناه^٤
وواجب الخلوة ستر العوره
كذلك استنباره سواء
وسنّ تقديم اليسار داخلا
وأن يغطي رأسه والتسميه
لداخل وللمخرج باغ
والجمع بين الماء والأحجار
ويكره الجلوس في الشوارع
كذلك تحت مثمر الأشجار
والبول في القلبة والأفياء^٥
والحجرات وكذا الطعام
ريح من المعتاد نوم^٢ ضابطه
ونزله مستحاضة تراه
ويحرم استقباله للقبله
في ذلك الصبحراء والبناء
ورجله اليمنى كذلك قافلاً^٦
كذلك استبرأؤه والأدعيه
وعند الاستنجاء والفراغ
إذا تعدى لا كالاقتصار
وفي جهات اللعن^٧ والمشارع
وجهة الرياح والأقار
في موضع النزال أو في الماء
والشرب والسواك والكلام

١٣- أي: عدا ماء الاستنجاء. وفي م: أولى وللإستنجاء. ١- م: مطلقاً. ٢- ع: يوم.

٣- ع: يسمع. ٤- يعني: السمع والبصر. وما في معناه: كالجنون والإغماء.

٥- أي: قليل. ٦- أي: راجعاً. ٧- أي: مواضع اللعن.

٨- الأفياء - جمع فيء -؛ والمقصود به: في النزال. ٩- م: و.

إلا بذكر وأضطرار عتاً
أو باليسار إن تكن مختمه
ألكه أو أئمة أو رسل
مخرج بول مسمه بالماء
مع التعددي وإذا لم يتفق
كذلك^١ أستنجأؤه باليمن
بما^٢ عليه أسم من المعظمه
ويجب أستنجأؤه أي غسل
حسب كذا الغائط في أستنجاء
إجزاء أحجار ثلاث أو خرق

القول في الوضوء والكيفيته فروضها سبع فمنها الثانيه

ووقتها حيث لوجه^٣ غسل
ثم دوام حكمها المعتبر
ثم إلى محاذ^٤ الأذقان
عليه إيهام ووسطى عرضاً
منها إلى أواخر الأصابع
مقدماً للرأس فأمسح شعره
أدنى المسقى وأمسح الرجلين
وجاز منكوساً وترتيب جلا
وسن قبل الغسل لليدين
لغائط ثم ثلاث للجنب
والاغتراف باليمن تسبقه
أو لليدين^٥ مستحب قبل
وغسل وجه من قصاص الشعر
طولاً ومادار من البنان
ثم اليدين المرفقين أيضاً
من غير نكس لوجود المانع
ببيل الوضوء أو للبشره
من الأصابع إلى الكعبين
ثم الموالاة تتاليها ولا
نوماً وبسولاً مرة ثنتين
ووضعه الإناء يمينا مستحب
تسمية مضمضة تستنشقه^٦

١- ع: كذلك. ٢- م: ممّا. ٣- م: للوجه. ٤- م: اليدين.

كلتا النسختين: محاذ. ٦- ع: تنشق.

ثلاثة وأغسل مرتين	ووضعه الما ^١ ظاهر اليدين
وهي على الباطن في أولاهما	ثانية بعكسه كلاهما
ثم الدعاء ماسحاً ويغسل	وكره استعانة تمتدل ^٢
وجرمت تولية وحضرا	لحدث ^٣ من الكتاب سطرأ
من علم الحدث ثم ما درى	هل بعده طهارة تطهرا
والعكس لا أو شك في فعل على	حال الضوء ما كثا ما أنتقلا
أق به وبالذي يتلوه	وبعد الانصراف صححوه

القول في الأغسال إن قسّمته

فرض ونفل والفروض ستّة

تفصيلها الغسل من الجنابة	والحيض والتفاس وأستحاضه
ومسّ ميثب بعد برد الميت	وقبل تطهير وغسل الميت
ويحصل الإجناب بالإنزال	ووطئها ولومع الإكسال ^٤
وحده حشفة من ذكر	يدخلها في قُبُل أو دُبر
وفرضه نيّته بالعين	ووقتها في الغسل لليدين ^٥
أو ^٦ عند غسل الرأس وأستدامته	لحكمها وإن يعمّ جثته ^٧
وهكذا تخليل ما ليس يصل	إلآبه ^٨ كذلك ترتيب الغسل
الرأس فاليمن ثم اليسره ^٩	يسقط عنه بارتماس مرّه

١- ع: الاناء. ٢- م: تمتدل. ٣- ع: لمجرم. ٤- كلا النسختين: الاكسال.

٥- ع: «للفسل في اليدين» بدل «في الفسل لليدين». ٦- ع: و.

٧- م: جنايته. ٨- أي: بالتخليل. ٩- ع: البشرة.

وفيه الاستبراء مستحبٌ بولاً ويكفيه أجهاد حسب
مضمضة تنشق تأكداً وغسله بالصّاع أو بأزيدا
تخليل غير مانع كالحاتم وحسروا قسراءة العمزائم
ولسه القرآن والأسماء لله والنّبيّ والإمام
دخوله المسجد إلّا جائزا لا المسجدين الوضع ليس جائزا
يُكره أن يقرأ فوق سبع أكل وشرب ومزيل المنع
مضمضة تنشق كذا الكرى قبل وضوء والخضاب أشهراً^١
ولس مصحف ولاغتساله^٢ يعيد من أحدث في خلاله

القول في الحيض وبأئي أسودا والحرّ والحرقسة إن^٣ يقردا

لكتما تراه بعد السّتين قریش والنّبط ثمّ الخمسين
غيرهما لو كان قبل التسع لا حيضاً أقلّه ثلاثة ولا
أكثره عشرة^٤ وما بينها بحسب العادة لورأت^٥ دما
تجاوز العشر وذات العادة تقعد في أيامها المعتادة
واثنان^٦ مبتدأة مضطربه تميزه فإن تساوى وأشبهه
فحال مبتدأة كإهلها فإن فقدن فسي مثلها
فإن فقدن وأختلفن عملت بسبعة من كلّ شهر رؤيت
أوفقدت^٧ ثلاثة في الأوّل^٨ وعشرة من بعد في المستقبل

١- ع: اشتراها. ٢- ع: الاغتساله. ٣- م: لن. ٤- م: عشرة. ٥- ع: راه

٦- م: شأن. ٧- م: قدت. ٨- ع: أوّل.

وحيض مضطربة يسين^١ وحُرِّمَتْ كَجَنْبِ مَسَاجِدِ
كَذَاكَ لِمَسِّ أَحْرَفِ^٢ التَّنْزِيلِ
وفيه لو تَعَمَّدَ التَّعْزِيرِ
صَلَاتِهَا وَصُومُهَا لَا يَنْعَقِدُ
وَلَا لَهَا يَصْخُ الْأَعْتَسْكَافِ
صِيَامُهَا تَقْضِيهِ لَا الْقِيْلَةَ
عِذَا الْعِزَائِمُ فَذَاكَ يَسْأَلُ
وَالْوُطْءُ قَبْلَ غَسْلِهَا وَيَكْرَهُ
تَمَتُّعٌ وَنَدْبُ التَّوَضُّعِي
وَالذِّكْرُ وَالْجُلُوسُ فِي الْمَصَلَّى
بِالسَّبْعِ أَوْ مَا مَرَّ فِي الشَّهْرَيْنِ
عِزَائِمُ فَالْحَكْمُ فِيهِ وَاحِدٌ
وَيَحْرُمُ الْوُطْءُ عَلَى الْحَمِيلِ
وَيَسْتَحَبُّ عِنْدَهُ التَّكْفِيرُ
طَهَارَةٌ رَافِعَةٌ لَا تَعْتَمِدُ
وَلَا الظُّسْلَاقُ لَا وَلَا الظُّسُوفُ
وَيُكْرَهُ الْخُضَابُ وَالْآيَاتُ
وَلِسْهَا لِمَصْحَفٍ وَالْحَمْلُ
مَبِينٌ رَكْبَةٌ لَهَا وَالسَّرُّ
لِحَائِضٍ فِي وَقْتِ كُلِّ فَرْضٍ
بِقَدْرِ وَقْتِ رَاكِعٍ لَوْ صَلَّى

القول في استحاضة والأكثر دم رقيق فيه برد^٣ أصفر

تراه بعد الحيض والتنفاس
فتتوضى إن يكن قليلاً
لكل^٤ فرض وبجشوت تبدل^٥
زادت عليه الغسل للغداة
فهذه تتبع ذا غسلين
بكل غسل تجمع الفرضين
وقبل تسع وعقيب اليأس
بشرط أن لا يُغَمَسَ المحمولا
أو وسطاً غَمَسَهَا وَلَمْ يَسْلُ
وزائداً يسيل حين يأتي
عند العشائين وليلظهرين
وهو كغسل حائض سنين

١ - ع: بنين، م: بين. ٢ - ع: مصحف. ٣ - ع: مرة، م: دم. ٤ - م: بكل.

٥ - ع: تبدل.

وهي إذا قامت بذى الأوامر صامت وصلت^١ كسبيل الظاهر

القول في التفاس وهو ما جرى
مع السيادة أو عقبيه انرى

أحكامه وهو كثير العدد كالخض بل للترما من حد

القول في التفسير^٢ للأموات
والاحتضار أول الحالات

ففيه فرض واجب وندب	فالواجب أستقباله فحسب
معناه أن يُلقَى على قفاه	تواجه القبلة أخصاه
وندبة تلقينه الشهادة	بالله والتبى ثم السادة
أئمة الهدى وكلمات الفرغ	قراءة القرآن إسراج السرج
تغميض عينيه وإطباق فمه	مد يديه وشياع مآتمه
وسرعة التجهيز إن ^٣ لم يُشْتَبه	وكره الحائض أن تلم به
أو جنب وقال والمفيد	يكبره فوق بطنه الحديد ^٤
وواجب الغسل ثلاثاً ^٥ سدر	كافوره ثم قراح ^٦ طهر
وهو كغسل جنب تقدما	إن خشي أنتثار لحم يُمّا
والندب كون غاسل يمينه	مستغفراً ^٧ بالذكر مستكينا
وغمز بطن الميت غير الحامل	في الأولين قيل والأنامل

١- ع: صلت وصامت. ٢- م: التغسل. ٣- ع: ما. ٤- م: جديد.

٥- م: ثلاث. ٦- م: بقاء. القراح: الخالص الذي لم يمتزج بشيء. ٧- م: مستغفر.

وحفر ما يجري إليه الماء والظل للتفصيل لا الفضاء
وغسل رأس الميت ثم الجثمان رغبة سدر فرجه بالأشنان
وضوؤه وكرهوا للمحتضر إقعاده والقلم ترجيل الشعر
وواجب التكفين للمختار في المئزر القميص والإزار
والمس بالكافور للمساجد وشن للرجل في الزوائد
حبرة لا طرز فيها بالذهب وخرقة لفسخذه تستحب
عمامة بحنك وخضت لفافة لها لشدي^١ شدت
وعوض العمامة القناعا والقطن فيه ستة إجماعا
وبالذرية استحسبوا طيبه جريدتان معه مندوبه
عليها يكتب والقميص لفافة إزاره المنصوص
إقرار ميثب بالشهادتين أثنية بتربة الحسين
ووزن كافور ثلاث عشرة وثلاث^٢ وفي السواد يكره
تكفينه ويثقل الكافور^٣ في السمع والبصر والتجمير

القول في صلاة ميت يتبع^٤

فذاك للفرض وللنفل^٥ جمع

فرض صلاة ميت كل مسلم أولا حق^٦ بحكمه مسم
متن مضى عليه من أولادهم ست كذا الأموات من عبادهم
ذكورهم في ذاك كالإناث أولاهم الأحق بالميراث

١- ع: الشدي. ٢- م: ثلثا. ٣- ع: أو. ٤- م: والتبع. ٥- ع: للتدب.

٦- ع: لاحقا.

والزَّوجَ أَوَّلَى ثُمَّ هَاشِمِيَّ
وَسُنَّ لِلْوَلِيِّ أَنْ يَقْدِمَهُ
إِمَامَنَا أَحَقَّ بِالْوَلَايَةِ
صَوْرَتَهَا التَّكْبِيرُ بَعْدَ التَّيَّةِ
أَفْضَلُهَا الشَّهَادَتَانِ بِأَدِيهِ
ثُمَّ دَعَاءُ الْمُؤْمِنِينَ بَعْدَهُ
وَبَدْعَاءُ مُسْتَضْعَفٍ إِنْ أَهْلًا
وَإِنْ تَعَمَّتْ حَالُ مَيِّتٍ جَهْلًا
وَلَا صَلَاةَ قَبْلَ غَسْلِ وَكْفَنِ
تُسْتَدْرَكُ الصَّلَاةُ لَوْ فَاتَتْ عَلَى
وَمَوْقِفُ الْإِمَامِ وَسَطُ الرَّجْلِ
مَتَا يَلِيهِ الْمَرْءُ وَلَيْسَ
وَوَاجِبٌ فِي الدَّفْنِ سِتْرُ جَثَّتِهِ
وَالْتَدَبُ أَنْ نَعْشَهُ مُتَبَوِّعٍ
وَوَضْعُهُ قَرِيبَ رَجُلِ الْقَبْرِ
وَأَخْذُهَا عَرْضًا نَزُولًا وَهُوَ
أَوْ قَامَةً وَالتَّنَّةُ اللَّحُودُ
أَوَّلَى مِنَ الشَّقِّ وَفَضْلُ الذَّكَرِ
كَحُلِّهِ إِزْرَارُهُ وَالْكَشْفُ
وَأَنْ تُحَلَّ عَقْدُ الْأَثْوَابِ^٥

أَحَقُّ إِنْ قَدَّمَهُ الْوَلِيُّ
إِنْ جَمَعَ الشَّرَائِطَ الْمَقْدِمَةَ
وَهِيَ وَجُوهًا عَلَى الْكَفَايَةِ
خَسَا لَهَا أَدْعِيَةُ مَسْرُومِهِ
ثُمَّ الصَّلَاةُ لِلتَّبِيِّ ثَانِيَةً
ثُمَّ لَهُ مَعْتَقِدًا أَوْضَدَهُ
وَفَرَطًا^٣ الْأَبْيُوهَ طِفْلًا
فَأَنْ يَكُونَ مَعَ مَنْ تَوَلَّى
وَكَرَّهُوا تَكْرِيرَهَا وَجَازَ أَنْ
قَبِرَ إِلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَلَا
وَصَدْرَهَا وَإِنْ هُمَا فَلْيَجْعَلْ
رَأْسَ الْفَقِيدِ يَمْنَةً الْمَصْلِيِّ
عَلَى الْيَمِينِ وَجْهَهُ لِقِبْلَتِهِ
أَوْ مَعَ جَانِبِيهِ وَالتَّرْبِيعُ
وَهِيَ لِذِي قِبْلَةٍ رَأْسَ الْحَفْرِ
بِرَأْسِهِ وَالْحَفْرُ قَدْرُ الثَّرْقُوهِ
بِقَدْرِ مَا يَحْتَاجُهُ الْقَعُودُ
عِنْدَ التَّنَاوُلِ وَوَضْعُ الْقَبْرِ
لِرَأْسِهِ وَهَكَذَا التَّحْقِيقُ
وَيُوضَعُ الْخَدَّ عَلَى الشَّرَابِ

١- م: ثم. ٢- م: خمس. ٣- أي: سابقاً إلى الجنة. ٤- م: فرض.

٥- ع: «عقدة الأثواب» بدل «عقد الأثواب».

شهادتيه وهداة الدين
لبنّا ومن جهة رجل يخرج
تربّا من الأكف بالظهور
ثم يُصبّ الماء دورًا أجمعًا
عليه والتلقين إذ تصرّموا
كذا نزول القبر إلّا في الحرم
يفرش ما لم يلتزمه الحاج
ونقله إلى سوى المشاهد
وقيل أويوعى^٢ وفيه يُرسل
يخضعهم وجازل للإكرام
تدفن مستبدرة للحرم
بثوبه لا غسل فيه ولا كفن
وغيره إن كان فيه عظم
كالسقط إن تمّ شهور أربعة
والدفن للسقط بدون^٣ ما سبق
قبل الديون وعلى الحليل
والحكم في المحرم كالاحلال
لامس ميتًا بشريًا قبل أن
أوذات عظم ميت^٥ أوحى
يكفيك غسل اليد في التطهر

وتربة في القبر والتلقين
أئمة الإسلام ثم يشرح
ثم يهيل جملة الحضور
ثم يُظلم قبره مسربعًا
وسنّ وضع اليد والترحم
وكرهت إهالة على الرّحم
تخصيصه تجديده^١ والسّاج
ودفن ميتين بقبر واحد
وميت بحر مانع يُثقل
والدفن في مقابر الإسلام
ذميّة قد حملت من مسلم
وإن قضى الشهيد في الحرب دفن
والصدر مثل ميت يُثمّ
فالغسل والتكفين والدفن معه
وغير ذي العظم يلف في الخرق
ويخرج الكفن من الأصول
كفنها ولو مضت عن مال
بل يمنع الكافور والسادس من
يطهر بعد برده العادي
وغير ذات العظم أولاً بشري

١- ع: تجديده. ٢- أي: يوضع في وعاء.

٣- ع: «كالسقط لدون» بدل «للسقط بدون». ٤- م: و. ٥- ع: من رد.

القول في مندوبة الأغسال^١ كجمعة الفجر إلى الزوال^٢

أولى ^٣ الصيام التصف سبع عشره	إحدى وعشرين وتسع عشره
ثلاث ^٤ عشرين وليل الفطر	ويومي العيدين نصف شهر ^٥
من رجب ليلاً ومن شعبان	المبعض الغدير والولدان
والغسل للإحرام والزياره	وغسل توبه والاستخاره
ولقضا الكسوف إن أحلا ^٦	عمداً مع احتراق قرص أصلا ^٦
والمسجدين الحرم المكي	وكعبة مدينة النبي
ولصلاة الحاج والمباهله	عشرون غسلاً وثمان كامله

القول في معرفة التيمم لعدم الماء أو السآلم

كذا إذا خاف الضمأ أو من حصل	به نجاسة وعنهما ما فضل
أو ثمن يضره في الحال	لو لم يضر ^٧ أشتري ^٧ وهو غال
وعجب الطلب حزناً سهما	والسهل سهمين أشتراطاً ^٨ حتما
من أربع الجهات بالتراب	جواز بجص نسورة أولاب ^٩
يكره بالتباخ ثم الرمل	وجاز في عدمها بالوخل
صورته ضرب يديه الأرضاً	بنسبة وبعد ذاك نقضاً

١ - في كلتي النسختين: الأنفال. ٢ - ع: «فلفجر للزوال» بدل «الفجر إلى الزوال».

٣ - ع: أول. ٤ - ع: ثالث. ٥ - ع: الشهر. ٦ - م: صلا. ٧ - ع: فاشتر.

٨ - ع: احتياطاً. ٩ - أي: الحجر.

ومسح ما بين قصاص الشعر وطرف الأنف موالى البصر
 وظهر كف أيمن باليسرى والعكس هذا بدل من صغرى
 وبدل الكبرى بضربتين أولى لوجه ثم لليدين
 مرتباً^١ والنقص كالمائيه ثم زوال العذري بالكلية
 لو وجد الماء في الصلاة أكملها ولا يعاد ما به قد فعلا
 ولا يجوز قبل وقت ومعه مضيقاً^٢ جاز وخلف في سعه

القول في الأنجاس وهي عشرة بول سوى المأكول ثم العذره

من سائل النفس^٣ إذا ما اتفقا مني ذي نفس تسيل مطلقا
 كالقول في الميتة منه والدم والكلب والخنزير غير المسلم
 والمسكر الفقاع لا يضر^٤ فيها على ثوب وجسم إلا
 إذا أزيلت غير دون الدرهم مما عدا ثلاثة من الدم
 وقد غفي أيضاً عن الجروح دائمة المسيل والسقروح
 وكلما الصلاة لا يستم منفرداً فيه به تلم
 كتكة نجسة أوجوب وتكتفي المرأة إن ربّت صبي
 بغسلها للثوب لا سواه لها بيوم مرة كفاه
 إن علمت غُسل^٥ ذلك الموضع أوجهلت في الثوب فهو أجمع
 لو^٥ لم تحقق أي ثوبه التجس أتى بها في كل ثوب ملتبس

١- ع: ضربة. ٢- م: مضيقاً. ٣- م: الدم. ٤- ع: ما غل.

٥- م: من

من لم يطق للثوب منها^١ غسلا
 فيه إذا أعوزه سواه
 ومن درى بنسجس وصلّى
 ومن سها حال الصلاة وذكر
 ولو درى بعد فلا يبالي
 إن جففتها الشمس والبواري
 وباطن الخفق بوطئ الأرض
 ثلاثة عند ولوغ الكلب
 خمر وفار^٢ ثلثوا والأفضل
 ثلاثة وتحسرم الأواني
 أكل وغيره ولكن^٣ يُكره
 ثم أواني المشركين طَاهِرُهُ
 فعاريًا أوخاف بردًا صلا
 ولا يعيد بعد ما صلاه
 أعاد في الوقت وحين ولى
 بعد أعاد وقته لا ما غبر
 وتطهر الأرض من الأبوال
 والحصر والبناء كالجدار
 ويغسل الإناء غسل فرض
 أولهنّ شرعت بالثرب
 سبع سواه مرة والأكمل
 من فضة وذهب سيان
 مفضض وقد نقلنا خطره^٤
 إن جهل التنجيس بالمباشرة

١- م: فيها. ٢- م: خمرًا وفارًا. ٣- م: كل. ٤- كلتا النسختين: خطره.

كتاب الصلاة

القول في الصلاة وهي واجب
وسنة فالأول الرواتب



خمس وهن الظهر والعصر ^{حضر} والمغرب الثلاث في الحالين
والصباح ركعتان بالسوية
أربعة من بعدها ثلاثون
ثمانياً كذاك قبل العصر
وتيرة بعد العشاء ثنتان
ثم صلاة ليلهم ثمان
وبعدها واحدة للوتر
وسقطت نوافل النهار
بقية الفرض صلاة الجمعة
ثم الكسوف والذي يخاف
والنذر والمعهود واليمين
أربعة وركعتان في السفر
ثم العشاء كالظهر في الأمرين
والنذر فالتوافل اليومية
في الحضر قبل ظهرهم يصلون
وأربعاً لمغرب في الإثر
من القعود ركعة يُعدّان
والشفع بعد هن ركعتان
وركعتان بعدها للفجر
وتيرة العشاء في الأسفار
عيدين والجنائز المشيعة
كالآي والزلازل والطواف
وما عداه كله مسنون

القول في معرفة الأوقات ليعرف الدخول في الصلاة

فإنه إذا بدا الزوال أربع ركعات وبعد ذاكا حتى يصير لغروب الشمس فذاك للعصر وأما غربت فذاك للمغرب حتى يمضي حتى يصير الانتصاف في الدجى وعندما يطلع فجر ثاني [إلى طلوع الشمس ثم التأفله حتى يصير ظل كل مثله وهكذا يسقط^٢ نفل العصر ما لم يكن بركعة تقديما ووقت نفل مغرب في عقبها^٥ فإن تغب ولم يكن قد أكملنا وتيرة بعد العشاء تمتد ووقت نفل الليل إذ أنتصفا فإن بدا الفجر وقد تلبسا فإن يكن لأربع ما أكملنا

يختص بالظهر له مثال للظهر والعصر يرى اشتراكا مقدار فرض العصر ثم يسي وحده حمرة شرق ذهببت مقدارها ثم اشتراك الفرض مقدار أربع فذاك للعشا يدخل وقت الصبح والأذان للظهر حال ما يميل زائله^١ فقدم الفرض وأسقط^٢ نفله إن صار مثليه^٤ كحكم الظهر فعندها قد شئت أن يتما حتى تغيب حمرة من غربها أسقطها وبالعشاء اشتغلا مثل امتداد وقتها لا تعدو وكلما أخر كان أشرفا بأربع فاتسم ولو تنقسا أو لم يتم^٧ صار القضاء أفضل

١- ليس في م. ٢- أخر. ٣- م: يصير. ٤- م: مثلين. ٥- م: وقتها.

٦- م: بعد. ٧- ع: يقيم.

وركعتا^١ الفجر عقيب الوتر
 فإن رأى بعد الصبح شهره
 وكل فرض جاز أن يبادره
 إن قضيت أو أذيت والتأفله
 لا يبدأ النفل طلوع الحام^٢
 حتى^٣ تزول غير جمعة ولا
 والصلوات^٤ أول الأوقات
 ولا يجوز أن يؤخروها
 وفضلها^٥ بعد طلوع الفجر
 زاحم إلا أن تلوح الحمرة
 ما لم يكن قد ضاق وقت الحاضره
 ما لم يكن أوقات فرض داخله
 ولا الغروب ومع القيام
 يعاقب الفجر بها والأصلا^٦
 أفضل إلا في جهسات تأتي
 عن وقتها ولا يقدموها

القول في القبلة وهي الكعبة لمن دنا^٧ من نأى فالجبهه

ومن يكن في جوفها يصلي
 وفوق فليبرز ولو قليلا
 مستلقيا وكل^٨ من يصلون
 علامة العراق فجر واري^٩
 والشفق اليمين والشمس على
 والجدي خلف المنكب اليمين
 إذ^{١٠} مع فقد هذه الحالات
 في كل فرض مع الاختيار
 ما شاء من جدرانها يؤلي
 من سطحها قدامه وقبلا
 في جهة فركنهم يؤلون
 محاذيا لمنكب اليسار^{١١}
 حاجبه اليمين^{١٢} للأنف تلا
 ومع فقد الظن واليقين
 صلى الصلاة أربع الجهات
 وجهة ما عند الاضطرار

١- م: ركعة. ٢- م: فضلها. ٣- أي: الشمس. ٤- ع: ليس.

٥- يعني: العصر. ٦- ع: الصلاة. ٧- م: أو. ٨- م: قيل. ٩- ع: وار.

١٠- ع: اليسار. ١١- ع: اليمين. ١٢- م: و.

وتارك القبلة إن تعمد
إن كان بين مغرب ومشرق
فإن يكن إليها في البقا
ولا يصلى فوق ظهر الراحله
أعاد والناسي إذا ظن الهدى
فلا يعيد فات وقت أو بقي
وإن يكن مستدبراً فطلقا
مع اختيار المرء إلا التأفله

القول في اللباس ستر العوره فرضاً يكون ملبساً وغيره

من الثياب كالخشيش والشعر
وذاك متا لحمه في الأغذية
ولا صلاة في جلود الميت
ولا سوى المأكول أو في شعره
ولا الحرير المحض للرجال
وللنساء جاز والركوب^١
ولا الذي يستر ظهر القدم
وكرهوها في الثياب السود لا
وإنه فوق القميص يأتزر
وفي اللثام والقباء المشدود لا
وشرطه طهارة الثياب لا
والملك أو في حكمه وعورته
جسدها لا الوجه والكفان
وللنساء وإلا ما أن يدخلوا
والصوف والخز الصريح والوبر
وجلده أيضاً بشرط التذكية
ولو ذبغن عند أهل البيت
ذكي مذبوغاً وصوف وبره
مع اختيار وهو في القتال
والافتراش ليس بالمغصوب
بغير ساق وبه لم يصم
عمامة والحق ذان أجلا^٢
فيها ويصحب الحديد إن ظهر
في الحرب والصماء أن يشتملا
ما قد ذكرنا العفومنه أولاً
قبله ودبره وأمرأته
والقدمان فيها قولان
بلا خوار وبذاك أفضل

١- ع: للركوب. ٢- ع: «دان احتملا» بدل «ذان أجلا».

وُسْنٌ لِلرَّجُلِ سِتْرَ الْجَسَدِ وَإِنَّهُ فَوْقَ الْقَمِيصِ يَرْتَدِي
وَهَنًْ بِالْقَمِيصِ وَالْخِمَارِ وَالذَّرْعَ وَالْمُضْطَرَّ صَلَّى عَارِي
فَقَائِمًا مَعَ أَمْنِهِ لِلرَّائِي وَخَائِفًا يَجْلِسُ بِالْإِيمَاءِ^٢

القول في المكان والشرط لزوم ملكاً أو الحكم بلا غصب علم

وطهر موضع جبين السَّاجِدِ وَحَسْبُ وَسْنُ الْفَرَضِ فِي الْمَسَاجِدِ
وَالْتَفَلُّ فِي الْمَسْجِدِ لَا كِتَامَ وَتَكْرَهُ الصَّلَاةُ فِي الْحَمَامِ
ضَجْنَانٍ وَالْبِيدَاءِ ثُمَّ الشَّقَرِ ذَاتُ الصَّلَاصِلِ وَبَيْنَ الْمُقْبَرِ
سَبْخَةٍ وَجُوفٍ وَإِدْرِئِ الرَّمْلِ مَعَاطِنُ الْإِبِلِ قَرْنِي لِلتَّمَلِّ^٣
وَالطَّرْقِ أَبْيَاتِ الْمَجُوسِ وَاللَّهَبِ وَالْفَرَضُ جُوفَ الْبَيْتِ لَا مَا يَسْتَحِبُّ
أَوْ كَانَ فِي قِبْلَتِهِ إِنْسَانٌ مُوَاجِهٌ أَوْ أَضْرَمْتَ نِيرَانُ
أَوْ حَانِظٌ يَنْزَمُنُ بِالنَّوْعَةِ وَالْبَابُ مَفْتُوحٌ^٤ تَجَاهَ قِبْلَتِهِ
وَأَمْرَأَةٌ قَدَامَهُ تَصَلِّي وَجَانِبِيهِ لَا لِبَعْضٍ^٥ التَّفَلُّ
وَلَا يَجُوزُ لِلتَّسْجُودِ^٦ إِلَّا^٧ أَرْضٌ وَنَبَتٌ لَا كُثَا وَأَكْلًا
إِنْ كَانَ مُلْكًا وَكَذَا فِي حَكْمِهِ لَا نَجَسًا مَغْتَصِبًا بِعِلْمِهِ
وَلَا الَّذِي تَخْرِجُهُ^٨ أَسْتَحَالَتِهِ عَنْ أَسْمِ أَرْضٍ أَوْعُرَتْ^٩ نَجَاسَتِهِ
وَعِنْدَ فَقْدِ الْأَرْضِ وَالتَّيَاتِ فَالْقُلُجِ وَالْقَيْرِ وَمَا يُوَاقِي
فِي الْحَرِّ فَوْقَ ثَوْبِهِ فَلْيَسْجُدِ وَعِنْدَ^{١٠} فَقْدِ ثَوْبِهِ عَلَى الْيَدِ

١- ع: مع. ٢- م: للإيماء. ٣- م: معاطن الإبل قراء النمل. ٤- ع: مفتوحاً.

٥- م: كبعض. ٦- م: السجود. ٧- م: إلا على. ٨- ع: يخرج.

٩- م: عرفت. ١٠- م: مع.

القول في الأذان والإقامة في الخمس^١ أذى أوقضى أيامه^٢

ندب لفرد جامع أنثى ذكر لكته يجهر والأنثى تسر
ويتأكدان في الجسهرية وبالخصوص^٣ الصبح والعشية
صورته أربع تكبيرات شهادتا الشهيل ثم ياتي
شهادتا الرسول مرتين حي على الصلاة دفعتين
حي على الفلاح مثنى كالأول ومثله حي على خير العمل
تكبيرتين ثم تهليلين كذا الإقامة سوى نقصين
أولها تكبيرتان مفردة آخرها تهليلة مجردة
وزادها قد قامت الصلاة من بعد خير العمل الهداة
فصولها خمس ثلاثون ولا أذان فرض وقته ما دخلاه
إلا الصبح ويعاد إن دخل وشرطه ترتيبه كما نُقل
وشن في المؤذن البصارة بالوقت والعدالة الظهارة
وصيت^٤ يقوم فوق عالي مرتفع الصوت بالاستقبال^٥
مرتلا^٦ أذانه لا عاجلا وحادرا إقامة وفاصلا
ما بينه وبينها بقعدة أو خطوة تسبيحة أو سجدة
ويكره المشي كذا إن يركبا مع قدرة والفصول يعربا
وكره الكلام والترجيع إلا لأشعاريه يذيع^٧

١- م: الفرض. ٢- م: في الفرض أذى وأنقص أيامه. ٣- م: للخصوص.

٤- ع: شهادة. ٥- م: «يعاقب الفجر بها والأصلا» بدل المصراع الأخير.

٦- ع: وصيئا. ٧- م: باستقبال. ٨- م: مرتبا. ٩- ع: «يشيع». وكلاهما صحيح.

وهكذا قولهم الصلاة خير من النوم فكروها

القول في الأفعال في الصلاة من واجبات ثم مندوبات

فالواجبات نيّة مقارنه يستحضر القربة والتّعين ونية الأداء أو قضائها ثان لها تكبيرة الإحرام الله أكبر ولا يجزيه وبعدها يلزم بالتّعلّم مع عقده القلب بما يرام ويستحبّ رفعه اليدين ثالثها القيام ركن إن قدر للعجز فاضطجاع والإيماء رابعها القراءة المسأثوره ففي الثّنائِيّ وأولتين وليس يجزي في الصلاة التّرجمه ويقرأ العاجز شيئاً يحسنه وأخرس يحرك اللّسانا وهو في ثالثة ورابعه

تكبيرة الإحرام لامباينه وواجب ذلك أم مسنون دوامها حكماً إلى أنقضائها ركن كذا النية مع قيام ترجمة إلا لعجز فيه إشارة الأخرس كالثّكلّم وشرطها مع قدرة قيام بها إلى شحمتي الأذنين فالاعتماد والقعود يعتبر وجاز للعجز بالاستلقاء واجبة بالحمد ثم السّوره من غيره لابد من هاتين بل أوجبوا لقادر^٢ أن يعلمه أولاً فتكبير وذكر يمكنه بذكرها ويعقد الجناناً غيّر في السّبحات الأربعه

وسورة الحمد وفرض الجهر
والجهر في أولتي عشائين
عزائم تحرم في فريضته
وسورتان^٢ بعد همدتاني
ندب بها استحب ظهري جمعه
وإن تقل أمين أبطلوها
خامسها الركوع وهو مرة
ركن وفيه يجب أنحناء
وعاجز بمكن والآ
تسيحة وواجب في الركعة
والانتصاب مطمئناً قد وجب
ورفعه مكبراً يكديه
[مفرجاً أصابع اليدين
دعاؤه مسوياً لظهره
ومستحب الرفع أن يؤرده
ويكره الركوع واليدان
السادس السجود وهو واجب
وفرضه بجهة يدين
ولا ثقلًا جهة في الأمكنه
ولو تعدر السجود أو ما
ويطمئن قدر تسبيحها

صباحًا وإخفاتًا بظهر عصر
باقية الإخفات مثل الظهرين^١
وما يقوت الوقت بقرائته
والجهر في تسمية الإخفات
وبالمنافقين أو في الجمعه
لا كتي عدة مكروها
في ركعة ثنتا الكسوف عشرة
قدرًا تصيب الكف ركبتاه
أومى ويطمئن قدرًا يُتلى
سبحان ربي العظيم دفعه
لكنما التكبير قيل مستحب
وضعها من فوق ركبتيه
مرة نحو الخلف ركبتين
زيادة التسبيح مدّ نحره
يسمع الله لمن حمده
تحت الثياب بل من الأردن
ثنتان في الركعة ركن لازب
إهامي الرجلين ركبتين
عن موضع القيام فوق لبه
أورافعًا قدامه شيئاً ما
واحدة تجب في سجدها

صورتها سبحانه ربّي الأعلى
 بينها ووضع جهة على
 ويستحبّ قبله التّكبير
 بأنفه والسّبق باليدين
 ثمّ الدعاء ويطمئنّ بعدما
 فليدع وليعمد على يديه
 ويكره الإقعاء ثمّ السّابع
 في الثّنائيّة مرّة وما
 فواجباته الجلوس قدره
 على رسول الله ثمّ الآل
 والتّدب فيه جلسة الثّورك
 والثّامن التّسليم والوجوب
 مسلماً إما علينا وعلى
 أو قائلاً عليكم ما قدما
 حكم النّظام يقتضي تغييره
 وسنّ للمفرد نحو القبلة
 وصفحة الإمام والجنّين إل

ويطمئنّ في السّجود مهلاً
 ما قد شرطنا في السّجود أولاً
 وبعد رفع الرّأس والتّعفير
 زيادة التّسبيح في الثّنتين
 يرفع من ثانيّة بينها
 إذ قام سابقاً بركبتيه
 تشهد لفرضه مواضع
 عداه مرتين ثمّ قسماً
 شهادتاه والصّلاة أثره
 فذلك الفرض من الأفعال
 ثمّ الدعاء بعد التّبرك
 أول وقيل إنّه مندوب
 جمع العباد الصّالحين أولاً
 أجزاءه وسنّ أن يتمّ
 لذلك لم يأت بلفظ الصّورة
 يومئ يميناً بأخير المقله
 لمأموم إن كان يساره رجل

القول في أفعالها لمندوبه

والتّدب فيها خمسة محسوبة

أولها توجّه التّكبير
 ثمّ القنوت سنّ في الثّواني

سبعاً بها فرضاً على التّخير
 قبل الرّكوع عجز القرآن

يقضى إذا مافات نيسانا
 حال قيام لمكان سجده
 وراكعاً ما بين رجلية وفي
 وفي الجلوس حجره والرابع
 فقائماً وجالساً فخذه
 وراكعاً من فوق ركبتيه
 والخامس التعقيب لا محصوراً
 أقله التسبيح للزهراء
 وثالثاً نظره إن كانا
 وقائماً للمراحتين من يده^١
 سجوده من أنفه للطرف
 إن المصلي لليدين واضع
 وقائماً تلقاء وجنتيه
 وساجداً حذاء أذنتيه^٢
 بل قد أتى مطولاً كثيراً
 وفضله زاد علي الإحصاء

القول في قواطع الصلاة تبطل بالإحداث والتفات

إلى وراء نطقه بحرفين
 قهقهة وفعله الكثير
 ما لم يكن بكاؤه للأخرى
 تشاؤب تمطي وفرقعه
 إقعاؤه ونفخ مسجده عبث
 يحرم قطعه مع الإمكان
 وجاز تسمية لعاطس مسلم^٦
 غير قرآن ودعاء نحلين
 كعبرة^٣ البكاء والتكفير
 ويكره التفات يني يسرى
 تنخم البصاق مكروه معه
 تأوه الحرف دفاعه الخبيث^٤
 في العقص للشعر بها^٥ قولان
 دعا^٧ المباح [الرد]^٨ للمسلم

١- ع: أذنيه. ٢- ليس في م. ٣- ع: بغيرها. ٤- م: الحدث. ٥- م: بالشعرها.

٦- م: «عطاس المسلم» بدل «لعاطس مسلم». ٧- م: دعاؤه. ٨- من ع.

القول في بقية الصلاة ضربان من فرض ومندوبات

فروضها أولهنّ الجمعة في وقتها مع الزوال مهله وشرطها الإمام أو من نصبها والخطبتان حمد ذي الجلال والوعظ ثمّ سورة خفيفه ولا يكون ثمّ جمعتان فهي مع الشروط فرض لازم من العمى أو عرج أو كبير مذكراً^٢ من بينهم وبينها وإن تفت فصل ظهر أصلها^١ ثمّ القيام للخطيب قد وجب ملازماً صلاته معتمداً وتذب الإصغاء في السماع يحرم بيع بالتداء^٦ وينعقد جمعة^٨ ندباً وسُنّ التفلح خلق وأخذ شارب وظفر

ثنتان قد قاما مقام الأربعة حتّى يصير ظل كلّ مثله وعدّ خمسة ومنهم حُسبها صلاته على النّبي والآل وكونها جماعة معروفة لدون فرسخ فيبطلان للحرّ ذي الشكليف وهو سالم كعجزاً أو مرض أو سفر فويق^٣ فرسخين لا يغشونها والخطبتان لزوال قبلها وكونه مطهراً قد استُجيب فيها على شيء [بليغاً]^٥ إذا أذانه الثاني من الإبداع لو أمكنت في غيبه^٧ فليعتمد عشرين ركعة كذاك الغسل طيب وقار والدعاء^٩ والجهز

١- ع: لعجزه. ٢- م: مذكراً. ٣- ع: ذي.

٤- م: «فضل ظهر فضلها» بدل «فصل ظهر أصلها». ٥- من م.

٦- ع: بعد النداء. ٧- ع: غيبته. ٨- ع: جمعة. ٩- ع: كالنداء.

ثانيه الفرض صلاة العيدين جماعة بشرط جمعة بين

طلوع شمس وزوال لوفقد	شرط فندب جامع أو منفرد ^١
لم تقض كيفيتها في الأولى	من ركعتيها الحمد ثم الأعلى
ثم آئت بالتكبير ثم قنته	خمساً لخمس راکعاً في السّنة
وآئت بسجدين وأنهض واشفعا	بالحمد والشمس وكبر أربعاً
وأقنت لمن مثلهن أربعاً	وقيل فرض فلخمس فأركعا
ويستحب عندها الإصحار	وحافياً يخرج والسوقار
يطعم فطرًا قبله وأضحى	من بعده ممّا به قد ضحى
والأشبه استحباب تكبيرات ^٢	عقيب أربع من الصلاة
من مغرب للفطر حتى ^٣ العيد	أضحى لخمس عشرة معدود
أولهن ظهر عيد بني	وغيرها عقيب عشر عينا ^٤
يكره من قبل وبعد النفل	إلا بسجد النبي قبل
وقيل تكبير الصلاة الزائد	فرضاً وهكذا القنوت الوارد
والخطبتان بعدها والتسفر ^٥	يكره قبل الشمس بعد حضره

ثالثه الخسوف والكسوف زلزلة ورعها المخوف

تشمل كل ركعة مرتين خمس ركوعات وسجدين

١- ع: «جامعاً ومنفرد» بدل «جامع أو منفرد». ٢- م: ثم. ٣- م: بني.

٤- م: السفرو. ٥- ع: حضروا م: خطرو.

صورتها الثَّيَّة والتَّكْبِير منها ويركع ثُمَّ [وَقْتًا] ^٢ يَنْتَصِب ^٣ وسورة أو ^٤ بعضها وهكذا عن سورة الحمد ببعض السُّورَة خمس ركوعات وبعد ^٥ كَبَّرَا إِلَى الْقِيَام صَانِعًا كَمَا سَلَف وَتُذِيبَت بِالسُّور الْعَظَام وَكُونَهَا جَمَاعَةٌ كَأَخْتِهَا مَكْتَبَرًا ^٦ فَيَنْ كَلَّمَ أَنْتَصِب ^٧ بِسَمْعٍ ^٨ اللَّهُ لَنْ حَمْدَهُ وَوَقْتُهَا مَا بَيْنَ الْإِبْتِدَاءِ وَفِي سَوَى التَّجْمِينَ قَدْرَ مَدَّتِهِ وَلِيَقْضِهَا بِالْعَمَدِ وَالسَّهْوِ كَلَّا بِشَرْطِ تَفْرِيطٍ وَلَوْ تَقْدَرًا ^٩ مَا لَمْ يَضُقْ بَعْضُهَا فَيَفْعَلَا وَنَدْبُهَا صَلَاةُ الْإِسْتِسْقَاءِ هَيْئَتُهَا مِثْلُ صَلَاةِ الْعِيدِ وَمُنَّ بِالْمَأْثُورِ وَالصَّيَامِ خَرُوجُهُمْ فِي أَثْنَيْنِ أَوْ فِي جَمْعِهِ

والْحَمْدُ ^١ وَالسُّورَةُ أَوْ يَسِيرُ فَإِنْ يَكُنْ أَتَمَّ بِالْحَمْدِ يَجِبُ خَمْسًا وَمَنْ لَيْسَ أَتَمَّهَا ^٢ أَكْتَفَى أَوْ بِتَمَامِهَا وَيَأْتِ الصُّورَةُ وَسَجْدًا ^٣ أَثْنَيْنِ ثُمَّ أَبْتَدَرَا وَلِيَشْهَدَ ^٤ وَيَسْلَمَ وَأَنْصَرِفَ وَشُبَّهَ ^٥ الرُّكُوعُ بِالْقِيَامِ وَأَنْ تَعَادَ مَعَ بَقَاءِ وَقْتِهَا إِلَّا لَخَامِسَ وَعَاشِرَ نَدْبًا ^٦ وَخَمْسَةَ يَقْنَتِ مَنْ قَصَدَهُ وَأَوَّلُ الْأَخْذِ فِي الْإِنْفِجَالِ وَعَمْرُهُ أَجْمَعُ فِي زَلْزَلَتِهِ حَالِيهِ أَمَّا الْجَهْلُ بِبَعْضِ الْفُرْضِ لَا فِي وَقْتِ فَرْضٍ حَاضِرٍ تَخْيِيرًا وَإِنْ يَضْئِقُهَا فَالْحُضُورُ أَوَّلًا وَكَيْدَةُ عِنْدَ قُصُورِ الْمَاءِ قَنُوتُهَا بِالْغَيْثِ وَالْمَدُودِ ثَلَاثَةٌ وَآخِرُ الْأَيَّامِ كُلُّ رَضِيعٍ أَفْقَدُوهُ الْمَرْضَعَةَ

١ - م: بالحمد. ٢ - ليس في م. ٣ - م: أو. ٤ - م: و. ٥ - ع: يشها.
٦ - م: بعض. ٧ - م: أوقفه. ٨ - م: تشهد. ٩ - م: ستة. ١٠ - م: مكبر.
١١ - في نسخة م تقديم وتأخير في البيتين الأخيرين. ١٢ - كلتا النسختين: يسمع ١٣ - م: تغذرا.

تكبيرة المائة بعد وردا	وشن تحويل الإمام للردا
يساره التّحميد حيث الحيل ^١	تسبيحه اليمين والتّهلّيل
إن لم يغاثوا بعد راجعوه	مبين والناس تابعوه ^٢
عشرين كلّ ليلة عشرونا	ورمضان الألف قد رويانا
كلّ من الأفراد مائة يفي	وعشرة الاخرى ثلاثون وفي
يوم الغدير مبعث صلاتان	وليلة الفطر ونصف شعبان
والقسنو والزّهراء والقطيار	لليلة التّشريف ^٣ والتّهار

القول في السهو وكلّ من أخل بواجب عمداً ولو جهلاً بطل

فالجهل في تركها كالعذر	إلا من الإخفات أو في الجهر ^٤
ما وجب الترك له عمداً بطل	كذلك الحكم إذا المرء فعل
فإن يكن ركناً من الأركان	أما الذي يترك للتّسيان
وتبطل الصلاة بعد مثله	أق به إن كان في محله
عمداً وسهواً بطلا جميعا	وإن يزد في فرضه ركوعا
إن قال قبل ^٥ ذكره حرفين	وترك ركعة وركعتين
في الغصب أو في نجس لا جهلاً ^٦	أو بعد الاستدبار أو من صلى
عليها فإنه يعيد	بل عالماً أو وقع السجود
أولها ليست له أحكام	وغير ركن فله أقسام

١ - الظاهر: «الجيل». لانه يقال: والتحميد تلقاء الناس. ٢ - م: مائتين والناس يتابعوه.

٣ - م: سمعها. ٤ - م: بعد. ٥ - م: جهلاً.

من نسي القرآن حتى ركعا
 والذكر في الركوع حتى انتقلا^٢
 والذكر في السجود حتى قعدا
 وواحداً من سبعة الأعضاء
 والثاني منها يوجب التلافيا
 حتى قرا السورة ثم ذكر
 وذاكر^٣ ترك الركوع ما سجد
 وذاكر السجدة أو تشهد
 وبعدها يسجد سجدتين
 ومن نسي تشهدا وسلما
 ثالثها الشك^٤ يكون في عدد^٥
 أو أولتين من رباعياته
 وتارة يشك في أعماله
 وقبله يأتي به فإن ذكر
 ولم يعد إن كان غير ركن
 فيه على الظن فإن تعذرا
 من شك في الثنتين أو الثلاث أو
 بنى على الأكثر ثم تهما
 أو ركعتين جالسا وأما

والجهر والإخفات بعضها أو معا
 أو رفع رأس منه حتى استرسلا
 أو الظمأنينات فيما وردا
 فذاك في الصلحة بالسواء
 من ترك الحمد وكان ناسيا
 فليقرأ الحمد وما كان قرا
 يركع والصلاة ما فيها أود
 من بعد أن^٦ قام له فليقعد
 للسهو يأتي ذكرها بالعين
 أو الصلوة بالقضاء تهما
 فرض ثنائي ثلاثي فسد
 أو مادي ما مر^٧ من صلاته
 لم يلتفت إليه بانتقاله
 إتيانه ركنا أعاد في الأثر
 وبعد أو لي الرباعي يبنى
 بنى على الأكثر ثم استظهرا
 ثلاثه وأربع فقد رويوا
 وركعة القيام حين سلما
 ثنتين أو أربعة أتما

١- م: «أو بعضاً معا» بدل «بعضاً أو معا». ٢- م: اشتتلا. ٣- ع: ذكرنا.

٤- م: «أنه» بدل «بعد أن». ٥- ع: الشكر. ٦- م: العدد. ٧- م: هو.

٨- ع: أو.

وركعتين قائماً إن^١ وقعا
 سلم ثم قام ركعتين
 وليس للسهو الكثير حكم
 إن كان بعضاً حافظاً لصاحبه
 على الأقل من سها في التافله
 وسجدتا^٢ السهو من الكلام
 أو عكسه وقيل أن يكمل
 كذلك من يشك^٣ بين الأربع
 وقتها^٤ بعد الصلاة وأذهب
 بعدهما تشهد الخفيف
 ومن أخل بالصلاة عامداً
 مكلفاً^٥ ومسلماً قضاها
 وهكذا الكافر لا المرتد
 وفناقد الظهور ماء وبدل
 ومن عليه فائت وحضراً^٦
 أيها صلاة قبل أجزاء^٧
 فائتها^٨ مرتب كالحاضر

ثنتين أم ثلاثة أم أربعاً
 وبعدها^٩ يقعد باثنتين
 ولا الإمام والذي يأتى
 ومن سها في السهو لم يبال به
 يبني وبالأكثر إن يبني^{١٠} فله
 أو السعود موضع القيام
 سلم سهواً في جميع ما خلا
 والخمس لا ما قاله^{١١} في المقنع
 في ذكرها إلى حديث^{١٢} الحلبي
 وبعده^{١٣} التسليم وليس صرف
 أو ناسياً أو ثملاً أو راقداً
 لا [ما]^{١٤} بإغناء قضى مداها
 فإله من القضاء بساً
 فلا أداء والقضاء أيضاً بطل
 وقت لفرض حاضر^{١٥} تخيراً
 لكن إذا تضيقت تعيّن
 يُقضى بقصر فائت المسافر

١- م: «جالساً قد» بدل «قائماً إن». ٢- ع: هكذا. ٣- ع: بنى. ٤- م: سجدة

٥- م: و. ٦- ع: شك. ٧- م: «مقاله» بدل «ما قاله». ٨- م: وفيها.

٩- م: صحيح. ١٠- ع: بعدها. ١١- م: أو. ١٢- من ع.

١٣- ع: حاضر. ١٤- م: حائض. ١٥- م: أجراه. ١٦- ع: أجزت.

١٧- م: فائتها.

[ولو قضاها المرء وهو حاضر
جاهل فرض فاته بالعين
سُنَّ قضاء نفل المرتب
فالأفضل السُّنَّة لركعتين
والعكس إتماماً قضى المسافر]^١
يقضى أربعاً ثلاثاً ثنتين
إلا الذي يفوته لِوَصَبٍ^٢
وعاجزاً^٣ مَسْدِينَ عن يومين

القول في الصلاة في الجماعة واجبة طوراً وطوراً طاعه

وجوبها في جمعة عيدين
وفي الفروض الباقيات ندب
كذلك الجمعة والعيذان
أقل من به تصح أثنان
كذا علو موقف الإمام
كذا إذا شط به الوقوف
وإن يجد إمامه قد ركعا
لا يقرأ المأموم خلف العدل
لابد من نيته الائتمام
وجاز الاختلاف في فريضته
والأكثرون وقفوا من خلف
يجلس والمرأة وسط هنا^٤
إن كملت شرائط الفرضين
وهي في الاستسقاء مستحب
إن أمكنا في غيبة السلطان^٥
تبطل بالحائل بين الذكران
لا العكس كالبناء في المقام
عنه ولم تتصل الصفوف
أدركها ولا كذا إن رفعا
ولا يكن يسبقه بفعل
فرضاً على المأموم لا الإمام
ويقف الواحد عن يمينه
إلا مع العاري فوسط^٦ الصف
إن آتَمَمْن^٧ بهم أخرنا

١ - ليس في م. ٢ - الوَصَب: الوجع والمرض والتعب وفتر البدن. ٣ - م: غيره.

٤ - أي: الإمام. ٥ - م: بوسط. ٦ - م: «بينهما» بدل «وسط هنا».

٧ - ع: يتمن. ٨ - م: بهما.

مكَلَّفًا طَاهِرَةً ^١ وَلَادَتِهِ	شَرَطَ الْإِمَامَ عِنْدَنَا عِدَالَتَهُ
وَلَا يَوْمَ الْقَاعِدِ الْقِيَامَا	وَلَا يَوْمَ الْقَاعِدِ الْقِيَامَا
وَالْمَرْءَ لَا يَأْتِمُّ بِالنِّسَاءِ	كَأَلَّا وَلَا الْأُمِّيَّ بِالْقِرَاءِ
أَوَّلَى كَذَا ذُو الْمَسْجِدِ ^٢ الْمَرْضَى	وَلَا الْخِنَاثَى ثُمَّ هَاشِمِي
لَأَقْدَمَ فَالْأَسَنَ فَالْأَسْنَى ^٣ قَبْلَ	يُقَدِّمُ الْأَقْرَأَ فَالْأَفْقَهَ فَ
وَأَبْصَرَ وَأَجْسَدُ سَسْلِيَا	يُكْرَهُ أَمْ ضَاعِنَ مَقِيَا
وَهَكَذَا الْمَحْدُودَ بَعْدَ تَوْبَتِهِ	وَمَتِيْمٌ أَخَاطَهَا رَتَهُ
كَذَاكَ أَغْرَابَ مَهَاجِرِينَا	وَأَغْلَفَ مَكْرُوهُ ^٤ مَأْمُومِينَا
أَغْمَى عَلَيْهِ قَدَّمُوا عَدْلًا وَلَوْ	لَوْ أَحْدَثَ اسْتِنَابَ أَوْ لَوَمَاتٍ أَوْ
ثُمَّ مَشَى لِلَّاتِحَاقِ وَأَتْبَعَ	خَافَ الَّذِي يَلْحَقُ فَوْتَهَا ^٥ رُكْعَ
نَافِلَةٍ قَطَعَهَا وَلَوْ قَصِدَ	لَوْ دَخَلَ الْإِمَامَ بَعْدَمَا عَقِدَ
إِمَامَ أَصْلَ أَتْيَافِهَا كَانَ قَطْعَ	فَرِيضَةٍ أَتَمَّهَا نَفْلًا وَمَعَ
وَأَوَّلَ الْقَضَلَةِ ذَاكَ جَدًّا	لَوْ فَاتَهُ بَعْضُ الْقَضَلَةِ دَخَلَا
مَكْمَلًا لِمَا بِهِ التَّمَامُ	وَقَامَ إِذْ يَسْلَمُ الْإِمَامُ

القول في المساجد الأولى بها الكشف والميضاة في أبوابها

وَسُنَّ لِلْمُسْتَهْدِمِ الْعِمَارَهُ	يَكُونُ مَعَ حَاطِطِهَا الْمَنَارَهُ
فِي غَيْرِهَا وَالتَّسْرِجَ فِي أَبْيَاتِهَا	وَجَازَ أَنْ يَسْتَعْمِلُوا آلَاتِهَا
وَأَخَذَ شَيْءَ فِي طَرِيقِ أَوْ عَقَرِ	وَحَرَّمُوا زَخْرَفَةَ نَقْشِ الصُّورِ

١- م: طهارة. ٢- م: ومسجد. ٣- أي: الأصبح. ٤- م: يكره. ٥- م: قريها.

أَدْخَالَ انْجَاسَ وَأَخْرَجَ الْحَصَا
وَكَرَّهُوا الْعُلُوَّ وَالتَّشْرِيفَ^٢
[ثُمَّ الْمَحَارِيبَ وَالْإِسْطِطْرَاقَ
وَالشَّعْرَ وَالصَّنْعَةَ وَالْمَنَامَ
وَسُنَّ تَقْدِيمَ الْيَمِينِ دَاخِلًا
مِنْهَا فَإِنْ يَخْرُجُ [يَعْدُ]^١ فَقَدْ عَصَى
وَالْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ وَالتَّحْرِيفَ^٣
إِقَامَةَ الْحُدُودِ وَالْبَصَاقِ]^٤
وَمَنْ بِهِ الْجَنُونُ وَالْأَحْكَامُ
وَالْكَنَسُ^٥ وَالذَّعَاءُ وَيَسْرَى قَافِلًا

القول في حكم صلاة الخوف من العدا أو سبع أو سيف

مَقْصُورَةٌ فِي حَضَرٍ أَوْ سَفَرٍ
شُرُوطُهَا فِي الْمُسْلِمِينَ كَثْرَةٌ
تَقَاوُمُ الْعَدُوِّ وَالْخُصْمِ
صَلَّى بِالْأُولَى رُكْعَةً وَيَقِفُ
وَجَاءَتِ الْآخَرَى فَصَلَّى الثَّانِيَةَ
حَتَّى يَتِمَّ وَبِهِ^١ يَسْلَمُوا
وَاحِدَةً ثَانِيَةً ثَلَاثَةً
وَيُؤْخَذُ السَّلَاحُ فَرَضًا إِلَّا
وَشِدَّةَ الْخَوْفِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ
جَمَاعَةٌ أَوْ^٢ بِأَنْفِرَادٍ تَنْفَرُ
بِمَحِثٍ يَعْلَمُونَ أَنَّ شَطْرَهُ
لَا قِبْلَةَ^٣ فَيُحَذَّرُ الْمُهْجُومُ^٤
ثَانِيَةً حَتَّى قَضَوْا وَأَنْصَرَفُوا
يَطِيلُ فِي تَشْهَدِ الثَّلَاثِيَةِ
وَفِي الثَّلَاثِيَةِ الْأُولَى مِنْهُمْ
أَوْ عَكْسُهَا بِهِ رَوَايَتَانِ
أَنْ يَمْنَعَ الْوَاجِبُ مَنْ قَدْ صَلَّى
فَوَاقِفًا أَوْ مَاشِيًا أَوْ رُكْبَانًا

١ - من ع. ٢ - م: الاشتراق. ٣ - م: «إقامة الحدود والبصاق». ٤ - من ع.

٥ - م: كالكنس. ٦ - م: و.

٧ - كلتا النسختين: «لا قبله». و «لا قبله»: أي: خلاف جهة القبلة. ٨ - ع: المينوم

٩ - ع: «وبهم». وإذا أخذنا بها فيجب أن يقال: «يسلم» بدل «يسلموا»: أي: يسلم بهم

الإمام.

مسجده ^١ قربوسه ^٢ وأسرجه	مستقبلاً ويجزئ الشوبحه
إن لم يطق على السجود أوما	وإن يكن ليس يطيق الإيما
سبح كل ركعة تكبيره	مما ينوب الحمد في الأخيره
كذلك في الإيما غريق موئل	لم يقصرا إلا لسفراً أو وجل

القول في حكم الصلاة في السفر بشرط ما كان رباعياً حضره^{١٥}

شروطها القصد إلى ثمان	فراسخ وأربع يعاني
رجوعه ليومه ثانيها	أن لا يجوز ضيعة ^٦ وفيها
ملك له أستوطنه شهرا	شيئا فلا يعتمد التقصيرا
وهكذا العزم على المقام	خلالها عشرة الأتسام
وإن يكن مثواه بالتحقيق	في رأسها قصر في الطريق
ثالثها جواز ذلك السفر	فريجوز القصر فيها قد حظره ^٧
رابعها أن لا يكون حضره	أكثر منه كالمكاري سفره
كذلك راع بدوي ملاح	ومن يدور تاجراً في الأرباح
وحده أن لا يقيم عشرا	في مصره أو في بلاد أخرى
فإن أقام ذلك المقدرا	يخرج في سفره مقصرا
خامسها أن لا يرى جدرانه	أو يفتني من مصره أذانه
فيجب التقصير إلا في حرم	مكة والرسول والحائثر ثم

١- ع: سجده. ٢- القربوس: حنوالرج. ٣- ع: أو. ٤- م: سفاراً. ٥- م: حظر. ع: ضيعة. ٦- م: للسفر. ٧- م: حضر. ٨- م: أقيم. ٩- ع: تم.

جامع كوفان الخيار فيها	فلو أتم غيرها يقضيها
لا جاهلاً ولو أتم ناسيا	أعادها في وقتها لا ماضيا
لو دخل الوقت وصار قصرا	وعكسه يستتمها إن حضرا
ولو نوى ^٢ مسافر إقامة	عشرة لأوجبوا إتمامه
ولو أقام غير ناوي ^٤ رسم	قصر ثلاثين ومن بعد يتم





مرکز تحقیقات کتابخانه و اسنادی

كتاب الزكاة

القول في الزكاة وهي قسمان زكاة مال وزكاة أبدان

شرط الوجوب في زكاة المال	بلوغ حرّ خَصَّ بالكمال
له نصاب مالك التصريف	ويستحب للذي يشجر في
مال الصبي ^١ أن يكن ولياً	إخراجها ^٢ عنه كذا ملياً
وغائب المال إذا المرء سلب	تمكّناً منه ففيه لا يجب
وإن يغيب عنه كذا أحقاباً	زكاة حولاً إن أتى استحباباً
ولا يزكي الذين ثمّ المقرض	إذا بقى حولاً على من اقترض ^٣
وبهلال شهره الثاني عشر	يلزم والشروط حولاً تعتبر
ولم يجوز للقادرين ^٤ منعها	وقبل وقت لا يجوز دفعها
وإن يقدمها فقرض يُحتسب	إن بقي القابض أهلاً ^٥ ويجب
أو تستعاد وحرام نقلها	عن بلدة يوجد فيها أهلها
ويضمن الثاقل لامع العدم	ونية الإخراج شرط يلتزم
أما القسمان فله شرطان	تقدم الإسلام والإمكان

١- ع: الصغير. ٢- م: إخراجها. ٣- ع: اقترض. ٤- م: للعاشرين. ٥- ع: أو.

فكافر أسلم لا تلزمه أصنافهن تسعة منها النعم شروطه أربعة منها النصب أما نصاب الإبل فهو اثنا عشر وخمس عشرة ثلاث من غنم خمساً وعشرين فخمس واقض وبعده الست مع الثلاثين وبعده ست وأربعون جذعة ست وسبعون لها إحدى وتسعين فحقتان إحدى وعشرين في الخمسين بنت لبون بالغاً مهماً كثر وهي ثلاثون تبيع فيها [بلوغ أربعين فستة بلوغ أربعين شاة يُحتسب شاتان ومائتان مع واحدة وبعدها واحدة فأربع في مائة شاة إلى حيث اتفق] وبسقروقص وعفوف في الغنم حولاً ولو تكرر العلف اعتبر وفاقد الإمكان لا يغرمه وهن إبل بسقروثم غنم سوم وحول لا عوامل دؤب^١ خمس بها شاة وشاتان عشر أربعة عشر عشرون ثم إن تم في الست والعشرين بنت مخض بنت لبون سنتان تتمين فحقة إحدى مع الستين بنتاً لبون ثم إن أكملها حتى تصير مائة تداني حقها وكل أربعين بنت لبون بالغاً فحسب للبقر وإن يشأ تبسعة ثانیها ونصب الغنم خمس هن^٢ فمائة إحدى وعشرون يجب فيها ثلاث فثلاث مائة أربع مائة ففيها يشرع مالا زكاة فيه من إبل شتق^٣ والسوم في الجميع شرط يلتزم^٤ بال حول بعد سومها لا ما غير

١- أي: دأبة في العمل. ٢- منع. ٣- ع: سبق. م: شتق.

٤- ليس في ع. ٥- ع: تغلل.

والحول شرط في الجميع معتبر
لو ثلم النصاب قبل الحول
أقل ما يجزئ من الضأن الجذع
أنشاه والذكر يجزئ ما حصل
حولاً وبنت اللبون حولين
وحقة ما دخلت في الرابعة
لا تؤخذ الرئي ولا ذات الهرم
ما لم تكن إبلة عليه
من عنده أدنى بسنّ دفعه
والعكس في العكس ساوت
وليس شرطاً أخذ عين النعم
بل يجزئ إخراجها بالقيم

القول في شرط زكا النقيدين الحول والنصاب في المضروبين

بسكّة بها يعاملونا
فنصف دينار به والثاني
كذلك دائماً وما يعجز عن
ومائتان إن تكن دراهم
فدرهم والنقص عفو^١ والخلي
أدنى نصاب ذهب عشرون
أربعة ففيه قيراطان^٢
عشرين أو أربعة لا يلزم
فخمس ثم أربعون دائماً
عفو^٣ ولو فرّ ولما يحل

القول في الزكاة في الغلات وجوبها في أربع ستاتي^١

الحنطة الشعير تمر وزبيب وليس في الخارج عن ذلك نصيب
فيه شرطان نصاب وفما في الملك والنصاب إن يتما
خسة أوسق وكل وسق ستون صاعاً وأعف إن لم يرتق
والصاع أمداد تعد أربعاً والمد رطلان يزداد ربعا
وزناً عراقياً ففما يطر سيحاً وبعلاً ثم عذياً^٢ عشر
وما سقى بالغرب^٣ والدوالي فناضح^٤ فنصف عشر المال
وكلما زاد فبالحساب بعد بذوره مؤن أسباب
لويها سقوه كان الغالب وبالتساوي والتساوي^٥ واجب
ولو بعدد نُقلت إليه بعد صلاح لم يجب عليه
بل قبله وتجب الزكاة فيها إذا ما أشدّت الغلات
وفي الثمار إن صلاحاً أبدت ووقت خرج^٦ إن صفت^٧ وجُذت^٨
[إن كان كل ناقص عن فرض فلا يتم بعضها ببعض]^٩

١ - أي: ستاتي. ٢ - ع: «عدياً وسيحاً ثم بعلاً» بدل «سيحاً وبعلاً ثم عدياً».

والبعل: ما شرب بعروقه من غير سقى ولا سماء.

٣ - الغرب: الدلو العظيمة تتخذ من جلد ثور. ٤ - الناضح: الدابة يستقى عليها.

٥ - م: خروج. بذور: إخراج المؤن من بذور وغيره.

٦ - ع: «وفي التساوي فالتصاب» بدل «وبالتساوي والتساوي».

٧ - م: صرف. ع: ضيقت. ٨ - الجذاذ: جني الثمر. ٩ - ليس في م.

القول فيما يستحب فيه ثلاثة أول ما نبديه

مال التجارات بشرط حوله	يُبغي ^١ برأس المال فيه كله
وأن تساوي القيمة التصابا	ثانيه خيل تؤخذ أستحبابا
خذ للعتيق منه دينارين	وأقنع بدينار عن البرذون
وأشترطوا شرائطاً ثلاثاً	حؤولها سائمة إنثاء
ثالثه شهر سائر الحبوب	عدا الذي قد خص بالوجوب
بشرط أن تكمل شروط الواجب	هناك والخرج كخرج اللازب ^٢

القول في جماعة الأصناف من مستحقها وفي الأوصاف

والمستحق فيرقى ثمان	منصوصة أولها والثان
الفقراء والمساكين الألى ^٣	لا يملكون قوتهم عاماً ولا
تحصيله من صنعة ومنهم	ذو منزل السكنى وعبد يخدم
وفرس يتبعها ^٤ الآلات	والعاملون الثالث الحياة
للهدقات الرابع المؤلفه	قلوبهم مع كونها منحرفه ^٥
الخامس الرقاب للشاكيينا	من سوء رق والمكباتيينا
والغارمون ^٦ السادس اللذيننا	على المباح احتقبوا الذيونا

١ - م: يبق. ٢ - أي: الثابت. ٣ - م: الأول.

٤ - ع: «وفرش تبيعها» بدل «وفرش يتبعها».

٥ - م: «لكونها مؤتلفه» بدل «مع كونها منحرفه». ٦ - ع: العاملون.

سابعها السبيل كلّ قربه
منقطع به ولو غنيا
والأولون شرطهم إيمانهم
لوالزكاة كان خُصّ المبدع
والشرط أن لا يجب الإنفاق
كزوجة والبد وإن علا
ولا يكونوا هاشميين إذا
وجاز أخذهم من المسندوب
بها يجوز أن يخصّ واحد
أقلّ ما يعطى الفقير ما يجب
وأبن السبيل ثامن ذوغربه
في أهله والضيف لا^١ عصيا
والمؤمنون مثلهم ولدانهم^٢
فريقة أعاد حتى يرجع^٣
عليهم فمنعه أتفاق
ورقه وولد لوسفلا
كانت من الغير فتلك كالقذا
ولوالهم من الوجوب
منها وللتقيط فضل زائد
لا حد للكثرة أول التّصّب

القول في الفطرة وهي الثاني من قسمي الزكاة للأبدان

شروطها مثل شروط المال
وضيقها عند صلاة العيد لا
في رمضان يجوزوا^٥ التّقديم
لو غُزِلت فتُليفت ما ضُمنت
ما لم يكن أهل لها موجودا
وقدرها من الشعير والحنط
وجوبها عند هلال شوال
تأخير إلا لا اضطرار حصلا
وإن تفت^٦ قضاؤها محتموم
لوم يفترط وكذا لو نُقِلت
أما مع العدم لن يعيدا
ثمّ زبيب ثمّ أرز وأقط

١- م: «والضيف لا في أهله» بدل «في أهله والضيف لا». ٢- م: ولدانهم.

٣- ع: حين. ٤- ع: منهم. ٥- ع: رُخص. ٦- ع: بقت.

والصاع تسعة وصاع اللبن
أفضلهن الثمر والزبيب
وتخرج القيمة والمبدول
من مسلم وكافر وحُرّ
ثم سواء واجب الإنفاق
وصرفها إلى الإمام أفضل
وتجب الثَّيَّة والأقل
وسنّ تخصيص النسيب والجار
أربعة وقيل ذاك مدني
فغالب القوت هو المندوب
عن نفسه وكلّ من يعمل
عبد وطفل وكبير العسر
ونديه ومن بالاتفاق
وإن يغب فالأفقه المؤهل
صاع وما كثر فهو فضل
ويستحب للفقير الإيثارة

القول في الخمس وهو واجب في كلّ ما يغنمهُ المحارب

ومعدن غوص كنوز الظافر
وأرض ذمّيّ شرا من مسلم
لم يتميّز حدث الكنوز
كذلك المعدن والدينار
وصناعة زراعة زياده
في الاقتصاد وهو فيما زادا
والخمس فاقسم سته فقسم
سهم لذي القرى فذي السهام
وبعده اليتيم والفقير
صناعة زراعة متاجر
وفي امتزاج الحلّ بالمحرّم
عشرين ديناراً لها يجوز
في الغوص وما يربحه التّجار
عن مؤنة العام بحسب العاده
وقت الخروج حال^٢ ما استفادا
لله ثمّ للرسول سهم
ثلاثة يختصّها الإمام
وآبن السبيل نصفه الأخير

وكلهم من هاشم وإن حضر صنف^١ حوى سهم الطوائف الآخر
إيمانهم والفقير في اليتيم معتبران حالة التسليم

القول في معرفة الأنفال كل خراب أهله جوال

وكلما لم يوجفوا^٢ عليه بالخييل أو ركبائهم لديه
وكلما أسلمه أهله بلا قتال عنه كابدوه
رؤوس أجمال بطون أوديه كذاك آجام موات مرديه
ما ملكت قطائع منتخبه كذا صواف لم تكن مغتصبه
ميراث من ليس له بقيته يرثه ومغنم السريره
بغير إذن كل ذي الأقسام عند أنبساط قدرة الإمام
واليوم فالإمام قد أباحا مساكناً متاجراً نكاحا

كتاب الصوم

القول في الصوم لإمساك شرع عن المفطرات أصلاً بمستنوع

مع نيّة فإن تعيّن فيه
والغير محتاج إلى التّعيين
إلى الزوال جوّزوا التّجديد
وواجب إمساك باقي اليوم
ولو نوى عن رمضان نيّة
وجوّزوا تقدّمها عليه
إذا نوى الفطر فإن الشّهر
ولو نواه من حساب شعبان
وإن تزل^٣ ومانوى فليمض

كرمضان قرينة تكفيه
ووقتها ليلاً على المسنون
وبعد فأتت وله يعيد
إن كان من معيّنات^١ الصوم
أوله كانت به كفيّة
ويسوم^٢ شك ندبوا إليه
تجدّد النّيّة حتّى الظّهر
أجزأه عن رمضان لوبان
فرضاً على الأمساك ثمّ يقض

١- ع: معيدات. ٢- ع: صوم. ٣- أي: الشمس. وفي م: ترك.

القول فيما يسكون عنه ضربان مفروض وندب منه

فالأول الإمساك عن أشياء
ثم الجماع قبلاً أو دبراً
ومثله الصبر على جنابته
وعوده بعد أنتباهته
في هذه إن وقعت غتاره
ويجب القضاء بالتناول
أو صدق الكاذب في أخباره
كذلك قبل مغرب لظلمه
ولو بشي^٢ الفطر على ظن غلب
أو قلّد الخبز بالسفروب
وعوده في النوم حتى الفجر
ويلغ ماء ثم للتبرد
وحقنة بالمائعات ويجب
على الإله والتبّي وكذا
قولان في أرتماسه في الماء
سعوطة والكحل بالمزوج في
كذلك حمام وحقنة الجمد
وشم ريحان كذلك الترّجس

الأكل والشرب والاستمناء
ثم إلى الخلق غبار عبّرا
عمداً إلى الفجر بشرط قدرته
نوماً^١ إلى الفجر فذا عليه
في شهرنا القضاء والكفّاره
لظن أن الليل غير زائل
مع قدرة منه على اعتباره
موهمة الليل مدلهمة
بأنه وقت الغروب ماوجب
ولم يكن في ذاك بالمصيب
بعد أنتباهة بغير طهر^٣
لا للصلاة ألقى عن تعمّد
إمساكه في صومه عن الكذب
أثمّة وكلّ حظر غير ذاك
وندب الإمساك عن أشياء
صبر ومسك فصاد مضعف
وبلّه لثوبه على الجسد
دعابة بشهوة ومسلمس

وقبله ومسكثها في الماء
 مضغ لعلك مصّ خاتم كذا
 لفظه وحرم أبتلاعه
 لا تجب الكفارة المذكورة
 إن عُيِّنَتْ وفي قضاء الشهر
 والاعتكاف ثالثاً أو نذراً
 كمطلق النذر قضاء الشهر
 كفارة المعيّنين المعتق
 أو طعم ستين ألت مخيرة
 فإن يكن لا يملك الطعاما
 فإن تكرّر فطره يومين
 يُعزّر المفطر لا محلاً
 ورخص الصائم في أشياء
 زق لطير ذوق مطسعم إذا
 وجاز في الماء له استنقاعه
 إلا لرمضان والمنذوره
 إن أفطر القاضي عقيب الظهر
 وجاز إفساد جهات أخرى
 قبل الزوال وصيام البر
 أو صوم شهرين وليس فرق
 وفي قضاء الشهر طعم عشرة
 صام بها ثلاثة أياما
 تكرّر التكفير مرتين
 ومن يكون مستحلاً قتيلاً

القول في الأقسام وهي أربعة فرض كربه سنة متبّعه^٣

والفرض في رمضان والكفارات
 وشبهها وفي قضاء الفرض
 فرمضان أن يرى هلاله
 وهو ثلاثون أو العدلان
 وفي دم المتعة والمنذورات
 كذلك اعتكافه في البعض
 أو مرّ ممّا قبله كماله
 برؤية الهلال يشهدان

١ - هكذا في هامش ع (خ ل). وفي كلا النسختين: رخصة.

٢ - م: «الصيام وقضاء» بدل «الزوال وصيام». ٣ - م: تمتعه. ٤ - م: مامن.

ثم شرائط الوجوب سبعة إقامة أو حكمها كالعشرة
 والشرط في القضاء الاحتلام وكل مرتبة قضا ما أخرا
 في الفطر والصوم إلى الزوال والتدب صوم العام إلا ما حظر
 [من وجوده خميسان مكملان غرة ذي الحجة والغديرا
 عرفة إن كان ليس يضعفه ويوم دحو الأرض والمباهلة
 ويوم نصف رجب وغركه والبيض وأستحب الإمساك وإن
 بعد الزوال قبله وقد أكل وحائضاً ونفساء طهرا
 والطفل إن بلغ^٢ ثم المغمى ولا يصوم الضيف والرقيق
 تطوعاً إلا بإذن القاري ويكره التفل الصيام^٣ في السفر
 ومثله صيام يوم عرفه وحرم العيدان والتشريق إن
 شهر الصيام القمت كالوصال

بلوغه كماله والصحة خلوحيض ونفاس للمرأة
 كذا كمال العقل والإسلام ومن قضى من رمضان خيراً
 ثم يصير واجب الإكمال لكننا الأوكد ستة عشر
 أول أربعاء عشر ثاني^١ فسم كذا صم حزناً عاشورا
 عن الدعاء والهلال يعرفه ومولداً ومبعث الراسله
 وهكذا شعبان صمه جملة لم يك صوماً إن قدمت من ظعن
 كذا المريض مثله إذا أثل وكافر أسلم ومجنون برا
 أفاق في الجميع سوى الحكماء وزوجة وولد شفيق
 ومالك زوج أبي الصغار ومن دعي إلى طعام قد حضر^٤
 في الشك في الهلال أو من أضعفه حل مني والشك إن نواه من
 ونذر ما ليس من الهلال

وهكذا حُرِّمَ صوم^١ سفره
وصوم هدي متعة للفاقد
فراقه قبل غروب الحام^٢
أو الذي فاق السفار حضره
وواجبات الصوم هنَّ أضرب
فأول الأقسام شهر الصوم
من بعد يومين وثاني القسمه
[كفارة لأشهر الصيام
ثالثها كفارة الأيمان
ونخطأ مع الظهار والدم
وكل صوم واجب تتابعه
كمطلق النذر مع العهد
وسبعة الهدي كلما شرع
بنى وإن أفطر لالعذر
من الثلاث في دم المتعة إن
إن صام نصفاً أو وجوب شهرين
يجوز أن يتم بعد التشريق

إلا الذي قيده^٣ إذ نذرا^٤
وعوض بدنته للعامد
عرفة للمشعر الحرام
فلا يقيم في ديار عشره
معين غير^٥ مرتب
قضاؤه النذر أعتكاف يوم
صوم لكفارة حلق اللّمه
وعن جزاء الصيد في الحرام^٦
وهكذا قضاء رمضان
للهدي في تمتع للمحرم
إلا الذي قد وردت مواضعه
وكالقضاء وجزا القيود
فيه تتابع إذا العذر منع
فلا سوى وجوب صوم^٧ شهر
تروية عرفة صام إذن^٨
فصام يوماً بعد شهر وأثنين
بغير عيد لا يجوز التفريق

١ - ع: «صيام يوم» بدل «حرم صوم». ٢ - م: عنده.

٣ - هكذا في ع. وفي م جاء بعد البيت التالي. ٤ - أي: الشمس. ٥ - ع: محترم.

٦ - ليس في م. ٧ - ع: «صوم وجوب» بدل «وجوب صوم».

٨ - هذا البيت مؤخر على البيت الذي يليه في نسخة م.

القول في حكم ذوي الأعذار إذا خلوا في معرض النهار

إن حاضت المرأة أو تنقست^١ أو طهرت بعد طلوع الفجر
 إن بلغ الطفل ومجنون برا^٢ أو شني المريض والثاني^٣ قدم
 أو لا فلا وإن^٤ أدام المرضا وليتصدق عنه في اليوم بمُد
 عزماً على القضاء لكن ما قضى و إن يكن تهاوناً بقضاه
 وحكم ما زاد على عامين و واجب أن يفطر المسافر
 كذا المريض وشروط القصر والشيخ والشيخة عند الجهد
 كذلك معطوش ويقضي إن برا في قرها وقلة الألبان
 وإن يمت ذاك المريض في المرض وإن يمت من بعد الاستقرار
 قضى الولي وهو الكبير ذكراً أبطل ذاك صومها ثم قضت
 قضت ولكن أمسكت للأجر قبل الصباح صبح أو لا أفطرا
 قبل الزوال صبح إن^٥ كان سلم لرمضان آخر فلا قضا
 ولو برا بينها وقد عقد قضى ولا كفارة عما مضى
 مكفراً بالمُد لا جترأه حكمها في ذينسك الحالين
 فإن يصم قضا وهو حاضر في الصلوات كشروط الفطر
 إن عجزا تصدقا بالمُد وحامل ومرضع فليفطرا
 وأخرجها المد ويقضيان قضى الولي سنة لا مفترض
 وفات بالأسفار والأعذار فرضاً وبالحضة كانوا أكثرا

١ - م: باقي. ٢ - أي: صارت نفساء. وفي م: إن تعست. ٣ - م: إن.

٤ - ع: الثاني. م: الثاني. ٥ - م: أو. ٦ - م: من.

وإن يكن أنثى فكل يوم وإن تمت أنثى قضى الولي^١
 وإن يكن عليه شهران قضى عليه تصدقه بالمدة
 من الميراث دون الصوم لا كالذي خرجه الثقي^٢
 وليه شهراً وباقيه قضى عن كل يوم من تراث المرد^٣

القول في بيان الاعتكاف اللَّبْثُ فِي الْمَسَاجِدِ الْأَشْرَافِ^٤

بمكة ومسجد النبي ومسجد الكوفة والبصري
 عبادة والشرط فيه النيّة فصومه^٥ ثلاثة منويّه
 فصاعداً وواجب وندب فالأول التذر وشبه حسب^٦
 والتدب ما تبرّع الإنسان ولو مضى من صومه يومان
 لوجب الثالث والمقام شرط كذا خروجه حرام
 إلا لطاعة أو التشييع للأخ أو عيادة الموجه
 أو لصلاة الميت أو شهادته^٧ يقيمها أو لا يضطرار قاده
 ومعه لا يمشي تحت الظل وفي سوى مكة لا يصلي
 كذا لا يجلس وندباً يشترط ومعه يجوز أن لا يشترط^٨
 وتحرم المتعة^٩ بالنساء كالبيع طيب جدل مرء
 يفسده ما يفسد الصياما وفي الجماع^{١٠} كفر أنتقاما

١- م: فلاولي. ٢- في هامش ع: هو أبو الصلح. ٣- ع: المودي. ٤- ع: الشراف.

٥- م: وكونه. ٦- م: في هامش نسخة: كالعهد واليمين.

٧- م: الحاجة. ٨- ع: لا يرتبط. ٩- في هامش ع: المتعة والاستناع واحد.

١٠- م: الجميع.

ولو دجي كرمضان كفّراً وفي نهار رمضان كفّراً
 ولو بغير المسّ كان أفطراً ممّابه يجب أن يكفّراً^١
 وإن يكن نذراً^٢ معيّناً وجب وثالثاً كفّر ولولا^٣ لا يجب
 وإن تحض أو مرضاً تغلباً فليخرجها وليقضيا ما وجبا



١- م: يكفّراً. ٢- م: ندباً. ٣- ع: «كفّر ولا» بدل «كفّر ولولا».

كتاب الحج

القول في الحج على أقسام أولها الحجّة للإسلام

الواجب التذرع وشبه التذرع
فحجّة الإسلام أصل الشرع
ويلزم الذكور والأنثى
شروطه ست بلوغ العقل
إمكان سير والقبلي إن وصل
قبل فوات الموقنين أو إذا
وصح إحرام الولي بالقبلي
وجاز من عبد بإذن المولى
لم يجزه الحج مع استطااعته
لم تجب استنابة عليه
ويجب الحج مع استكمالها
إن مات فليقض من أصل التركة
لو لم يخلف غير ذلك القدر
وأجرة وبفساد تجري
توجبها في العمر طوراً دفعه
مع شروط الحج والحنائي
حرّة راحلة وأكل
لم تجزه إلا إذا كان كمل
أعتق عبد قبلها كان كذا
غير المميز ومجنون غبي
ولو تسكع الفقير حولاً
وإن يكن ذوالمال خلف مرضته
بل ذاك أمر ندبوا إليه
فوراً ومع ذلك في إهمالها
من أقرب الأماكن المنسلكة
ومن عليه واجب لا يسري

تطوعاً ندباً ولا ينوب	لا ينبغي لامرأة مندوب
إلا بإذن الزوج أما اللازم	فلا ولا يشترط ^١ المحارم
والشرط في الثائب عقل إسلام	ولم يكن عليه حج الإسلام
وجاز الصرورة ^٢ السنيابة	وأمرأة ومن قضى فنيابه
تبرعاً بغير أجر حي	أجزأه وبرئ الولي

القول في الأنواع والأعداد تمتّع قرانه أفراد

فصورة الأول إحرام من ال	ميقات والظواف سبعا وليصل
من بعد ركعتين في مقام ^١ اب	راهيم والسعي عقيبته يجب
بين الصفا ومروة سبعا وإن	يختم بالتقصير قد أحل من
عمرته وجدد الإحراما	للحج من مكة ثم اعتاما
عرفة لوقفه الوجوب	تاسع ذي الحجة للغروب
ثم يفيض منه يوم ^٣ التحر	يقف بالمشعر بعد الفجر
ثم إلى منى لرمي الجمره	عقيبته بالذبح حلق شعره
ثم إلى مكة للظواف	والسعي ثم للنساء طواف
وركعتيه ومنى فليحضرا	في ليلتي حادي وثاني عشا
يوميهما ^٤ يرمي الحصا مكررا	على الثلاث ثم إن تأخرا
ثالث يوم أكمل الجمارا	وذاك فرض من نأى الأديارا
عن مكة وحده باثني عشر	ميلاً فازاد خلافاً للأخر

١- م: لا يلتزم. ٢- كلتا النسخين: للضرورة. ٣- ع: ليل. ٤- ع: يوميهما.

من كل جانب وكل نهج
 ويفرد العمرة بعد الإحلال
 لكنته يختص بالسّياق
 والشرط في المتعة عقد النّية
 شوال ذوا القعدة الحجة مع
 وعقده بمكة السّعليه
 وفي شهور الحج حيث يأتي
 [أو بيته إن كان دون الميقات
 وقوفه بعرفات وندب
 هدي على غير الذي تمتعاً
 ومفرد مقدّم للحج
 من حجّه وقارن كذا الحال
 للهدي في الإحرام دون الباقي
 وكونها في الأشهر المرويّه
 أيها كلاهما عامّاً جمع
 إحرام حج شرط باقي النّية
 وعقد إحرام من الميقات
 ولها الطواف قبل أوقات
 تجديده تلبية ولا يجب
 إن لم يجد فصومه قد شرعاً

القول في الإحرام وهو البتّه من المواقيت وهنّ ستّه

فللعراقيّ العقيق المسلخ
 على الأخير وهو ذات عرق
 والمدنيّ مسجد للشجره
 للمدنيّ عند الاضطرار
 واليمنيّ يللملم للمواصل
 ومكة لحجة التمتع
 أقرب من ميقاته فنزله
 ومن أتى على طريق يحرم
 عن ذي المواقيت ولو تعدّى
 أفضله غمرة ويرجع
 وبعدها الإخلال غير طلق
 ولشاميّ جحفة مقدّره
 ولشاميّ في الاختيار
 والظائفيّ قرن المنازل
 ومن يكن منزله في موضع
 وللصبيّ فسخ منها يعضله
 ميقات أهلها ولا يتقدّم
 وهو مجلّ ناسياً أو عمداً

عاد فإن لم يستمكن بطلا
 يحرم من مكانه ومن ذهل
 وواجب الإحرام عقد نيته
 والتلبّيات في الفروض أربع
 وهي أو التقليد والأشعار
 ممّا يصلّي فيه والمندوب أن
 أول ذي القعدة تنظيف الجسد
 وندب التنوير للأجسام
 للظهر أو فرض لإحدى ذين
 والمدنيّ جهرّة بالتلبية
 واللفظ بالتنوع الذي يأتي به
 ولم يزل مكرراً للتلبية
 بمكة وقارن ومفسرد
 وإن يكن معتمراً فليختم
 وستة الشّوبان قطن محضا
 إلّا المحيط وإذا ما حاضت
 في العمد أمّا من نسي أو جهلا
 عنه إلى الإكمال فالمرويّ كمل
 وأن يدوم حكمها لصورتها
 لمن له الأفراد والتّمّتع
 لقارن والبُرد والإزار
 يوقر اللّمة ذوا المتعة من
 وقصّ أظفار وشارب وكد
 والغسل والإتباع بالإحرام
 أوست ركعات أو اثنتين
 إذا علا البيداء ثمّ الأدعية
 وأنه مشارط لرّبّه^١
 في متعة حتّى تلوح الأبنية
 إلى زوال عرفات يورد
 تلبية عند دخول الحرم
 إحرامهن كالرجال أيضا
 لا تمنع الإحرام إن أرادت

القول في التّروك وهي إمّا فرض وإمّا سنّة فأما

واجبها فأربع مع عشر الطيب والقبلة صيد البرّ

إمساكسه إشارة إليه
والذبح والنساء وطئاً لثماً
واللمس والعقد له وغيره
في حال الاختيار كاستمنا
وسائر القدم والفسق الكذب
قتل دبيب الجسم والظلال
للدهن ستر الرأس قص الظفر
إن ثبتاً^٢ في ملك غير المجتري^٣
والتدب ترك الكحل بالسواد
ونظير المرأة لبس الخاتم
وقيل بل جميعه حرام
في وسخ وماله إعلام^٤
ريحانه وللتدا ملبسها

وأكله إغلاقه عليه
ونظراً بشهوة وضماً
وشاهداً كذاك حلق شعره
كذا الخيط جاز للنساء
جداله والحلف تركه يجب
في السير للرجال وأستعمال
قطع الحشيش ثم قطع^١ الشجر
غير الفواكه ونخل إذخري
حجامة والذلك للأجساد
للزينة السلاح للمسلم
كذاها النقاب والإحرام
للزينة الحناء والحمام
جاز السواك الحك^٥ ما لم يدميا

القول في كفارة الإحرام

صيد وغيره من الحرام

والصيد كل حيوان بري
عبرته بالبيض والممش
ففي الثعامة عليه بدنه
محلل ممتنع لا يجري
في مائه وكالدجاج الحبشي
صدقة ينحرها إن أمكنه

١- م: قلع. ٢- ع: ثبتاً. ٣- ع: «في غير ملك المشتري» بدل «في... المجتري».

٤- أي: المعلمة. ٥- م: انحل ع: الحل.

إن لم يطق فضّ على الطعام
 مَدَانٌ لِلْمَسْكِينِ وَالْفَاضِلِ عَنْ
 يَتَمِّهِ لَوْ لَمْ يَجِدْ فَالصَّوْمُ
 إِنْ لَمْ يَطْقِهِ فَيَصُومُ ثَمَانِيَةَ
 وَإِنْ يَصُبُّ بِقَرَّةٍ فَبِقَرِهِ
 أَوْ لَا يَفْضُ ثَمَنًا كَالأَوَّلِ
 وَلَا يَتَمِّ نَقْصَهُ وَإِلَّا
 إِنْ لَمْ يَطْقِ فَتِسْعَةَ وَالشَّعْلِبِ
 أَنْ^٢ لَمْ يَطْقِ فَضَّ كَذَا وَأَطْعَمَا
 أَوْ لَا فَعَنْ مَذِينِ صَامٍ يَوْمًا
 وَبَيْضَةَ النَّعَامِ إِنْ يَصُبُّ إِذَا
 أَوْ لَا فِإِرْسَالِ الْفَحُولِ فِي الْعَدَدِ
 فَإِنَّهُ هَدْيٌ فَإِنْ يَعْجُزُ فَعَنْ
 لَمْ يَسْتَطِعْ إِطْعَامَ عَنْهَا عَشْرَهُ
 بَيْضِ الْقَطَا وَالْقَبِجِ إِنْ تَحَرَّكَ^٣ أَلِ
 أَوْ لَا فَكَأِ لِرِسَالِ فِي الْأَغْنَامِ
 حَمَامَةِ شَاةٍ وَفَرْنِهَا حَمَلِ
 حَمَامَةِ بِسَدْرِهِمْ فِي الْحَرَمِ
 عَنْ بَيْضَةِ وَبِجَمْعَانِ فِي الْحَرَمِ
 ثَمَنُهَا وَقَامَ بِالْإِطْعَامِ
 سَتَيْنِ لَا يَلْزَمُ وَالنَّاقِصِ لَنْ
 عَنْ كُلِّ مَذِينِ صِيَامٍ^٤ يَوْمٍ
 عَشْرَةَ فَتَسْلُكُ عَنْهَا كَافِيَهُ
 كَذَا الْخِمَارِ إِنْ فِدَا حَضْرَهُ
 عَلَى ثَلَاثِينَ وَمَا يَفْضُلُ لَهُ
 صَامٍ عَنْ الْمَذِينِ يَوْمًا أَصْلًا
 وَالضُّبِّي شَاةً وَكَذَاكَ الْأَرْبَبِ
 عَشْرَةَ مَسْنٍ غَيْرَ أَنْ يَتَمَّمَا
 أَوْ لَا فَيَجْزِيهِ الثَّلَاثُ صَوْمًا
 تَحَرَّكَ الْفَرِخُ فَبِكْرَةٍ^٥ فِدَا
 بَيْضِ إِنْثَاءٍ إِبِلٍ فَمَا وَلَدَ^٤
 كُلٌّ مِنَ الْبَيْضَاتِ شَاةً ثُمَّ إِنْ
 أَوْ لَمْ يَطْقِ ثَلَاثَةَ مَقَرَّرِهِ^٥
 فَرِخٍ لِكُلِّ بَيْضَةٍ مِنْهَا حَمَلِ
 وَعَاجِزُ كَبَيْضَةِ النَّعَامِ
 بَيْضَتِهَا الدَّرْهَمُ فَعَلَى الْمَحَلِّ
 وَالْفَرِخُ نِصْفُ ثَمَرٍ رُبْعِ دَرْهَمٍ
 مُحَرَّمٌ فَسَدِيسَتُهُ مَعَ الْقِيمِ

١- ع: طعاما. ٢- م: أو. ٣- أي: بكرة في الإبل. ٤- م: ورد.

٥- م: مقدره.

إن قنفاً ضباً ويربوعاً قتل
 يرعى فطيماً وبعضهم ورد
 جرادة أو قلة يلقيها
 إن كثر الجراد شاة أو خرج
 لو أكل القاتل ما له قتل
 ما ذبح الغير فداء واحد
 من معه صيد من الحرام
 ويجب الإرسال حيث أمكنه
 ومحرم في الحل يفدي والمحل
 ويأكل الصيد إذا اضطر ولا
 أمّا إذا تسعّر الفداء
 إن كان ملكاً فالقدا للربة
 أو كان من بعض حمامات الحرم
 ما يلزم المحرم بالحج فدا
 أو عمرة ذبحه أو نحره
 والمحرم المضمن المصيد
 جدياً فدرجاً قطاة فحمل^١
 قنبرة فصعوة في الكل مد
 عن جسمه كقف طعام فيها
 عن طاقة أحترازه فلا حرج
 فدا فدائين ومحرم أكل
 وشركة كل فداء واردة^٢
 يزول عنه الملك بالإحرام
 ولو أبى^٣ وهو مطبق ضمنه
 في الحرم القيمة والأمران كل
 يأكل ميتاً وفدا ما أكلا
 جازله بالميتة أغتداء
 أو ليس مملوكاً تصدقوا به
 علفهنّ بالفداء والقيم
 فذبحه أو نحره على منى
 بمكة أفضلها الحزورة
 قد تحذ بالبريد في البريد

١-ع:

إن قنفاً ضباً ويربوعاً قتل

٢-ع: قادن ٣-م: أتى.

جدي فدرج قطاة فحمل

القول في بقية الحرام من جامع الزوجة في الإحرام

قبل أنقضاء الموقفين دبراً^١ أفسده وناقته وليكلاً
 [كذا على المرأة بالسواء عند مكان فعل ذلك الحادث
 حتى الفراغ ولها إن قهراً وإن يجامع بعد موقوفه
 وقبل أن يطوف للزياره أو لا فشاء أو يطوف للثسا
 فلا ولو جامعها معتمراً بساقية ثم أتم وقضى
 عمداً فأمنى فعليه بدنه أو لا فشاء إن يكن قد احتلأ^٥
 وإن يكن عن شهوة جزور لو محرم لمحرم قد عقدا
 من اظلى بالطيب أو تبخرا عدا خلوق كعبه أو قلما
 والشاة في يديه أورجليه أو قبلاً^٢ عمداً بتحريم درا
 وليقض فرضاً كان أو تنقلاً في الطوع والتفريق بالقضاء]^٣
 معناه أن لا يخلوا من ثالث صح لها الحج وعنها كفراً
 صح وكل ناقه عليه بدنة إن وجدت كفاره بدنة وإن يكن قد أحسا
 من قبل سعي بطلت وكفراً ومن إلى غير حليلة رناً^٤
 إن لم يطق بقرة إن أمكنه لأهله من غير شهوة فلا
 كذاك عن دعابة تكفير ثم بنى كفارتان قلداً
 أو في طعام فشاء كفراً ظفراً فمداً لفقر أطعما
 في مجلس وإن يزد عليه

١- م: قبلاً. ٢- م: دبراً. ٣- ليس في م. ٤- أي: نظره وفي م: زناً.

٥- م: اختلا.

يلزمه شاة إذا أدماه	ففيه شاتان ومن أفتاه
لبسه لو كان باختياره	لبس المحيط الشاة لاضطراره
بالمذ أو صوم ثلاث خيره ^٢	في الخلق ^١ شاة أو طعام عشره
من نثف الإبطين فليكفرا	عن اختيار كان أو تضررا
ثلاثة والكف من طعام	بالشاة والواحد بالإطعام
يسقط لمساً ليس من طهارته	في شعر في رأسه ولحيته
لمن يغطي الرأس خوف الضير ^٤	والشاة في تظليله في التبر ^٣
ومرة إن كان فيه كاذباً	كذا جداله ثلاثاً صادقاً
وثالثاً بدنة مكفره	وإن يثن كاذباً فبقره
مطيب شاة كقلع السن	وفي آذان عرم بدهن
بقرة والشاة في الصغيرة	وجاء في الشجرة الكبيرة
الوطئ كل مرة يكفر	والبعض بالقيمة والكفر
بشرط أن يختلف المجالس	كذلك الاطياب والملابس
عليه كان جاهلاً أو ناسي	في سوى الصيد فما من بأس

القول في الطواف أمّا العمره في متعة فالفرض فيها مره

ومفرد العمرة مرتين	وحجّها وذینک التوعین
في الثوب والبدن والحكميه	وشروطه الظهارة العينيه
ونسيه وأن يطوف سبعمائة	كذا الختان في الرجال شرعا

١- م: للخلق. ٢- ع: جيره. ٣- م: البر. ٤- م: الضر. ٥- ع: فامقاً.

وبدؤه وختمه بالحجر
والحجر للبيت من الثمام
وبعده يركع في المقام
ونذب الدعاء في الدخول
والمضغ للإذخر في حاها
حاف على الوقار والسكون
وليستلم في كل شوط الحجر
ثم الدعاء في كل وقت يستلم
ووضع خد فوقه وبطن
وقد روي في قدره تعيين
ست أسابيع فإن لم يستطع
وهو ركن يبطل الحج إذا
أقى به فرضاً وإن تعذراً
في عده بعد أنصراف ما بطل^٣
وفوقه^٤ يقطعه إن عرفا
ويبطل الفرض إذا المرء قرن
وإن يزد في الفرض سهواً كتملاً
من قبل سعي ركعتي وجوب
من جاوز التصف أتم لو نقص
وقبله أو لصلاة نفل

والبيت من جهة جنب أيسرا
فطفه بين البيت والمقام
ثنتين أو لديه في الزحام
بمكة ومسجد الرسول
وليكن الدخول من أعلاها
وغسله من فتح أو ميمون
مقبلاً^٢ أو موثقاً حسب القدر
وطائفاً بالمستجار يلتزم
ثم الدعاء وأستلام الركن
عد ثلاثمائة وستين
فتلك أشواط وقيل يمتنع
تركه عمداً وإن عنه سها
فليستنب والشك فيه إن عرا
وقبل فيما دون سبعة بطل
في الفرض إهمال الظهور^٥ استأنفا
تعمداً وكرهوه في السنن
عدا طوافين وصلّى أولاً
وبعده ثنتين للمندوب
أو استناب لو إلى الأهل شخص
أو حاجة يعيده من أصل

١- م: والبيت من جهته حيث يسري. ٢- م: مكثراً. ٣- ع: لم يزل.

٤- م: وقوفه. ٥- كلتا النخنتين: الظهور.

ليس لذي المتعة قبل عرفه
إلا حذار الحيض يخشى حجره
تربّصت فإن يدم حيضتها
فلتفرد الحج وتقضي العمرة
أخرت التمام حتى تقضي
تقضي الطواف^١ ومتى لم ينتصف
والمستحاضة إذا ما فعلت
تقديمه طواف حج أسلفه
وإن تحض قبل طواف العمرة
لوقت حج بطلت عمرتها
بعد ولو حاضت وجازت شطره
مناسك الحج وبعد الحيض
كانت كمن أدركها ولم تطف
فروضها بحكم من قد طهرت

القول في التعي ومرة يجب في كل إحرام وفيه قد وجب

نيتته والابتداء^٢ بالصفا
من الصفا إلى الصفا شوطان
قيل وشرب زمزم حسب الأثر
وأنه يخرج من باب الصفا
بحجة الركن الذي فيه الحجر
وداعياً والمشي طرفيه
من المنارة إلى الزقاق^٣
مشياً ويدعو وهو ركن إن عمد
وعاد لاستدراكه إيجاباً
والحتم بالمروة سبعا^٤ كلفا
طهراً^٥ ولثم حجر نديان
والغسل بالذلول المقابل الحجر
وأنه يصعد من حرفة
مكبراً سبعا مهتلاً^٥ الحُر
مهرولاً ما عيّنوا عليه
فهو عسر^٥ بالالتفاف
تركاً له لا ساهياً فقد فسد
لو أنه لا يقدر استناباً

١- ع: القوات. ٢- م: بنية فالابتداء. ٣- م: طم. ٤- أي: زقاق العطارين.

٥- أي: وادي عسر.

لو أنه زاد على سبع بطل
أو لاحتياج قطع الطواف
ولو كمال سعيه^١ توها
ثم استبان ترك شوط ذكره
وبعد ما ينحر سعي العمره
أو طرفاً من شعره فإن حلق
لو نسي التقصير حتى أحرم
وبعد تقصير يحل كلها
لكن يدوم للمخيط سلباً

عمداً كذا لو لم يحصل ما فعل
أو لفريضة فلا استئنافا
فواقع النساء ثم قلها
أتى به مكفراً ببقره
قصر أدناه يسقص ظفـره
فيه دم وإن يكن عمداً فسق
بالحج صحاً منه وليرق دما
أحرم منه غير صيد حرماً
تشبهاً بالمحرمين ندباً

القول في الحج وفيه أفعال أولها الإحرام بعد الإحلال

ويجب الإحرام بالحج إذا
وسن في زوال يوم الترويه
وغيرها فثل ما تقدما
وقطعها عند زوال عرفه
إن لم يطق عوداً وإن لم يذكر
الثاني في وقوفه عرفات
عمداً ولو نسيه لا يذكر
لا حج أو قسمه على الوجوب

ما أنجز العمرة من أم القرى
من تحت ميزاب وأما التلبية
لكنه بالحج ينوي محرماً
ولو سها أحرم حيث عرفه
حتى انقضاء الحج لم يكفر
ركن يُفيت الحج بالفوات
حتى مضى الوقت وفات المشعر
كنية لبست إلى الغروب

لو عدم المكنة في النهار
لو نسي الوقوف أو ما أمكنا
ومن يفض قبل الغروب عامدا
أو لم يجد فليعمد الصياما
وإن يكن أفاض وهو ناسي
وذو المجاز والأراك عرنه
حدودها ليس بها وقوف
وندبه خروجه بالأدعية
إمامهم بها يصلي الظهرا
ولا يجوز وادي المحسر
وليدع في النزول والخروج
ثم الوقوف عن مياسر الجبل
والجمع بين فرضي الظهرين
ويكره الوقوف في أعلى الجبل

فالليل حتى قبل الانفجار
أجزأه المشعر إن تمكنا^١
وعالمأ بدنة إن وجدا
وهو ثمان عشرة أياما
أو جاهلاً فما به من بأس
نمرة ثويّة المسعينة
ولا يصح عندها تعريف
إلى متى بعد زوال الثرويه
ثم بها يبيت حتى الفجرا
حتى طلوع الشمس للمخير
وفي الطريق وكذا الولوج
سفحاً ويدعوقائماً بما نُقل
مع أذان وإقامتين
أو قاعداً وراكباً فما بطل

القول في الوقوف بالمزدلفة

إذا توارت شمس يوم عرفه

أفاض نحو المشعر الحرام
وداعياً عند الكثيب الأحمر
إليه حتى يجمع الفرضين

مقتصداً في السير لإحرام^٢
وللفريضتين فليؤخر
مع أذان وإقامتين

ولو إلى ربع من الليل إذا
والفرض كالتيّة والمقام
وجاز حتى الظهر للمضطر
عمداً على علم فشاة ثم إن
[وجاز للمرأة والمضطر
والمأزمان من حدود المشعر
ركن يفوت الحج إقاماً تركاً
عرفة في الوقت الاختياري
والاضطراري لفجر النحر
إلى طلوع الشمس للمختار
فإن يقف بعضها اختيارياً
ثانيها إقاماً ضرورياً
إن فات حج سقطت أفعاله
وليقتض في القابل ما كان وجب
ثم الدعاء ثم وطئ المشعر
وسن فوق قزح الصعود
واللّقط منه للحصاة فاعتمد

وأخر التفل إلى بعد العشا
ما بين فجر وطلوع الحام
يفض^١ قبل طلوع الفجر
عرفة أدركها ثم إذن
إفاضة قبل طلوع الفجر^٢
إلى الحياض وإلى محسر
عمداً وصح ناسياً إن أدركا
من الزوال وإلى الثواري
ووقف المشعر بعد الفجر
ثم إلى الظهر في الاضطرار
صح ولو فات أو اضطراري
لو حصلا كانا كفايتين
بعمرة مفردة إحلاله
وقوفه بعد الصلاة مستحب
بالرجل للضرورة المبتر
والذكر في أعلاه والتحميد
أو من جهات حرم لا مسجد

القول في نزوله أرض منى في النحر والتسك ثلاثة هنا

فنه رمي جرة للعقبه سبع حصا بنية مقربه

ملتقطاً من حرم أبكارا
ويستحب كونها مقدّره
بل رخوة برشاً على طهاره
والبعد عنها نحو عشر أذرع
يخففها^١ مستقبلاً للجمره
وفي سواها للجميع استقبلاً
[وبعده الذّبح على التّرتيب
للهدي فرض حجة أو نفلاً
بالضّوم أو يحلّ عنه الهديا
قبل الوقوفين فهدي إن قدر
وتجب النّيّة عند التحرّر
وعدم الشّركة في الفرض وأن
بدناً في سادسة أو بسقرا
والضّأن يقتنع منه الجذع
وليس مهزولاً بحيث لم يكن
تكون ممّا عُرِفَت سمانا
من ضأنها معز قائم الدّعا
وثلاث يهدي وثلاث يرا
لوفقد الهدي وأخر الثّمن

إصابة بفعله الجمارا
بأغل تُلَقِّط لا منكسره
وليدع مع كلّ حصاة تاره
وفوقها بخمسة لا أرفع
مولّي القبلة فيها ظهره
وجاز رمي عن مريض بدلاً^٢
ونُصّت المتعة بالوجوب
وجاز للسيّد أمر المولى^٣
والعتق للملوك لو تيّاً
أو لم يجد هدياً فضوم قد عبر
والذّبح في منى بيوم التحرّر
يكون أنعاماً ثنياً إن يكن
أو معزاً ثنيّة قد عبرا
وأن يكون كاملاً غير وجع^٤
بكلّيته الشّحم وأسحب أن
إناث إبل بقر ذكرا
في ذبحها وأكل ثلث أجمعا
يطعمه القانع والمعتراً
أودعه قبل الرّحيل عند من

١- ع: يحد منها. م: يحد. ٢- م: وجاز للسيّد أمر المولى. ٣- ليس في م.

٤- م: رجع.

يشري به هدياً إذا توجه
 أو لم يجداً قام مقام التهج
 تتابعاً وسبعة إذا رجع
 صوم الثلاثة ولا يقدم
 تعين الهدي بعام ثانٍ
 يذبح أو ينحر في أرض منى
 لعبرة يذبح في أم القرى
 وجاز أن يشرب منه اللبن
 لو فقد الهدي لمن قد قرنا
 ولم يصرم معينا للبر
 لا يعط جزاراً من الوجوب
 ونذبت أضحية وعينا
 وغيرها يومان ثم عنها
 لو لم يجد أضحية قومها
 وكترهت بما يربيه كما
 الثالث الحلق أو التقصير
 في يوم نحر وهو بعد التحر
 ملبداً قد كان أو ضروره
 ولسونوى^١ ولم يؤد واحداً
 يذبحه الثائب في ذي الحجة
 ثلاثة يصومها في الحج
 وصدر ذي الحجة جاز أن يقع
 فإن مضى الشهر ولما يصم
 على منى والهدي في القران
 إن قارن الحج وأما قرنا
 وجوزوا ركوبه فوق النقرة^٢
 ما لم يضروا ولداً أو بدننا
 آخر إلا أن يكون ضمنا
 إلا إذا عيَّنه^٣ بالتذر
 وجاز أن يعطى من المندوب
 لمن عيّد وثلاث في منى
 يجزئ هدي متعة لا ينهى
 بقيمة صدقه قسمها
 لا يأخذ الجزار جليداً عظما
 فواحد فرض له تخيير
 على منى والحلق أولى الأمر
 وعينوا لنوعها تقصيره
 من ذين فليستدركه عائدا

١- م: لم يقيم. ٢- القرأ: الظهر. ٣- ع: خصمه.

٤- نوى، ينوي، نوى، ونية: تحول من مكان إلى آخر.

إن لم يطق عوداً فحيث وصل
 ليدفنوه [بمنى] ^١ ندباً ومن
 يمر فوق رأسه موسى ولا
 فإن يطف قبل فشاة إن عمد
 وبعد تقصير يحل ماعدا
 فإن يزر حل له الطيب وإن
 فرضاً وللشعر إليها أرسل
 ليس له شعر فقد كُلف أن
 يزور إلا بعد تقصير خلا
 لأناسياً وللطواف فليعد
 طيباً يمسّ والنساء الخُرُداً ^٢
 طاف طوافهنّ فليحل هنّ ^٣

القول في بقيّة المناسك أن يقضي في منى فعال التّاسك

مضى ليوم أو غدً والمتعمه
 بل قد أباحوا قارناً منفرداً
 مكّة من اجل الطواف فإذا
 وطاف للنساء سبعا سبعا
 ثم طوافهنّ فرض أصلا
 عاد إلى منى وبات للأخر
 وليرم في اليومين كلّ جمرة
 يبدأ بالأولى عن اليسار
 من الدّعاء ثم يرمي الثانيه
 ولم يُكلف غيره بالسّرعه
 في طول ذي الحجة حتّى يقصدا
 طاف وصلى ركعتيه وسعى
 وركعتيه كالمواضي جمعا
 في كلّ حجّ فإذا ما أكمل
 في ليلتي حادي وفي الثاني عشر
 في اليوم سبع وهن أربع عشره
 منها مع التّكبير والإكثار
 وبعدها ثالثة مواليه

١ - من ع.

٢ - الخُرُدا: جمع خرود أو خرید: المرأة الحیة، أو البکر لم تُقَمَس. والمراد النساء عاتمة.

٣ - في نسخة م تقديم وتأخير في البيتين الأخيرين. ٤ - ع: عدد. م: عدد.

ولو رماها ناكساً أعادا
ووقته بين طلوع الشمس
إلا لعذر الخائف الطريد
فإن أقام ثالثاً رماها
ولم يبت في الليلتين في منى
بمكة الساعات في عبادته
وجاز نظراً أول للسمتي
وذلك إن ينفر فشاة وله
ولو تغيب الشمس في الثاني عشر
ولو سها عن رمي يوم يقضي
[ولو سها عن جمرة وجهلاً
أونسي الرمي إلى أن حضرا
أولا مضى ثم رمى في القابل^٥
ويستحب أن يقيم بمنى
وأكمل المناسك المذكورة
وعودة الوداع مستحبته
وللصلاة في زواياها كذا
رخامة تُعرف بالخمراء
وللصلاة فيه وأستلقاء

ما فيه للترتيب قد أفادا
ومغرب وحرّموا إذ يسي
أو لرعاء^١ القوم والعبيد
أولا فدفننا بمنى حصاها
ففيها شاتان إلا ما قضى^٢
له الخروج بعد نصف ليلته
بعد الزوال لا كمن لا يتقي
ثان وفي الثاني يجوز قبله^٣
للمتي ففي الأخيرين نفر
في الغد قبل يومه في الفرض
بمعينها رمى الثلاث كملاً^٤
مكة عاد فرمى إن قدرا
أو استناب سنة للمفاعل^٦
أيام تشريق فإن نال المنى
فقد أتم الحجة المبرورة
قصد الطواف ودخول الكعبة
ما بين الاسطوانتين وعلى
ولدخول مسجد الحصباء^٧
على القفا والخيف بالسواء

١- ع: ليرعاء. م: لدعاء. ٢- م: «لا قد مضى» بدل: «إلا ما قضى».

٣- ع: نغله. ٤- ليس في م. ٥- م: أول قضى ثم قضى في القابل.

٦- م: في العامل. ٧- م: لدخول.

وليخرجن من باب حنّاطينا	وليسجدن بالباب مستكينا
وداعياً فشارباً لثماً	بدرهم يصرفه في البر
ولينصرفن وكرهوا قطونه	بمكة وسنّ بالمدينة
تودع الحائض باب المسجد	والكبد القصد إلى محمد
ندباً يزار وتزاراً فاطمه	بروضة ولدها الحضارمه
بقيعهم والشهدا خصوصاً	حزة في أحد أقي تنصيصاً
وجاز الاعتكاف بالمدينة	ثلاثة فإنها مسنونه

القول في العمرة وهي واجبه كالْحَجِّ مع تلك الشروط اللازمه

أفعالها التّية كمالإحرام	طواف بيت ركعتا المقام
سعي طوافهين والتقصير	أو حلقه بحسب التقدير
وليس في العمرة إن تمتعاً	بها طواف لالتساء شُرْعاً
وجوّزوا مفردة طول السنه	ورجب أفضلها إن عيّنه
ومفرد وصاحب القران	بها عقيب الحج يأتیان
ويجزئ المتعة عنها للأثر	وكلّ من في أشهر الحج أعتمر
يجوز أن ينقلها تمتعاً	وفعلها في كلّ شهر شُرْعاً
أقلّها عشرة والتّسيد	لاحد للمقليل وهو جيد

القول في المحصور بالأدواء^١ وبعده المصدود بالأعداء

إن صُتدَّ بعد عقده الإحرام فإِنَّه يحلّ ممّا أحرمّا
 يمنع من مكّة والوقوفين بل يسقط التّدب ولا يصحّ
 مقارناً لنية^٢ التّحلّل والصّدّة في العمرة مثل الحجّ
 فيبعث الهدي إذا لم يسق فإن يصل مَجِلّه وهو منى
 قصر ثمّ حلّ غير الكاعب فإن يطاف عنه للستاء^٣
 فليلتحق فإنّه إن حصل وإن يكن مشروطاً ما أنتظر
 فإن نحرّنه الهدي بالمقام وإنّا تحقّق الصّدّة لما
 لا يسقط الواجب ذاك كالدين تحلّ حتّى هدي ذبح
 ويجزئ السّياق^٤ عن محلل والمحصّر المريض دون التّهيج
 وإن يكن ساق به فليسق في الحجّ أو مكّة في عمرتنا
 حتّى يحجّ قابلاً في الواجب في التّدب ثمّ إن شئ من داء
 إحدى الوقوفين أجزأ أو لا فلا وصوله بل حال بعث أنتظر

١ - م: القول في المصدود للأدواء. ٢ - م: نية. ٣ - أي: سباق الهدي.

٤ - م: الصيد. ٥ - أي: إلا من النساء.

كتاب الجهاد

القول في الجهاد فرض إن جمع شرائطاً تسعاً كفاية شرع

المقل والبليغ والحرته	ذكورة وصحة جسميه ^١
لا مُتَعَدِّاً عن نهضة أو هيئاً	ولا مريضاً عاجزاً أو أعمى
ودعوة الإمام أو من نصبها	لا جائراً إلا إذا تغلبها
جيش العدا ودهم الإسلام	فيجب الدفع ولا إماماً
وواجب أن يستتیب العاجز	وذلك للقدار أيضاً جائز
ويستحب للفتى المربطه	حفظ ثغور المسلمين الضابطه
ثلاثة لأربعين إن ربت ^٢	صارت جهاداً وينذر وجبت
أما الذين يجب الجهاد	فهم ثلاث فرق ما زادوا
أولها اليهود والنصارى	ثم المجوس إن أبوا إقراراً
بالحق والقتال والإسلام	أو بشروط الذمة التزام
وهي قبول جزية وأن لا	يؤذوا قبيل المسلمين أصلاً

وأنهم لم يظهروا محرماً وأنهم لن يضربوا^١ ناقوساً فعندها يُكفّ قتل عنهم بل حسب ما يختاره الإمام لهم بها الصّبيّ والمجنون وجاز وضعها على الرّؤوس تسقط قبل الحول بالإسلام يؤخذ من تراثه المقسم ويستحقّها المجاهدون في بلد الإسلام أو كنيسة ولا يجوز أن يفوقوا مسلماً يبتاعه من مسلم وإن علا الفرقة الثانية الكفار لا يقبلوا منهم سوى الإسلام ما لم يخض الخطر البعيدا [فقليله الدعا من الإمام فإن أبوا فالضرب والمطاعنه لكن مع الإذن من الإمام من واحد مثلاً ولو عبداً ولا

أو يحدثوا كنيسة فهدما وليقنسوا^٢ لحكنا الرّؤسا وليس للجزية حدّ يُعلم^٣ أربعة ليس لنا إلزام^٤ وأمرأة وبله مأفون^٥ والأرض حسب حكمة الرّئيس وإن قضى قبل أنقضاء العام وجوّزت من ثمن المحرم وبيعة فليس يحدثونا وجاز أن يجددوا الدّريسه في بيتهم لكن يقرّ كلّها ولا يجوز مسجداً أن يدخل من غيرهم حكمهم البوار ويبدأ الأقرب بالخصام وينبغي أن يحسم الشديداً أو نائيب الإمام للإسلام^٦ وجاز للمصلحة المهادنه ويؤذن الواحد بالتمام يُقتل إن يوههم أمر دخلا

١ - م: لم يخطروا. ٢ - قنع إلى فلان: خضع له وأنقطع إليه. ٣ - ع: يلزم.

٤ - م: «لها التزام» بدل «لنا إلزام». ٥ - أي: ناقص العقل. وفي م: المفتون.

٦ - ليس في م.

لكن يردّ فاذا ما وصلنا
وحرّموا الفرار من ضعف العدد
وجاز أن يُحاربوا بمهما
ولو تترسوا بمسلمينا
والفتح دون القتل ما شئنا
إلا اضطراباً وبدار الحرب من
وولده الصغار من أن تهي
منقولة كالمال والبهائم
والعبد قبل^١ سيّد لو أسلمنا
الفرقة الثالثة البغاة
وواجب قتالهم إن ندبنا
على كفاية إلى أن يرجعوا
إن فرّ أو يُجهز إن جرح^٢ عرا
وإن يكن ليس لهم إمام
والفرقتان لا يحل أموالهم^٣

مأمنه وحلّ فيه قوتلا
إلا تحرقاً وقصداً للمدد
يُرجى به الفتوح إلا السّما
أو النّساء أو بأصغرنا
جاز ولا يقتلن إن عاوننا
أسلم فالدم المباح قد تحقّق
وماله أن يستباح نهبا
أما الأراضي فن الغنائم
وجاءنا^٤ في نفسه محكّما
على إمام عادل طغاة
إمامنا إليه أو من نصبنا
ومن له الفسقة فهو يُتبع
وهكذا يقتله إن أسرا
فالقتل وأتباعهم حرام
ولا نساؤهم ولا أطفالهم

القول في القسمة للغنائم

من بلد الشرك على الغنائم^٥

يخرج من إمامهم قد قرّرا جمائلاً ورضخة والأجرا

١- م: مثل. ٢- م: فجانز. ع: وجانبا. ٣- م: خرج. ع: خرج.

٤- كلنا اللختين: «قتلهم». ولكن الصحيح ما أثبتناه في المتن. تراجع من التبصرة.

٥- م: في بلاد الشرك في الغنائم.

ثمّ الصّفايا ثمّ خمس الباقي
 إن كان منقولاً^١ فللمقاتله
 سهماً^٢ وربّ فرس سهمين^٣
 فصاعداً^٤ و^٥ من عناه^٥ وُلدا
 يُسهم واللاحق للمعونه
 ومُرسّ^٦ وخاتم والمساء
 وما لغير الخيل كالجمال
 والاعتبار عند ضمّ المال
 ولا نصيب فيه للأعراب
 ثمّ النّساء للأسير والصغير
 إن أخذوا من قبل وضع الحرب
 أعناقهم وقطعهم خيلاً
 غيّراً من بعد الانقضاء
 أمّا الضّباع والأراضي الرّاتبه
 ناظرها الإمام لا تُباع
 تملكاً أو هبة بل يصرف
 والميت وقت الفتح للإمام
 أمّا أراضي الصّليح للأرباب
 ما أسدوا من جزية^٨ إليها

والأسهم الأربعة البواقي
 وحاضر القتال يُعطى راجله
 ثلاثة لسرب فرسين
 بعد احتياز^٥ قبل أن يبدّدا
 ويستوي ذو شرف ودونه
 والبُرّ في قسمهما^٧ سواء
 سهم بل الرّكّاب كالرجال
 لا في دخول مأزق القتال
 وإن أجادوا صنعة الضّراب
 تملكك بالسّباء والذكور
 أوزارها فليقتلوا بضرب
 وتركهم ليهلكوا نزافاً
 في المَنّ أو في الرّقّ أو فداء
 فإنّها للمسلمين قاطبه
 ولا لها وقف ولا اقتطاع
 حاصلها الإمام فيما يعرف
 يحرم قبل الإذن للمعتام
 وإن يبيعوها في الرّقاب
 ويسقط الإسلام ما عليها

١ - م: مقتولاً. ع: منقول. ٢ - م: «فرسين» بدل «فرس سهمين». ٣ - م: أو.

٤ - م: عناه. ٥ - م: اختيار. ع: احتياز. ٦ - م: مرسن. ٧ - م: قسمها.

٨ - م: حربه. ع: حرية.

لو شرطوا للمسلمين الأرضاً
أما آتت قد أسلموا عليها
سوى الزكاة وبشرط تعتبر
فللإمام الحق أن يعطيها
والظسق للمالك ثم كل من
له الإمام ثم إن كان لها
أو لا فللإمام ثم إن يغب
نزعهما والشرط في الإحياء
المسلمين أو حرم عامر
أو مقطوعاً للغير^٢ أو محجراً
لكنه يفيد أو لغيره^٣

كانت كما قد غنموه أيضاً
طوعاً فلا سبيل لنا إليها
ومن له أرض ولكن ما عمر
سواه بالظسق لكي يحييها
أحيى مواتاً فهو أولى أن أذن
أهل حبا بالظسق عنها أهلها
فقد عفا وفي الظهور قد وجب^١
أن لا تكون في يد الأحياء
أو مشعرا من جملة المشاعر
تجبرهم للملك ليس مشعرا
إحياءه طسوقه عرته^٤

القول في أمرك بالمعروف والنهي عن منكره المخوف

وواجب عقلاً على الكفاية
بالعرف والتكر وتجويز^١ الأثر
وأمن إفساد إلى الزجر^٢ نسب
قالأمر بالواجب فرض حسب
والتكر قسم واحد قبيح

شروطه أربعة درايه
وأن يكون فاعل التكر مصر
والعرف إما واجب أو مستحب
والأمر بالمندوب منه ندب
فالنهي عنه واجب صريح

١- ع: إن أجب. ٢- م: للعين. ٣- م: عاربه. ٤- م: تحويل.

٥- م: الرجس.

بالقلب يبدأ ثم باللسان
أما الجراح فلها الإمام
وجاز للسيد حد العبد
في غيبة فإن يكن فقيها
وواجب إسماعده^١ فيقضي
إلى الفتى أو حذر القضيته
ما لم يكن قتلاً فلا تقيته
من عادل وقد تكون واجبه
وحُرمت عن جائر حتى يرى
وجاز إن أكره كيف كانا
قد تمّ بحثي في الشعبديات

إن لم يؤثر جازت السيدان
والحد بعد إذنه يقام
وزوجة ووالد للولد
أقامها حالة أمن فيها
بين الخصوم بشروط تمضي^٢
ببدعة إلا على التقيته
وجازت الولاية الشرعية^٣
إن ألزم الإمام فيها صاحبه
تمكناً من أن يزيل المنكرا
ولا يدع في عدله إمكائنا
يتلوه نظمسي في المعاملات

كتاب التجارة

القول في المتجر قد يكون
فرضاً وطوراً فعليه مسنون

ومنه مكروه كذا مباح	وتجارة محرم صراح
فالجواب الجبل إذا رآه	ليس له معيشة سواء
والثدب إن أراد الاتساعاً	به بلا ضرورة تراعى
والمتجر المكروه ^١ كالاختكار	حبس الغلال ^٢ طلب الأسعار ^٣
والصرف والرقيق والأكفان	وأجرة التعليم للقرآن
[ونسخته وأجرة القصاب	صياغة حجامه ضراب] ^٤
مباحة مالا إليه يفتقر	ولا على فاعله فيه ضرر
أما الذي حظر في الإسلام	فهو معاش المرء في الحرام
فنه بيع كل عين قدره	كالخمر والميتة ثم المسكره
ككلب صيد حائط مواشي ^٥	زرع وفيه خلاف فاشي
وجاز بيع نجس الدهن لما	قد جاء من إعلاقه تحت السما

١- ع: الكره. ٢- م: الحلال. ٣- ع: الأشعار. ٤- ليس في م.

٥- م: كلب صيد حافظ مواش.

ومنه آلات القمار والظرب
كالبيع للأصنام والصلبان
بالبيع للسلّاح والحمولة
كذلك المسكن للمحظور^٣
[والخشب المبيع للأصنام
وأن يكون لفعلها معتادا
ومنه ما ليس به انتفاع^٧
مثل المسوخ بعضها بريّه
السلحفاة وكذلك الطافي
ومنه بالصنائع المحرّمة
وكالغناء في سوى الأعراس
وكالهجاء لذوي الإيمان
ونسخها لغير قصد التنقّض
وهكذا التعليم والتعلّم
كالسحر والشّعبة الكهانة
كذا القمار وتزيتن الرجل
وهكذا زخرفة المساجد
وأجرة الزّنا ومنه ما وجب
كالغسل والتّكفين للأموات

كالترّد والعيدان أو ما قيل رب^١
ومنه إسعاد عديّ الإيمان^٢
لتحمل المحارم المنقولة
والعنب المقصود^٤ للخمور
إن صرحا بالقصد للحرام^٥
من غير شرط كُرهه اعتقادا^٦
فما سوى السّباع^٨ لا يباع
كالقرد والدّباب أو بحريّه
والسمك الجريّ على خلاف
كعمل الهياكل المجسّمة
بالحقّ ليس فيها من باس
وحفظ كتب الكفر والبهتان
والكفر في إبطاله والرفّض
لكلّما فعّاله محرّم
والغشّ في الصّناعة والخيانة
بكلّما على الرّجال لا يحمل
أو مصحف أعانه المعاند
فلا تجوز أجرة أن تكثّيب
والدفن والأحكام للقضاة

١- م: كالترّد والعيدان قبل مارد. ٢- م: ومنه أسعاف ذوي الإيمان.

٣- م: كذلك المسكر للمحضور. ٤- م: المعصور. ٥- ليس في م. ٦- ع: اعتقادا.

٧- م: له انتفاع. ٨- م: السائح. ٩- كلتا النسختين: كالسلحفات.

كذا الرِّشَا ومن بيوت المال
عن حكمهم وهكذا الأذان
باسم الزكاة أو بوجه القسمة
وجاز ما يميزه^١ الظلوم^٢
وكل من أوصى بدفع المال
إن عيّنوا نصيبه ما فضلا
يجوز أخذ الرزق والأموال
وجاز ما يأخذه السلطان
مع أنه لا يستحق سهمه
إلا الذي اغتصابه معلوم
إلى قبيل ليس بالحلال
أولا فثل بعضهم إن دخلا

القول في الآداب في التجارة وفقهها قد قدموا اعتباره

ليعلم الصّحة والفساد
كذلك علم فقهها قد ندبنا
تسوية إقالة في الرّدة
مكثراً والأخذ بالتقصان
وكره المدح لما يباع^٣
وكنم عيب وعلى البيع^٤ القسم
والربح في بيع ذوي الإيمان
والسوم بين الفجر والشمس وأن
كان من الأدنين والأنكاد
وأن يحظ بعد الاشتراء^٥
في عقدها فيحذر الإفساد
ليسلم^٦ التاجر من أخذ الربا
ثم الشهادتان عند العقد
وعكسه الإعطاء بالرجحان
كذلك النّم لما يبتاع^٧
وهكذا يكره بيع في الظلم
وهكذا الموعد بالإحسان
يسبق أهل السوق والبيع لمن
أو من ذوي العاهات والأكراد
وأن يزيد حالة النداء

١- ع: يخرجه. ٢- م: المظلوم. ٣- م: ليعلم. ٤- م: يبتاع. ٥- م: يباع.

٦- م: المبيع. ٧- ع: الاستبراء.

وَأَنْ يَعْانِيَ الْكَيْلَ أَوْ أَنْ يَزْنَا	مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ لِسَاكٍ مَحْسَنَا
وَمَنْ عَلَى سَوْمٍ أَخِيهِ دَخَلَا	كَذَا لِبَادٍ حَاضِرٍ تَوَكَّلَا
وَكَرَّهُوا تَلْقَى الرُّكْبَانَ	وُحْدَةً بِالْبَرِيدِ وَالنَّقْصَانَ
فِيهِ الْخِيَارُ مَعَ غَيْبٍ فَاحْشَ	لِبَائِعٍ كَذَاكَ بَيْعِ النَّاجِشِ
وَالْتَجَشَّ أَنْ يَزَادَ فِي الْمَتَاعِ	تَوَاطُئًا لِفَدْرِ الْمُبْتَاعِ
وَالِاحْتِكَارِ الْحَبْسِ لِلْغُلَّالِ ^١	أَرْبَعَهَا قَصْدًا لِلْاِسْتِفْضَالِ
وَالْتَمَنَ وَالْمَلَحَ مَعَ التَّعَذُّرِ	فَلْيَلْزَمْ الْبَيْعَ وَلَا يَسْقُرْ

القول في العقد هو الإيجاب

ثمَّ القبول فما به يجاب

كَبِعْتُ وَأَشْتَرَيْتُ إِمَّا صَدْرًا	عَنْ كَامِلٍ أَوْ مَالِكٍ أَوْ مِنْ جَرَى
بِجَرَاهِ حَكْمًا كِبَابٍ وَالْجَدْلُ	أَوْ حَاكِمٍ أَوْ الْأَمِينِ اسْتَعْمَلَهُ
وَهَكَذَا الْوَكِيلُ وَالْوَصِيُّ	فَسِتَّةٌ ^٢ كَلَّهْمُ وَلِسِي
وَيَقِفُ الْعَقُودُ مِنْ سِوَاهُمْ	عَمَّنْ لَهُ الْمَلِكُ عَلَى قَضَائِهِمْ ^٣
فَإِنْ يَضُمُّ الْعَقْدُ مَلِكَ الْبَائِعِ	وَغَيْرَهُمْ صَحَّ بِغَيْرِ مَانِعٍ
فِي مِلْكِهِ دُونَ الَّذِي سِوَاهُ	وُخِيرَ الْمَالِكُ فِي إِمضَائِهِ
فَإِنْ أَبَى الْمَالِكُ فَالْمُبْتَاعُ	مُخَيَّرًا إِذْ قَصَدَهُ اجْتِمَاعُ
وَالشَّرْطُ كَيْلُ مَا يَكَالُ وَزَنُ مَا	يُوزَنُ عَدَمًا يَعْصِدُ حَتَّى ^٤

١- م: للحلال. ٢- ع: ستة. ٣- م: إمضاءهم.

٤- م:

فبالشرط كيل حصة متاعه معلومة النسبة من جماعه

[وجاز بيع حصّة مشاعة
وجاز أن يندر^٢ للظروف
وشرطه الرّؤية أو ذكر الصفه
فإن يكن كوصفه وإلاّ
وكلمها يعرف باختباره^٤
وإن يخالف فله الخيار
جاز شراؤه فإن معيبا
وإن يكن ليس له إذا فسد
ولم يجز بيع التّموك في الأجم
إلاّ انضمام ما به يحل^٥
وجاز بيع المسك في الفأرو لم^٦
والشرط في الثمن علم القدر
قامتنع الدينار غير الدرهم
وقدرة التسليم فالأبق لا
والظير في الجوّ وإن بيع^٧ فسد
وهكذا صنعتة أو صيغته^٨
فليرجع المبتاع بالزياده

معلومة التّسبة من جماعة^١
مقاربا^٣ لوزنها المعروف
تأتي عليه خبرة ومعرفه
يختير المبتاع إن أخلاّ
يصحّ بالوصف بلا اعتباره
وإن يكن يفسده آختباره^٩
بأنّ فيه أرشه^{١٠} وجوبا
من قيمة أعاد ما كان نقدا^{١١}
وهكذا اللبن في ضرع الغنم
ولا الذي يلقح هذا الفحل
يفتق كذا الصوف على ظهر الغنم
والوصف بالنظر أو بالذكر
إن كانت التّسبة لما تُعلم
يباع إلاّ بانضمام حلاّ
يضمنه قابضه لمن نقدا^{١٢}
إن كان بالوصفين زادت قيمته
والنقص مضمونا إذا أعاده^{١٣}

١ - ليس في م. ٢ - ع: تبدّر م: يندّر. ٣ - م: مقارنا. ٤ - ع: باختياره.

٥ - ع: إختيار. ٦ - الأرض: ما يُسترد من ثمن المبيع إذا ظهر فيه عيب. ٧ - ع: نقد.

٨ - ع: إلا مع انضمام ما يحل. ٩ - فأر المسك: وعافوه الذي يجتمع فيه.

١٠ - ع: بيع. ١١ - م: فقيمه ناقصه لمن نقد. ١٢ - م: زراعته. ع: صيغته.

١٣ - ع: استعاده.

والتبايعان إن اختلفا في ثمن فالمشتري إن تلفاً^١
وباقياً فالقول قول البائع وقيل قول ذي اليد المنازع

القول في الخيار وهو سبعة في كلها يجوز رد السلعة

منها خيار مجلس التبايع	ثبوته للمشتري والبائع
يخص عقد البيع بل إن شرطاً	سقوطه قبل وبعد سقطاً
وفي ثلاث الحيوان الثاني	للمشتري والمرتضي سيان
يسقط بالإسقاط أو تصرفاً	ويضمن البائع فيه التلفاً
سيان قبل القبض كان التلف	أو بعده والحال لا يختلف
ما لم يكن أحدث فيه المشتري	وعليه ^٢ الحادث ^٣ لم يؤثر ^٤
منعاً من الرد بعيب سابق	ثالثها خيار شرط لاحق
يثبت في كل مبيع يُشترط ^٥	كل خيار فإذا فات سقط
وما له في الأصل وقت مضبط ^٦	لكنه يلزم حسب ما ^٧ شرط
وشروطه الضبط وجازلها	أو واحد وثالث غيرها
وجاز شرط مدة يرد	ثمنه والعرض ^٨ يسترد
فإن مضت وما أتاه بالثمن	مكماً لزمه البيع إذن
تلفه من مشتريه لو تلف	فهكذا له الثناء لو رد
رابعها الخيار للمغبون	لبائع إن باعه بالدون

١- م: أُلغى. ٢- كلتا النسختين: غيبة. ٣- م: الحالات. ٤- كلتا النسختان: تؤثر.

٥- ع: «اشترط». وكلاهما صحيح. ٦- م: ينضبط. ٧- م: حيث. ٨- م: القرض.

ولو شرى أثنين بعقد ظهرا
في أرشه أو الجسميع رده
ولو شرى أثنان بعقد وطلب
إلا إذا رده^١ والتتصرف
[إلا بوطئ حامل يردها
كذا المصرة^٢ إذا ردت يرد
لو ادعى البائع بالمعيب
وماله بينه فالمشتري
لو ادعى المبتاع في العيب قدم
في واحد عيب فقد تخيرا
وماله رد المعيب وحده
بعضهما الرد بعيب لم يجب
يبطل ردًا بعيب تُعرف
مع نصف عشر قيمة يعدها^٣
قيمة محلوب إذا المثل فُقد
تبريا من جملة السعيوب
مع اليين أن منها ما بري
فالقول قول بائع مع القسم

القول في نسيئة ونقد ويقتضي النقد^٤ أنطلاق العقد^٥

كذلك يقتضي حلول الثمن
فيلزم التأخير بالتأجيل
كذلك لو قال كذا إن نقدا
وإن يبع نسيئة ثم اشترى
أو بأقل كان من جنس الثمن
مع عدم الشرط ولو شراه^٦
ما لم يؤجلا إلى معين
ويبطل المسيع في المجهول
وإن يكن مؤجلا فأزيدا
قبل حلول أجل بأكثر
أو غيره نقدا^٧ ولا^٨ صح^٩ إذن
بعد الحلول جاز مشتراه

١ - م: رآه. ٢ - ليس في م. ٣ - أي: الشاة المصرة. ٤ - م: العقد.

٥ - م: النقد. ٦ - ولا؛ يعني: ومؤجلا. ٧ - م: «والأصح» بدل «ولا صح».

٨ - م: «لو اشتراه» بدل «لو شراه».

بغير جنس مطلقاً وأما وقيل ذلك لا يجوز إلا وليس للبائع من قبل الأجل لم يجب القبض ولو حل وجب كان من البائع والذي أشتري إن باعها مرابحاً بما جرى في الرّة والإمساك لكن بالثمن نسبة ما قرر من ربح إلى ومن شري آئين بصفقة فلا إعلامه كذاك في التوزيع

بالجنس فالأقرب جازحماً مثلاً بمثل فالجواز أولى إلزامه بثمن ولو بذل قبوله ولو أباه فذهب نسيئة ففرضه أن يجهر^١ وإن أبى^٢ فالمشتري قد خيراً نقداً ومن باع مرابحاً^٣ قرن سلعته لا ثمن فيبطل يبيع مرابحاً بتقويم بلا ثمن الكل على المبيع

القول فيما يدخل المبيعا أن شرط التخيل والزروع

أوقال ما رّد عليه السباب وقيل في الأخير لا ويدخل إلا مع استبقاره في العاده وإن يبع نخلاً وكان أبوه^٤ أما إذا باع ولم يؤتير والحمل لا يدخل في المبيع

دخلن عندي وهما الصواب في الدار أعلاها كذاك الأسفل فتقتضي عاداته أنفراده فليس للمبتاع أخذ الثمره فالثمرات من حقوق المشتري إن لم يحط في العقد بالجميع

١- ع: تخيرا. ٢- م: أنى. ٣- كلتا النسختين: مراعا. ٤- م: قرن.

٥- م: الشروع. ٦- أتر التخل: لقحه.

ومن يكن مستثنياً لنخله فصاعداً عند مبيع الجملة
له من الأرض مدى الجرائد ومدخلاً ومخرج العوائد

القول في التسليم وهو يشمل^١ تخليصة في كل ما لا يُنقل^٢

والكيل والوزن لما يباع والحيوان النقل وهو لازب
على الذي اشتراه في الأثمان وواجب تسليمه مفرغاً^٥
إلا الطعام فهو قبل الكيل من ادعى نقص^٦ المبيع إن حضر
والقول قول بائع وأحلفا وإن يكن من اشترى لم يحضر
وجاز شرط سائغ مقدور وجاز شرط العتق أما لو شرط
كالأولين الشرط^٨ أما العقد ففيل قد صَحَّ وفيه بُعْدُ
وإن يكونا شرطاً مقدراً فبان دون شرطه تحييراً

١- م: يشمل. ٢- م: لا ينتقل. ٣- م: اليد للمبتاع. ٤- م:

والحيوان النقل وهو اللازب لبائع في سرعة المداخيل.

٥- م: منقراً. ٦- م: بعد. ٧- م: كيلاً ووزناً حاله لا ما غير.

٨- م: كالشرط الأولين.

شاريه في إمساكسه والرة
 فلا كلام أو يقسط من ثمن
 إن كان من مختلف الأجزاء
 وإن يزد ما تستوي أجزاؤه
 والمشتري في ذلك بالخيار
 [وجاز جمع بين بيع ومسلم
 فإن يزد به بالذي في العقد
 تخير البائع في ذلك إذن
 أو ما غدت فيه على السواء
 فللذي قد باعه استتفاؤه^١
 والبطل في المختلف اختيار
 كذلك بيع صفقة لما اختلف^٢

القول في الربا وبالضرورة في الشرع منه ذرة محظوره

وهو ابتياع أحد المثلين
 كالرطل بالرطلين أو حكماً كمن
 وشرطه أمران الاتحاد
 وجاز بيع الربويين وقد
 وكثرهت نسيئة ما لم يكن
 والبُرء^٣ والشعير جنس هاهنا
 وكل فرعين لأصل واحد
 واللحم كالأصل كذا الأدهان
 وإن يبع هنا جزافاً وهنا^٤
 ولا يباع رطباً بتمر
 بالمثل مع زيادة في العين
 بشرط بالمثلين تأخير الثمن
 جنساً وكيلاً وزنه المعتاد
 تخالفاً تفاضلاً إذا نقد
 أحد ذينك المبيعين ثمن
 وهكذا الأصل لفرع ثمنه^٥
 كالسمن والزبد رديء جيد
 تتبع جنس اللحم والألبان
 وزناً لكلٍ حكمه قد عُيِّنَا
 ولو تساويا وليست تسري

١ - كلنا التسعين: يرد. ٢ - م: استفاؤه. ٣ - ليس في م. ٤ - يعني: الحنطة.

٥ - م: ضمننا. ٦ - م: وإن يبع متاجراً فأوهنا.

وكره بيع اللحم بالحيوان	لعلّة الجفاف والنقصان
بدرهمين أو بمُدَيْن معا	وجاز درهم ومدة جمعا
فلا جناح ولبردة ما احتقَب ^٢	ومن يكن جهالة له ^١ ارتكب
وإن يكن يجهله تصدّقا	عليه أو وارثه إن حقّقا
ووالد وسادة وأعبد	عنه ولا يثبت بين الولد
ومسلم لكن مع النقي	والزوج والعرس ^٣ ولا حربي

القول في الصرف بشرط القبض في مجلس ودونه لا يمضي

حتم وإلا شُوغ الثفاضل	فإن تساوى الجنس فالتماثل
جسب ولا يصح في باقيه	لو قبض البعض لصح فيه
ثم تقابضا فقد تحقّقا	لوفارقا المجلس لم يفترقا ^٤
كذلك العكس فليس يفترق	ومعدن الثبر ^٥ يباع بالورق
مغشوشة مع علم صرف جازم	وجوزوا الإنفاق للتراهم
فلم يبع بأحد النوعين	وكلّما صيغ من التقدين
فبعه بالأقل أو بالأكثر	إن أمكن التخليص أو تعذرا
أتربه الصياغ في التصديق ^٦	وفي التساوي بها وليسفق ^٦
إقباضه في أي موضع شرط	وجاز أن يقرضه ويشترط

١- أي: للربا. ٢- يقال: احتقَب الإثم: ارتكبه. ٣- يعني: الزوجة.

٤- يعني: مصطحبين. ٥- أي: الذهب. ٦- م: التوفيق. ٧- م: التصديق.

وجاز بيع درهم بدرهم مع أنه يشترط^١ صوغ خاتم
وفيه إشكال ولا يُعدى^٢ وقيل ذاك جنائز ورثاً

القول في بيع الثمار حُظراً^٣

إن عقد البيع ولما تظاهرا

ولا يجوز بيعه وما بدا
وجاز مع ضمنية وأكثر
وإن يكن أدرك في بستان
أدرك واحد ففيه قد شرع
وجاز والثمار في الأكمام
وجاز في القصيل^٤ والقطع على
كان عليه الأجر إن أبقاه
وجاز بيع خضر لقطات
وجرة فيما يُجزأ^٥ وكذا
كانت مشاعة ونخل وشجر
بالوزن معلوماً فإن خاست^٦ سقط
ولم يجز لنا المحاقلات
صلاحه إن باعه منفرداً
من سنة كذا لقطع قرراً
بعض كذا إن كان بستانان
بيع الجميع والأخير قد منع
والزرع محصوداً وذا قيسام
من اشتراه وفتى ما أهمل
بائعاً وإن يشأ ألغاه^٥
ولقطه وهكذا جزأت
في الخراط وأستثناء حصّة إذا
معيناً وما يشا من الثمر
بموجب الحساب فيما قد شرط^٨
في سنبل كذا المزابتات

١ - ع: بشرط. ٢ - أي: ولا ينسحب على غيره. ٣ - ع: حظراً. م: حصراً.

٤ - ع: التفضيل. م: الفضيل. القصيل: ما اقتطع من الزرع أخضر لملف الدواب.

٥ - ع: القاه. ٦ - م: يجوز. ٧ - كلتا اللسختين: حاسب.

٨ - م: بموجب الحساب متى قد سقط.

في التخل لكن جاز في العريه لأنها تسواتراً مرويه
وجاز للشريك أن يقبلاً شريكه حصته ويجعلاً
عليه وزناً واضح المقدار وكل من مرّ على الثمار
بالتخل فليأكل إذا لم يقصد من غير إضرار ولا تزود

[القول في البيع لما ملكنا

من حيوان^١ صبح ما استطعنا^٢

تسليمه وصار ملك من نقد عدا مبيع آبق إذا انفرد
كذلك أم ولد موجودا ما لم يكن ولدها مفقودا
أو كان لا يملكه شاريه كأبويه فاعل^٣ أو بنيه
فانزل أو المحرمات نسباً كذا رضاعاً^٤ ولها أبناً وأباً
فإنه منعت عليه^٥ في حالة انتقاله إليه
وهكذا العبد يكون مسلماً ومشتريه كافر^٦ قد حرماً
كذلك الموقوف والزوجان كل لكل يتملكان
وجاز بيع بعضه^٧ مشاعاً وإن يكن شرط لما ابتاعا
رأساً وجلداً بالذي قد نقدا كان له النسبة^٨ لا ما قصدا
لو أمر الآخر أن يبتاعا بينها الرقيق والمتاعا
فالمشتري بينهما نصفان والزم التصف من الأثمان
ولو يقول بيننا الربح ولا يلزمه الخسران فالشرط كلاً

١ — النسخة (ع)؛ عبدان. ٢ — ليس في م. ٣ — أي: فقلاً. ٤ — م: رضا.

٥ — م: كافر. ٦ — أي: أبعاد الحيوان. م: ملكا. ٧ — م: النية.

وبائع الأمة يستبرها
 قبل المبيع واجباً وإما
 إن لم تكن تراه لا عن كبر
 ما لم يكن لصغر أو كبر
 وأن يطأ الحامل بعد الهجر
 وإن يطأ من قبل ذلك عزلاً
 كراهة وشن للمبتاع
 إطعامه حلاوة تصدق
 ولا يُرى الشمس في الميزان
 وأتمهم قبل مضي سبع
 إن استحققت^١ بعد حمل فلترد
 بكرأ وفي الثيب نصف العشر^٢
 على الذي باع بكلها غرم
 وجسوروا شراء سبي الظالم
 ومن يبع جارية قد سُرقَت
 وأرتجع المال وإن مات بلا
 ومن لأذون لغيره دفع
 إن اشترى أباه فإدعاه
 وربته^٣ ووارث السدقين
 إن لم تكن بينة ومن وطأ^٤
 إتما بحيفه لمن يأتها
 بخمسة وأربعين يوماً
 وإن يكن أهله فالمشتري
 أولم تكن مبيعة من ذكر
 لأشهر أربعة وعشر
 ولا يبع ولدها إن أهلاً
 تغميرة الاسم من المبتاع
 عن رقه بأربع من ورق
 وكثرة التفريق للولدان
 من التين بعد يوم الوضع
 ومعه العشر وقيسة الولد
 لما لك^٥ وليرجعن المشتري^٦
 إن لم يكن في البيع بالغصب علم
 وبنيته والأخت والمحارم
 من أرض صلح فإليه رجعت
 عقب فللحاكم تلك أوصلاً
 مالا لعتق ثم حج فصنع
 ثلاثة مولى آلني شراه^٧
 فالقول قول سيّد المأذون
 جارية الشرك فحد قسطاً^٨

١ - في هامش ع: استرقت، ظ. ٢ - من هامش ع: وفي كلتا النسختين: المشتري.

٣ - ع: اشتراه. ٤ - م: ورثه. ٥ - م: لمن يطأ. ٦ - م: سقطا.

على نصيب غيره والحمل
وهكذا الأم^١ وأعطى كلاً
ولو شري كل من العبيدين
فالحكم للسبق ولو تساويا

القول في السلف^٣ والشروط
جنس ووصف وأضح مضبوط

والقبض قبل حالة التفرق
والقسط في المكيل والموزون
وأن يكون ممكناً عن الأجل
فالمشتري مخير في الصبر
ولو أتى بغير جنس عن رضى
ولو أتى بدون^٢ وصف قد حصل
لم يلزم القبول أما^٣ في الأجل
وجواز شرط كلاً يسوغ
ولا يجوز شرطه للثمره
كذلك زرع قرية معينه
وأجرة الوزان والكيال
على الذي باع وأجر النقد

١- م: الامام. ٢- م: لغايا. ٣- كلتا النسختين: السلم. ٤- ع: به.

٥- ع: قبضا. ٦- م: بغين. ٧- م: إلّا.

فالمشتري ما لم يكن تبرّعا
وليس مضموناً على الدّالّ
إن تُلف المبتاع وهو في يده
والقول قوله مع اليمين
إن عُلمت بيسنة والقيم
يلتزم المبتاع ذاك أجمعا
إلا مع التّفريط والإهمال
وهكذا إن لم يكن من جيّده
في عدم التّفريط والتّهوين
لو ثبت التّفريط عند العدم

القول في الشّفعة كلّ مشترك بين شريكين فباع ما ملك

بعضها فللشريك الشّفعه
صحّة قسمة وبيع ناقل
في الملك أو في الشرب والطريق
وأن يكون قادراً على الثّمن
ولم يكن طالبها ذمياً
وصاحب الوقف إذا ما بيعا
وياخذ الشّفع^١ بالذي وقع
ببعضه وأبشراً المبتاعا
إن كان مثلياً فإن لم يكن
إن أدعى غيبة مال أخرا
قدر الوصول وثلاثة أخر
وتثبت الشّفعة للغيباب
إن جمع البيع شروط سبعة
لا غيره ثمّ شياع حاصل
وأثنان لا أزيد في التّحقيق
وتطلب الشّفعة في الفور إذن
من مسلم والعكس قد تهياً
طلق يجوز كونه شفيعاً
عليه بيع ولو أنه أقتنع^٢
من بعضه فذاك لا يراعى^٣
أخذه بقيمة الثّمن
ثلاثة أو بعد مصر نُظراً^٤
ما لم يكن للمشتري فيه ضرر
ويطلبونها مع الإيجاب

١- م: الثمن. ٢- م: امتنع. ٣- م: لا يباعا. ٤- م: أنظرا.

والطفل والمجنون والتففيه
أو الولي والشفيع قد ملك
فإن يكن مؤجلاً مبيعه
وإن يكن غير ملي يكفل
والقول للمبتاع في قدر الثمن
إن لم تقسم بينة الشفيع
وتورث الشفعة كالأموال^٢
خلاف من برك أو من شهدا

عند الكمال يحكمون فيه
من الذي أبتاع فيضمن الدرك
أخذه بحاله شفيعه
على الأداء عند حلول الأجل
مع اليين أنسه كذا وزن
بما ادعى في الثمن المبيع
وقيل لا تسقط بالإبطال
مع أن عندي فيها ترددا



كتاب الإجارة

القول في الإجارة الشروط ست فنها عقدها المحيط

بلفظة الإيجاب والقبول
بأجرة معلومة بالوزن
وكونها منفعة معلومة
مملوكة أو أنها في حكمه
لا ما يزيد تارة وينقص
إلا مع الرضا فليست تبطل
وهو أمين ليس يضمن التلف
ويقتضي إطلاقها التعجيلا
أو يرضى التنجيم كل نجم
وبجاز أن يؤجرها المستأجر
بزائد وناقص ولو منع
أو هلك من قبل قبض بطلت
من كامل لغير ما مجهول
والكيل والرؤية فيما تغني
بالوقت أو بالصيغة المفهومه
وضبط وقت مقتضى لعلمه
لازمة في نقصها ما رخصوا
بالبيع أو بالموت لا ما نقلوا
إلا إذا فرط فيه أو خلف
للأجر ما لم يذكّر التأجيلا
معينا بحينه^١ بقسم
إن لم يعين أنه المباشر
مؤجرها مستأجراً^٢ فيما^٣ أنتفع
أما لمنع ظالم ما بطلت

لكن مستأجرها أن يرجعها لو خرب الملك بلا تعدي مالكةا بقسيّة الإجاره [والقول قول منكر الإجاره وقول مستأجرها في المال وصحة القول وقول المؤجر وكلما أبطل حكم الأجر^١ وصح أن يستأجر المشاع^٢ بأجرها على الذي قد منعها كان إليه الفسخ وليردّ أو أنه يلزمه العمارة^٣ ما لم تقم بيّنة مختاره^٤ قدراً وفي التفريط والإهمال في رده العين وقدر المؤجر فأجرة المثل على المستأجر ويضمن الجناية الضائع

القول في مباحث المزارعه مع المساقاة وكل واقعه

بنفسها عقيدان لا زمان فخمسة شرائط المزارعه^٥ والأجل المعلوم والتعيين مُنتفعاً^٦ بها وإن شازرع وما يشأ من الزروع يزرع ويلزم الخراج رب الأرض والخرص جائز بطرفين بشرط أن يسلم^٧ ثم إن بطل ليسا بغير الفسخ يبطلان العقد^٨ والفائدة المشاعه لخصّة وأرضها يكون بنفسه أو بسواه أو جمع إلا بشرط فيها متّبع ما لم يكن شرط بعكس يقتضي مع اتفاق المتعاقدين عقد فإن أجرة المثل بدل

١ - م: بقيمة. ٢ - م: ما لم تكن بيّنة مختاره. ٣ - ليس في م. ٤ - ع: الآخر.

٥ - ع: الزراعة. ٦ - ع: الفقد. ٧ - مشعاً. ٨ - م: يشرط.

كذا إذا نكل عنها العامل
 وكثرهت إجابة الأراضى
 وأنه مع حصّة مفترضة
 والأرض إن تفرق^١ قبل القبض
 تخير بين الفسخ والإمضاء
 وللمساقاة شروط ست^٢
 لمدة معلومة مقرّره
 بحصّة قد عُيّنَت مشاعه
 بثمراتها^٣ مع البقاء
 قبل وبعد في الظهور ما أحتمل
 ويقتضي إطلاقه القيامة
 ويلزم المالك بالجدار
 فإن تكن باطلة للعامل
 وكثره أزيداد شرط الذهب
 فهو بأجرة التنظير كافل
 بالبئر والشعير وهو ماضى
 مشرط للذهب أو فضّه
 تبطل وعند غرق^٤ في البعض
 كما لو أستأجر بالسواء
 العقد بين أهله والوقت
 مجوّز فيها حصول الثمرة
 على أصول يفرض أنتفاعه
 ثوابت وضبط سقي الماء^٥
 زيادة للثمرات بالعمل
 بكل ما زادت به تماماً
 وباضمح وبالخراج الجارى
 أجر للربّ جميع الحاصل
 أو فضّة ومع سلامة وجب

القول في جمالة والعقد شرط كأن يقول من برّد

عبادي أو يفعل ممّا شرع
 لفظاً وإن جعله مجهولاً
 له كذا ولا قبول قد وضع
 فأجرة المثل عدا ما قيل

١- م: تعرف. ٢- م: عرف. ٣- م: بشمن ارتا. ٤- م: ثواب وسق ضبط الماء.

في آبق أو جعل إن رجعه
وتسقط الأجرة لو تبرّعا
والأجنبي إن يفد^٣ بالجعل
ويستحقّ الجعل بالقبض ولا
فسخ إذا تلبّس المجمعول له
وإن تكن جمالة تعقبت
[لوجاء كلٌّ منها بالفعل
وإن أتى كلٌّ ببعض الفعل
لو قال من مسافة فأخضره
والقول في الجعل وما قد جعل^٤
لمالك فالحكم بالأقلّ

في المصردينار وإلا أربعة^١
بنفسه أو جاعلاً لمن سعا^٢
تبرّعا يلزمه عند الفعل^٤
يجوز للجاعل فيما جعل^٤
إلا ببذل^٥ أجره قد عمله
أخرى فيلزم التي تأخرت
مكلاً حصصه بجعل^٧
وأكملاً أقتسماً للجعل
من دونها فبالحساب حرّره
فيه وفي السعي وما قد حصل^٨
مما أدعى الساعي فأجر المثل

القول في السبق وفي الرمايه لابد من مسافة وغايه

تصحّ بالسهم والحرب
الخيّل والحمر والبغال
وجاز في العوض وهو السبق^١
عيناً وديناً بذله من واحد
أو بيت مال وكذا لو جعل^٢
وفي السيوف خمسة الدواب
وهكذا في الفيل والجمال
لخطر يملكه من يسبق^٣
من المخاطرين أو من زائد
لن غداً بينها محلاً

١ - إذا كانا خارج المصرد. ٢ - جاهلاً. ٣ - دفعه. ٤ - ع: العقل.
٥ - كلتا النسخين: ببذل. ٦ - م: أجره. ٧ - ليس في م. ٨ - ع: يسبق. م: قد سبق.

وليس^١ شرطاً إنما المسابقة
وهكذا الخطر أعني السبقاً
[ثم التساوي في احتمال السبق
لعدد الرمي كذا إصابته
ثم تساوي الجنس في الآلات
وإن يقولوا السباقات من سبق^٢
فمن يكن يسبق منهم حازا
كل بما أعدّه أو^٣ يحصل
فما له ونصف مال صاحبه^٤
ولا يبطل شرطت المبادره
إن بطل العقد فلا أجره له
أو قيمة ويصدق أسم السبق
لا بد من مسافة محققه
لعوض وما عليه استبقا^٥
وأشترطوا في الرمي ضبط الرشق^٦
و جنسها وهكذا مسافته
وما أشترطناها معيّنات
منا ومن محلل له أستحق
وإن يكسونا السابقين فاذا
لواحد مع ذلك المحلل
والتصف للمحلل الفائز به
والخط أولاً فهي ليست صائره
أو أستحق سبق ما مثله
بكثد^٧ مقدّم أو^٨ عتق

القول في الشركة في الأموال حسب ولا يصح بالأعمال

لكن لكل أجر ما قد عملا
موضوعها^٩ أستحقاق من يزيد
ومزجه للمساويين
والوجه والمفاوضات بطلا
من واحد عيناً هي المقصود
مزجاً يفي^{١٠} تميزاً في العين

١- أي: المحلل. ٢- م: واشترطوا في الرمي ضبط الرشق. ٣- ليس في م.

٤- م: وإن ينقض السباقات من سبق. ٥- م: أعدده و. ٦- ع: ما لصاحبه.

٧- الكثد: مجتمع الكتفين من الإنسان والفرس. ع: بكيل. م: كل.

٨- م: «معلوم وكل» بدل «مقدم أو». ٩- م: موضعها. ١٠- ع: فقي. م: لفي.

والتربح والخسران من كلّ على	وفق الذي له بها قد حصلا
وجاز أن يشترط التّساويا	مع خلاف ما له ومالها
وعكسه ومُنِع التّصرف	لواحد إلا بإذن يُعرف
لا يتغلّى وإذا انتفى ^١ الضرر	بقسمه وامتنع الخصم قهر
مع طلب الخصم وتكفي القرعة ^٢	من بعد تعديل لباقي الشرعة ^٣
وحضرة القاسم لا تُشترط	لكنّها للغرماء أحوط
وإنما تصح بالتراضى	بها وإلا الحكم غير ماضى
يبطلها الجنون والمنون	ثم الشريك عندهم أمين
ولا تصح شركة مؤجله	وكافر كرهت الشركة له
وليس للشريك أن يطالبا	بأن يقيم رأس مال لازبا
ولا تصح قسمة الوقف بلى	تصح في وقف وطلق حصلا

القول في مباحث المضاربة أن يعطي الإنسان مالا صاحبه

يعمل فيه ولكلّ حقه	من ربحه بخصة مختصه
نقداً ولا يلزمه الخسران	ما أرتفع التّفريط والعدوان
جائزه من طرفها من يرد	إبطالها وفي الغريمين يجمد
ويقسم الربح بحسب الشرط	ويتبع الإذن بلا تخطي
فإن يكن في إذنه قد أطلقا	فليفعل الإصلاح كيف اتفقا

وإن تعدى قيد ما فيه إذن
لو فسدت فأجرة الأمثال
يبطلها الموت وقدر المال
ويملك العامل في الميسور
والقول في المقدار والإهمال
والردّ لسلمالك ثم لو شري
منه نصيب الابن في فائدته
وينفق العامل^١ منها في السفر
ولا يطأ جارية السقراض
ويقتضي الإطلاق أن يبتاعاً
وربما^٢ إن فسخ المضاربة

أو مع إطلاق بغى فيما ضمن
بالسعي والتربح لربّ المال
بشرط أن يعرفه في الحال
حقته بمطلق الظهور
والخسر والتلف للعتال
منها أبسأه عامل تجرّرا
والأب يسعى في تمام قيمته
بقدر ما يكفيه من غير بطر^٣
من دون إذن بالجواز قاضي
بالعين والمثل فذا مراعى
فأجرة المثل لساع واجب

القول في ودیعة وعقدها من طرفیه جائز وركدها

إن طليت فرض وإن تُمنع ضمن
وحفظها فرض بمجرى العاده
فلازم وإن يحولها ضمن
فإن بنّاها ظالم قهراً حلف
والقول في التفريط والردّ وفي

إن كان منه متمكناً إذن
وإن يعين موضعاً أراه
حتى يردّ أو بإبراء قرن
مورياً ولم يبل إذا اعترف^٤
قيمه لمودع والتلف

١- م: ويقتضي للعامل. ٢- م: نظراً. ٣- م: رقبها. ٤- م: جهراً.
٥- م: عرف.

مع يمينه وقول المالك في الدين لا وديعة في الهالك^١

القول في مباحث العاريّة وكلّ عين هي في الملكيّة

يصح الانتفاع وهي باقيه	بها يجوز أن تكون عاريه
إن صدرت عن جائز التصرف	فلم تكن مضمونة في التلف
ما لم يشارطه على الضمان	أو كانت العين من الأثمان
أو السعدي وله أن يستفيع	عادتها بذاك حسب يقتنع
ولا يضرّ النقص ^٢ في استعمالها	بالإذن لو أدى اختلالها ^٣
وإن يكن من غاصب لها ضمن	ويرجع الجاهل بالذي يزن ^٤
على المعير ^٥ وإذا ما اختلفا	في حفظها وقيمة إن تلفا
فالقول قول المستعير إن حلف	وربّها في ردّها كما سلف
وجاز أن يعار ^٦ رهن قد حصل	ويطلب الفلّك إذا حلّ الأجل

القول في لقطه وبشترط في لا قط الصبيّ إذ له ألتقط

إسلامه والعقل والبلوغ	وإن يكن رقياً فلا يسوغ
إلا إذا أجاز مولاه فإن	يوجد بدار الحرب والكفر فتن ^٧
وارثه الإمام وهو العاقله	إن كانت الوراث غير حاصله

١ - م: المالك. ٢ - م: البعض. ٣ - م: اختلافها. ٤ - م: نون. ٥ - المقر.

٦ - حقها. ٧ - م: يعاد. ٨ - أي: عبد.

وإن يكن في بلد الإسلام
وإن أقرب الغاء رشيداً
ثم عليه ينفق السلطان
وإن يغب فلينفق الملتقط
وإن يسكن له أب أو جد
وإن أبى استرجاعه فليغصب
ولا ضمان في إياق أو تلف
واجده كفاية حيث يقف
فيؤخذ البعير في غير الكلا
ويعلىك اللاقط والفلاة
وينفق السلطان فإن امتنع
وبعد حول إن نوى التمسولا
وكرهوا للقطعة^١ الأموال
ودرهم فصاعداً يعمقه
فحر^٢ ما خير في الأمانه
وغيره إذا نوى تملكها
وإن نوى الحفظ فليس يضمن
وكلما ليس له بقاء
مع الضمان وإذا ما سلمته
يكره ما ثمنه حقيق

فإنه حر بلا كلام
فالرق كان ماضياً معقوداً
أولا فن مذهبه الإيمان
وليرجع مع نية^٣ تشتط
أولا ققط قبيل^٤ له يرد
وإن يكن رقاً فولي كالأب
عليه إلا مع تفريط سلف
ويكره الضوال^٥ إلا في الشلف
والماء من جهد وفي العكس فلا
يؤخذ منها بالضمان الشاة^٦
فلا ققط مقاصص إن انتفع^٧
فضا من وإن نوى حفظاً فلا
ودون درهم من الحلال
حولاً فإن لم يتفق من يعرفه
والصدقات آمناً صمائه
جاء وكان ضامناً إن هلكا
وهو على حفاظه مؤتمن
قومه وأفعل فيه ما تشاء
لحاكم جاز وما ضمنته
ولقطه ونفعه كثير^٨

١ - م: نيته. ٢ - كلتا النسختين: قيل. ٣ - كلتا النسختين: الظلال. ٤ - م: الاتي.

٥ - م: امتنع، ع: ينفع. ٦ - م: وكرة لقطعة. ٧ - م: فخير. ٨ - ع: كبير.

أو خربسات الأرض والموات	وكلما يسوجد في الفلاة
في ملك شخص فعلى الذي يجد	فهو لمن وجده ومن وجد
فهو له أولاً فللذي يقف	تعريفه لمالك فإن عرف
على الذي قرره ^١ فليعتمد	كذلك ما في بطن حي قد وجد
يقوم في تعريفه الولي	ما يجد المجنون والصابي
فذاك في تملك المولى كفى	وهكذا العبد إذا ما عرفا
بنائب فالتفلس لا تُشترط ^٢	وجاز أن يعرف الملتقط
إلا مع الشهود وذكر الوصف	ولا التوالي ثم ليس يكفي

القول في الغصب حرام عقلاً لمن على مال سواه استولى

يضمن ما يجري من اختلاله	ظلماً كذا العقار باستقلاله ^٣
قهرأ فالتفلس لو اختلت ضمن	ولو مع المالك في الدار سكن
والحر لا يضمن إلا طفلاً	ويضمن الغاصب أمماً حملاً ^٤
فقات فالضمان غير وارد	لو منع المالك قبض الشارد
على البساط فغدا مفقوداً ^٥	كذلك لو منعه القعودا
إلا إذا استعمله بأجرته	ولا يمنع صانع من صنعته
كان الخيار فيها لصاحبه ^٦	لو ثالث غصبه من غاصبه
من العبيد فهو في المضمون	ولو أزال القييد عن مجنون

١- م: قربه. ٢- م: بنائب في النفس لا يشترط. ٣- م: باستقاله. ٤- م: جهلاً.

٥- م: على البساط قعدا مقودا. ٦- م: كان الجبار بها لصاحبه.

أو فرس وفاتح الباب أخترق ويضمن الخنزير للذئبي لا مسلم ورد ما قد غصباً ولو تعدّر وكان مثلي فإن تعدّر فردّ قيمته أما إذا لم يك مثلياً وجب حتى توى^٢ وفيه عندي نظر فيه ولا يزيد في قيمته وإن تزد لنقصه كالحب لأجل عين زاد فيه الغاصب ويضمن الغاصب نقصاً إن حصل ولو جنى في العبد قدر قيمته في مذهب ولو بعثله أمتزج أما بدون فليرد المثل ولو شره من بغصبه علم وإن يكن بالغصب جاهلاً رجع لو زرع الأرض عقيب غصبها لو عدمت بيّنة وأختلفا

سواه لا يضمن إلا من سرق والخمر في سترها خفي فرض وأرش العيب^١ لو تعيباً كان على الغاصب ردّ المثل وقت اقتضائه لردّ سلعته عليه أعلى قيمة منذ غضب وليس مضموناً بشي^٣ يظهر وإن يزد بها في عهده فالأرش أو زادت عقيب الغصب فردّها إذا بغاها واجب فيه ولا يضمن في العين الخلل أعاده والأرش في جنايته أو منه أعلى ردّه ولا حرج ثم لربّه النماء أصلاً ردّ وضاع ما له وما غرم بالكل لا ما في قبالة أنتفع كان له النماء دون ربّها في قيمة فغاصب إن حلفا

١- م: العين. ٢- أي: تلف. ٣- من هامش ع.

٤- م: وليس يضمن مضموناً باضمان يظهر. ع: وليس مضموناً ضماناً يظهر.

القول في الإحياء للموات^١ عبرته المعروف في العادات

وليس في ملك أمرئ تصرف
كذلك ما فيه صلاح يُعتبر
والحكمة في طريقه للشرع^٢
مع شخهم ثم حريم البير
ثم حريم ناضح ستونا
[في رخوة وشطرها^٣ في الصلب
في النخل للأعلى^٤ وفي الأدنى^٥ إلى
وجاز في ملكك^٦ أن تحمي الكلا
ولا يحول نهره عن السرحا
يكره بيع الماء في الأنهار
وجاز إخراجك في المرفوعة
فيها يجوز مطلقاً ما لم يضر
كذلك فتح الباب ثم يشترك
إلى حدود أول الأبواب
وبعده لصاحب الأخير

لغيره إلا بإذن يُعرف^٧
مثل الطريق والمراح والنهر
من المباح قد رسبع أذرع
للمعطن أربعون في التقدير
ثم بألف حدوا العيون
ويُحبس النهران^٨ حتى الكعب^٩
شراكه^{١٠} كذا الزروع جعلاً
ولالإمام مطلقاً أن يحتل
إلا إذا تراضيا وأصطلحا
والقنوات ليس في الآبار
أجنحة بالإذن والمشروعه
ذلك بالمشروع بالتذي يمر
أولها وآخرها سلك
في الشارع المرفوع لا المنتخب
إلى حدود بابيه المأثور

١- ع: للموات. ٢- م: تعرف. ٣- ع: منزع.

٤- يعني: شطر الرخوة: أي: خمسمائة، وفي النسخة (ع) شرطها.

٥- في متن التبصرة: «ويحبس النهر» وهنا «النهران». فأما ما جيء بالألف والنون متكللة الوزن، أو أنه في النسخة قد استبدل الألف والنون بـ «حقى» لأنها كتبت فوقها.

٦- ليس في م. ٧- م: للأدنى. ٨- م: الأعلى. ٩- ع: شراكه. ١٠- م: ملك.

ثُمَّ لِكُلِّ مِنْهَا التَّقْدِمُ
 لَوْ أَخْرَجَ الرَّوْشَنُ فِي النَّافِذِ
 وَلَوْ بَعَرَضَ الذَّرْبُ لَكِنْ إِنْ وَجِبَ
 لَهُ وَيَسْتَحِبُّ وَضْعَ الْجَارِ
 مَعَ شِدَّةِ الْحَاجَةِ ثُمَّ لَوْ أْذِنَ
 أَمَّا عَقِيبَ الْوَضْعِ لَا يَحِلُّ
 وَلَوْ تَدَاعَى جِدَارًا مُطْلَقًا
 عَلَى الْيَمِينِ أَوِ الْيَسَارِ
 أَمَّا إِذَا حَلَفَ شَخْصٌ وَنَكَلَ
 وَإِنْ يَكُنْ لِوَاحِدٍ طَرَحَ عَلَى
 لَبَيْتِهِ كَانَ لَهُ إِنْ حَلَفَا
 فِي السَّيْرِ وَالذُّوْلَابِ وَالْأَنْهَارِ
 ثُمَّ الشَّرِيكَ لَا يَرَى إِجْبَارَهُ^٣
 وَالْقَوْلُ فِي الْأَسْفَلِ لِلْجِدَارِ
 وَفِي جِدَارِ غُرْفَةٍ وَالدَّرَجَةِ
 كَذَا الطَّرِيقِ لَعَلَّوَالْمَنْزِلِ
 لَجَارِ ذِي الْأَشْجَارِ عَطْفَ الشَّجَرِ
 وَرَاكِبِ أَوَّلَى لَدَى الْخَصَامِ
 وَصَاحِبِ الْأَسْفَلِ أَوَّلَى بِالْغُرْفِ
 هَذَا إِذَا لَمْ تَهَيِّأْ بَيْتَهُ^٤
 بِبَابِهِ وَعَكْسَهُ مُحَرَّمٌ
 يَمْنَعُهُ مِنْ حَاذَاهُ فِيمَا فَعَلَا
 فَسَبَقَ الْجَارُ بِمِثْلِهِ وَجِبَ^٥
 لِحَشْبِ الْجَارِ عَلَى الْجِدَارِ
 وَلَمْ يَضَعْ جَازِلَهُ الْمَنْعُ إِذْنٌ
 إِلَّا بَرْدَ أَرْضٍ مَا يَخْتَلِ
 وَلَمْ تَكُنْ بَيْنَهُ فَاتَّفَقَا
 فَلَهُمَا نَصْفَيْنِ كَالْمَنْقُولِ
 غَرِيمَهُ كَانَ لَهُ بِمَا فَعَلَ
 ذَاكَ الْجِدَارُ أَوْ يَكُنْ مَتَّصِلًا
 وَيَمْنَعُ الْمَشَارِكُ التَّصَرُّقَا
 بِغَيْرِ إِذْنٍ مِنْهُ وَالْجِدَارُ
 إِلَّا إِذَا شَاءَ عَلَى الْعِمَارَةِ
 لِلْبَيْتِ وَالْأَعْلَى لِسَقْفِ الدَّارِ
 أَمَّا خِزَانَةٌ بِهَا مَسْتَخْرَجُهُ
 بَيْنَهُمَا وَمَا بَقِيَ لِلْأَسْفَلِ
 عَنْ مَلِكِهِ وَالْقَطْعُ فِي التَّعَدُّرِ
 مَعَ حَلْفٍ مِنْ قَابِضِ اللَّجَامِ
 مَفْتُوحَةٌ إِلَى سِوَاهُ إِنْ حَلَفَ
 فَحَالُهَا عِنْدَ الْحَصُولِ بَيْتُهُ^٥

١- وجب: سقط. ٢- وجب: لزم وثبت. ٣- م: إجاره. ٤- ع: بيته. ٥- ع: منه.



كتاب الدين

القول في الدين وهي تكره إن حصلت عنها لديه قدره

ومعها لو استدان لوجب عليه أن يقضيه^١ إذا طلب
أما ثواب القرض للمضطر
ويحرم اشتراطه الزيادة
ذلك من غير اشتراط حلاً
[وكلاً يُضبط قدره وصفه
وكلاً له مثال يلزم^٢
وقت الأداء وردعين ما قبض
وكلاً حل فلا يؤجل
ولو بنقص ثم رب الدين
نوى القضا وإن دنا الوفاة^٣
ليس إليها مثله^٤ يبقى حكم

فضعف أجر صدقات البر
قدره ووصفاً ثم لو أفاده
وشروطه لقبضه محلاً
يجوز أن يقرض عند المعرفة^٥
مثاله وغيره فالقيم
عليه إلا باختيار المقرض
وجاز أن يعجل المؤجل
لو خفيت أخباره لسبين
أوصى بها ولو مضت أوقات
لوارث أو للإمام لو علم

١- م: يقتضيه. ٢- ليس في م. ٣- م: يلتزم. ٤- ع: المات. ٥- م: كلاًها.

ولا تصح قسمة الديون بين الشريكين على التعيين
 وجاز بيع الدين بالتقدي وإن كان أقل منه وزناً إن يكن
 من غير جنس وكذا لو كانا لا يدخل المكيال والميزان
 ولا يبيع دينه بالدينين وجاز للمسلم قبض العين
 من ثمن الخمر أو الخنزير إن باعه الذمي للتظير
 وإن يكن من بعد بيع أسلما لم يكن استيفاءه محرماً
 ولا يجز للمعبد الاستدانة من غير إذن والذي استدانه
 بدونه يلزمه إذا عتيق أولاً فذاك ساقط إن اتفق
 ويلزم السيد إن كان إذن أولاً عقيب عتقه إن كان قن
 ثم غرمه غرم المولى كالغرماء ليس هم بأولى
 ولو فرضنا الإذن في تجارته فإذا كان لازماً لذمته
 يتبع بعد العتق إلا ما احتجب لأجلها فهو على المولى وجب

القول في الرهن ولا بد من آل

إيجاب والقبول من أهلي حصل

وفي اشتراط قبضه إشكال لكن به قد ظهرت أقوال
 والشرط فيه أن يكون عينا يمكنه إقباضها لا ديناً
 متى يصح بيعه والحق في ذمة الراهن يستحق
 يكون عينا تارة ومنفعه وأمر رهن ملك غيره معه
 إذ هو موقوف على الإجازة من مالك يصح إن أجاز

لو أنه ضمّهما في عقد لزومه من جهة الرّاهن لا في رهن أم كان قبل أوطرا ورهن دين إن قضي لا يلزم أمّا لو استدان بعدما رهن وللولي رهن مال الطفل وليس للرّاهن أو للمرتهن وإن يكن وكيله لا ينعزل تسلّطه وتورث الرّهانه إلا بتفريط ففيه المثل له ففيه قيمة يوم رهن وعدم التفريط مع يمينه مرتهن أولى من الديان فإن بقي من دينه شيء ضرب وفضلة الرهن كباقي الشرکه كذا إذا كان له دين بلا ولو به تصرف المرتهن ولو بإذن ربه قبل الأجل وإن يخف من وارث جحودا جاز اقتطاع^١ الدين من تحت يده

لزمه في ملكه لا الضمة مرتهن وحملها لن يدخلها ونفعه لرّبه موقرا على سواه بل له يسلم وقال ذا عليها صحّ إذن وحبه^٢ حسب صلاح الكل نصصرف^٣ إلا إذا كان أذن مادام حيّا وإذا أوصى اتصل ولا ضمان فهو كالأمانه إن كان مثليا وما لا مثل والقول في قيمته للمرتهن والقول للرّاهن في ديونه يقبض ما له من الرّهان به مع الديان شيء بالتسبب مع الديون كلّها مشتركه رهن يساوي غيره فيما تلا كان عليه أجرة ويضمن بيع مضي وقبله^٤ حتى يحل ولم يجسد بيّنة^٥ شهودا من رهنه^٥ لا مع وجود شهوده

١-ع: شبه. ٢-م: قبضه. ٣-ع: بدينه. ٤-م: اقتناع. ٥-م: رتقه.

والقول قول مالك مع ادّعا وديعة وخصمه الرهن ادّعى

القول في الحجر له أسباب ست وفي كل له إيجاب

أولها الضغور والضغور
إلا مع البلوغ والرشد ولا
إنباته أو احتلام أو عدد
والثبع للإناث ثم الثاني
ولا يزول الحجر إلا إن جمع
ويثبت الرشد في الذكران
السبب الثاني هو الجنون
إلا مفيقاً ثالث الأصل السفه
الرابع الملك ففعل المولى
والعبد لا يملك حتى لو نقل
الخامس المرض عما زاد
والمنجزات إن بها تبرعاً
السادس الفلس والحجريقع
أن تثبت الديون عند حاكم
وقصر الأموال عنها وطلب
وبعد حجر ما له تصرف

عن كل تصرفاته^١ محجور
يحقق الأول حتى يحصل
خمس وعشر للذكور في الولد
يُعلم بالإصلاح في امتحان
بينها ولوبه العمر ارتفع
بهم وفي الإناث فالنوعان
ولا يصح ما أتى المجنون
والحجر في المال لكيلا يتلفه
يبطل إلا بعد إذن المولى
سيده إليه شيئاً ما أنتقل
عن ثلث وصية إن زاد^٢
ومات في مرضه ذاك معا
من شروط أربع فيه أجمع
وكونها وقت حلول لازم
خصومه الحجر فعنده وجب
في ملكه حيث الحجر يوصف

لو أنه أقرَّ بعدُ أو شرى
أما إذا أتلَّف مال غيره
وهكذا لو أنه أقرَّ
ولو بعين^٢ قيل في ذي المسألة
وجاز للمحجور في الخيار
ومن يجد في المال عين ماله
كان له الأخذ لها والضرب
وماله أن يأخذ الثماء
ولا اختصاص مع قصور التركة
ويخرج البيض كذلك الحب
وللشفيع أخذ شقص وضرب
وجاز أن تباع أم الولد^٣
وجاز للبائع أخذها ولا
وبالتكسب فليس يلزم
ولا يحل الدين بالحجر ولا
وينفق الحاكم من أمواله
حتى تتم قسمة المال وإن
ونُقِّسَم الأموال فيما قد خلا
لو قُسمت أمواله ثم ظهر
كلًّا وأعطيناه منها سهمه

في ذمة لم يشركا بل أخرًا^١
شاركهم صاحبهم^٢ في جبره^٣
بسابق من دينه استقرَّ
أن تُدفع العين إلى المُقرِّ له
فسخ وإمضاء بالاختيار
أو خلطت بالدون من أمثاله
بها ولو خَلَفها فحسب
إن كان يختار له استيفاء
في ميت ديونه مشتبه
بالزَّرع وأستفراخه فحسب
بائع مع التَّيُون إن وجب
لو أنه ثَمَّها لم يجد
يطالب المعسر حتى يمولا
وبيع ما يسكن أو يستخدم
بموت ذي الدين وبالعكس بلا
حتمًا عليه وعلى عياله
مات إذا في الحجر قُدِّم الكفن
لكلِّ جزء منه قسط عدلا
دين وقد خلا^٤ نقصنا بقدر
ويُرْفَع الحجر عقيب القسمة

ثم وليّ الطفل والمجنون أبوه أو أبوه^١ بالسّمعين
لو فقيدا تعين الوصي لو لم يكن فالحاكم الولي
أما أخو الفليس والسّفيه فذاك بالحاكم خصصوه

القول في الضمان صحّ إن صدر عن أهله ثم التراضي معتبر

فيه من الضامن والمضمون له دون الذي عنه الضمان فعله
ويبرأ المضمون والمال أنتقل عنه إلى ذمة ضامن دخل
فإن يكن به مالياً أو عليم ذو المال قبل غيره^٢ فقد لزم
لو لم يكن علم بالإعسار فإتته في الفسخ بالخيار
ثم الضمان جائز مؤجلاً والذين قد حلّ وعكس نقلاً
وإن يشأ يرجع بما أدى على من كان عنه ضامناً إن سُيلاً
وليس شرطاً عِلْم ما قد ضمنه ويلزم الضامن ما با لبيّنه
لا بدّ من ثبوته عليه من لازم أو آيسل إليه
ولو بغير إذن مولى الرّق ضمنه يتبع بعد العتق
ويلزم الضامن عهدة^٣ الثمن عند فساد العقد لا الفسخ إذن

القول في حوالة ويُشترط رضا المحيل والمحال والوسط

لا يلزم القبول لكن إن حصل لزمه والمال في الحال أنتقل

١ - يعني: أباً أبيه أي: جده. ٢ - ع: عشرة. ٣ - م: عنده.

من ذمة المحيل بسألذي إلى	ذمة من إليه قد تحولاً
إن كان ذا ملاءة وعلمها	غريمه بعمره وقسداً
لو طالب المحال بعد فرجع	وقال ما عليّ شيء وأمتنع
فالقول قوله مع اليمين	لأنه المنكر للديون
والمشتري إذا أحال بالمال	تبطل بالفسخ وفيه إشكال
ويرجع المبتاع إن كان قبض	منه الذي باع لبطلان العوض
ولو أحال بائع لرجل	من قبل أن يفسخه لم تبطل
أما إذا عقد المبيع بطلا	فإنها باطلة كما خلا

القول في كفالة ويشترط

رضا الكفيل ثم ذي الحق فقط^١

واعتبروا التعمين للمكفول	قولان في تعيين التأجيل
عليه دفعه والآخرما	ومطلق الغرم قهراً لزماً ^٢
به أو الحق ولو كان قتل ^٣	سلمه إلى الولي أو عقل
لومات أو أتاها المكفول	أو أبرأه برئ الكفيل
إن عيّن التسليم في مصروجب	أو لا فصراً فيه للعقد ارتكب

القول في الصلح مع الإقرار

صح كما صح مع الإنكار

إلا الذي يحتل المحرماً وعكسه إن جهلاً أو علماً

١ - في م: تقديم وتأخير في البيتين الأخيرين. ٢ - ع: الزما. ٣ - كلتا النسختين: قبل.

مقدار حق الاصطلاح عينا كان الذي يسئها أو ديسنا
والفصلح لا يبطل إلا بالرضا أو خارج قد أستحق العوضا
ولو تراضى الشركاء الربحا والخسر للبعض فقط لصحا
لو ادعى خصم بدرهمين كانا من الخصمين في اليدين
وما ادعى الآخر إلا درهما فالربع للآخر حسب سئها
وهكذا وديعة الاثنين ذا درهماً وذاك درهمين
فامتزجت وشذاً منها درهم من غير تفريط كذاك يقسم
كذلك الثوبان لما جُمعا لاثنين لم يُميّزا بيعا معا
ووزع^٢ الثمن بالحساب عند اختلاف ثمن الأثواب
ولم يكن طلبه إقرارا كبغته لي أوهبه لي أوصارا
إليك أوقفه^٣ لي والجار مجراه كل ذلك كالإقرار

القول في الإقرار بالإخبار عن حقه السابق لأقرار^٤

ولا يخصّ كلّما محتومه وجاز بالإشارة المفهومة
وإن يجب بنعم أو بأجل من قال هل عليك دينار حصل
كذا بلى دون نعم جوابا لسائل بالتّي لا إجابا
وليس يكفي قوله إنسي مقر إن لم يقل به فتسمّ يستقر
وإن يعلّقه على شرط بطل إن حصل الشرط إذاً أو ما حصل
وإن يقل إن كان زيد شاهداً على فهو صادق مؤيد

١ - كلتا النسختين: شد. ٢ - م: وضع. ٣ - ع: قضيته. ٤ - م: للإقرار.

لزمه الحق وإن لم يشهد
 وشرطه التكليف في المقر
 ألزم بعد العتق والمقر له
 وجاز إقرار أمري للعبد^٢
 وجاز فسر ما به يقر
 وإن أبي التفسير للإقرار
 وإن يقل ألف له ودرهم
 [ومائة وأربعون درهما
 ومائة وخمسة الدراهم
 والعطف فيه واحد ثم إذا
 إن جره فائة أو كزرا
 وإن تكن معطوفة بالواو
 هيضة بعارف^٣ خير
 وإن يقل قبضته مؤجلا
 أو أنه ثمن ما لم أقبض
 [مع اليمين وكذا إذا ادعى
 ولازم ما بعد الاستثناء
 تسقط منه العين في المتصل
 به كإقرار به مجرد
 وإن يك المقر غير حر^٤
 فشرطه أهلية مكمله^٥
 لكنّه يكون ملك السيد^٦
 بكل ما يملك وهو نزره
 فالحبس والضيق للاستنفار^٧
 يفسر الألف فذاك مبهم
 وكلها دراهم قد علما^٨
 كذا وفيه نظر للعالم
 قال كذا [شيئا]^٩ فعشرون كذا
 كذا كذا شيئا فأحدى عشرة
 إحدى وعشرون وذو الفتاوى
 أولا فرجوع إلى التفسير
 أو من مبيع^{١٠} لم يكن محلا
 فبالذي قال عزمه قضي
 فيه الخيار فكذلك أجمعا^{١١}
 متصلا أولا على السواء
 وهكذا القيمة في المنفصل

١ - كلتا النسختين: حر. ٢ - م: المقر. ٣ - م: للمولى. ٤ - م: المولى.

٥ - أي: قليل. ٦ - م: للاستنفار. ٧ - ليس في م. ٨ - ليس في ع.

٩ - م: بعالم. ١٠ - م: جميع. ١١ - ليس في م.

وإن يقل له عليّ عشرة
 لزمه أربعة والأولى
 له عليّ درهم ودرهم
 وإن يقل له عشرة وأستثنى
 فثمان وإذا قال الرجل
 أو قال ذا خالد بسل لسعلا
 إن عيّن التقديراً^١ والأ فالبلد
 وإن يكن تعددت^٢ في المصر
 وإن يكن أقرب بالمظروف
 وإن يقل كُرم^٣ من الحنطة بل
 كُرم من الحنطة بل كُرم^٤
 وإن يقل إذا أتى رأس الشئ
 لزمه خلاف إن زيد وصل
 وإن يكن أبهم بين اثنين
 ولها إحلافه ما علما
 فأنسكر آلذي له أقراً
 في يده مع اليمين وإذا
 فأنكر الإقرار من أقره^٥
 لو ادعى تواطئ الأَشهاد

مستثنياً ثلاثة مكرره
 بطلان الاستثناء فيه قولاً
 إن قال إلا درهم لا يلزم
 خمساً ومنها بثلاث ثلثي
 عشرة تنقص فرداً ما قبل
 يُغرم للثاني ونُخص الأول
 كذلك الوزن وكيل يُعتمد
 فالقول في التفسير للمقر
 لم يكن الإقرار بالظروف
 كُرم من الشعير فالكل كمل
 يسقط كُرم وعليه اثنتان
 له كذا أو عكسه قد عيّنه
 وكلما أبهم جمع فالأقل
 إقراره كانا له خصمين
 وإن يستمه وكان أبهما
 نزعه الحاكم أو أقراً
 أقر إنسان بعبده كذا
 أعتق عند الشيخ وهي مشكّه
 كان له الإحلاف للأضداد

١ - م: اللفظ. ٢ - م: تعددت. ع: تعددت.

٣ - الكرم: مكيال لأهل العراق، أو سقون قفيزاً، أو أربعون إردباً.

٤ - ع: «بالتملك» بدل «من أقره».

وأن يكون الطفل مجهول النسب
ولا يضر بالغاً إنكاره
كذلك يُشترط في غير الولد
يرث كلاً منها توارثاً
وإن يكن مشهوداً^١ ورأته
وإن أقرّ وارث بسأولى
وإن يكن مساوياً بنسبته
ولو أقرّ وارث باثنين
لم يلتفت إذا إلى التناكر
[أولى من الثاني فإن صدقه
فالربع للثاني وإقرار الولد
وأنكر الثالث ذاك الثاني
للأول السدس للثاني فقط
ويثبت النسب بالعدلين
ولا بعدل ويمين ومتى
ميراثه دونها أمّا النسب

وليس تصديق الصغير يُحتسب
وفي الكبير يجب اعتباره
وإن يُصدق غيره ولا أحد
ولا تعدى فيه شخصاً ثالثاً
لم تثبت الدعوى ولا ميراثه
أتساه مسا بسيسده وخسلاً
متما يخصه إذن من حصته
معاً فكانا متناكرين
ولو بسأولى منه ثم آخر
فالكل للثالث أو فسقه^٢
بآخر وأتفقاً على أحد
فالتصف للثالث والسدسان
وكل إنكار لمعلوم سقط
لا رجل فرداً وأمرأتين
بالابن يشهد أخوان ثبتا
فإن يكونا شاهدي عدل وجب

القول في وكالة الوكيل تثبت بالإيجاب والقبول

شروطها التّنجيز والمؤخر يفعل الوكيل حين يؤمر

جائزة من طرفيها إن عُزل
تبطل بالإغناء والجنون
تصح ما لم يقصد المباشرة
ويقف الوكيل عند الحدة
ويقتضي إطلاقهما الحلولا
بثمن المثل ونقد البلد
كذلك تسليم المبيع تابعا^١
والردة بالعيب وليس يُقتضى^٢
لو علم^٣ التصرف المختارا
شرطها أهلية التفرّد
وجاز للحاكم أن يوكلا
ويستحب لذوي الشجّل^٤
على غريم مسلم لذني
لا يضمن الوكيل شيئا إلا
والقول قوله بشرط الحلف
والعزل والعلم به والتلف
والردة قولان أصحهما^٥ له
لو ادّعى الوكيل أن قد أذنا
فقول ربّ المال ثم أرجفت

وعلم العزل ففعله بطل
وتلف المقصود والمسنون
وأن يكون عنه حسب صادرة
في غير سوق فله التعدي
في البيع حتى يذكر التأجيلا
والابتياح للصحيح الجيد
ثمن عند الشراء دافعا^٦
توكيله محكما أن يقبضا^٧
صح صلاحاً عامدا الإقرارا
حرّ وشرط العبد إذن السيّد
عن أبله وعن سفيه حصلا
ومنع الذقي من توكل
أو مسلم يخلف أهل العلم
مع التعدي وهو ليس عزلا
إن عدمت شهوده^٨ في التلف
أيضا مع اليمين والتصرف
والقول قول منكر الوكالة
في بيعه بثمن معيننا
إن وجدت والمثل لو تعدّرت

١- م: بايعا. ٢- م: رافعا. ٣- م: يقتضى. ع: يقتضا. ٤- م: عقم.

٥- ع: «حرا» ويمكن أن تكون هي الصحيح بتقدير: وأن يكون حرا.

٦- يعني: أهل الرواءات. ٧- م: شروطه. ٨- ع: أصحها.

إن كان مثلياً^١ وآلاً القيمة
 ومن يزوج غيره فأنكرا
 ذاك الوكيل للهدى^٢ المهر
 وإن يك الزوج بذاك كاذباً
 لو وكل اثنين فلا ينفرد
 ثبوتها حسب شاهدين
 مع قدرة على اعتماد الرد
 إن لم يكن أمثاله معلومه^١
 توكيله الحليف ثم خسرا
 جميعه وبعضهم بل شطرا
 كان طلاقها عليه واجبا
 بعضها إلا بإذن يرد
 ثم إذا أخسر دفع العين
 وطلب يضمن كالتعدي





مرکز تحقیقات کتابخانه ملی و اسنادی

كتاب الهبات

القبول في الهبة والإيجاب مع القبول آشرط الأصحاب

تصح في الملك من الأعيان ^١	ولو مشاعة بقبض دان
وكونه مكلفاً وحرّاً	وهبة الدين تكون إبراء ^٢
والقبض بالإذن سوى ما في يده	والجدّ أو والده لولده
طفلاً ومجنوناً وبعد ما قبض	ذو رحم أو تلف أو العوض
ولا رجوع وهل التصرف	شرط عقيب القبض فيه اختلفوا
وقيل إنّ الزوج فيه كالرحم	وغير ذا إن عاد فيها ما أثم
وإن تعب لا أرش أو إن زادت	متصلاً ^٣ له وإلا عادت
ولا رجوع بعد قبض الصدقة	على قريب أو بعيد مطلقه
وإن يكن من غير إذن قبضاً	لم تنتقل إلا بإذن ورضاً
والشرط فيها نيّة الثّقرّب	ولو على الثّمي وهو أجنبي
ويستحب بذلها في السرّ	إلا مع اتهامه في السرّ ^٤

١- م: الأثمانى. ٢- أي: إبراء. ٣- ع: منفصلاً. ٤- م: اليسر.

القول في الوقف وليس بمضي إلا مع القرية ثم القبض

ولفظه صريحة وقفت
أو نحوه أنضم إلى القرينه
وشرطه الإخراج والتنجيز
بل صار حبساً وعن الطفل الولي
وإن يكن جعله إلى أمد
فإنه بعد أنقراض يرجع
عيناً وملكاً يمكن انتفاع
كغيره من جائز تصرفه
وأن يكون نفعه مباحاً
وجاز للمواقف جعل النظر
أما إذا أطلق كان الأولى
من ليس موجوداً إذا كان تبع
وإن يقل وقفته في البير
أما على كنائس أو البيع
وإن يقل في المسلمين جملة
والمؤمنون من بالاثني عشر
كذا الإمامية والذي أنتسب
وإن يقف على قبيل نسبوا

وهكذا حبست^١ أو أبدت
وكونها بأبد مقرونه^٢
وشرطه للمود لا يجوز
يقبض والتسبيل من لها يلي
أوجهة لا تستمر أو ولد
لوارث الواقف ليس يُمنع^٣
بها مع البقاء والمشاع
مع وجود من عليه يقفه
عليه والوقف بلا جناحاً
لنفسه أو ناظر مقرر
عليهم الوقف وجائز على
لذلك الموجود والعكس أمتنع
فكل قرية وحلف فقر
من مسلم لا كافر قد أمتنع
فن تولى في الصلاة القبلة
قال ومن أعدائهم تبرأ
فكل من إلى المسمى ينتسب
إلى أب فكل من ينتسب

١ - كلتا النسختين: حسب. ٢ - م: وهكذا بأبد مقرونه. ٣ - م: يمتنع.

إليه من أولاده الذَّكران
لو شرك التَّوعين لا مفضلاً
فذاك والقوم لأهل لغته
لو قال جيرانى فن يلىه
وفى سبيل الله ما تقرِّبا
يصرف فى الأدين والأعلينا
فى بلد الوقف ولا يطاف
وإن يكن منهم له أن يأخذ
بطلت المصلحة التي وقف
وجاز إدخالك فى الموجود
أما إذا أطلق ثم أقبضاً
يبطل شرط النقل بالكلية
يلزم من آلت إليه التفقه
وبعده يسقط بالكلية
إلا بقتله قصاصاً وإذا
فللَّذي عليه وقف قيمته
لو وقف الشيء على أولاد
سوية وإن يقل من أنتسب
وكل شرط سائغ إذا ذكر

وفى البنات عندنا قولان
كانا سواء وإذا ما فضلاً
وأقرب الأنساب فى عشيرته
حدًا بأربعين ذرعاً فيه
به إليه والموالي نسبا
والفقراء من بدأ إلينا
عليهم السبلاد والأطراف
أسوة شخص منهم ثم إذا
ذاك عليها فإلى البر أنصرف
من رتبنا صار إلى الوجود
لم يدخل اللاحق فى الذي مضى
وقطع من له به مشيته
للرَّق والإقعاد بعد عتقه
ولو جنى لم تبطل الوقفية
جنى عليه بهلاك أو أذى
أو أرشه بما اقتضت جنائسه
أولاده كان على التعداد
إلى قيل فالذكر قد وجب
فى الوقف كان لازماً لا ما حظر

[القول في السكْنِ وفي العمري ولا

يلزم ما لم يوجبا أو يقبلا]¹

ولا يفيد الثقل بل إن فرضا	حيناً لها تعيَّنت ولو قضى
وإن يقل عمرك صحت لأجل	ساكنها وبعده الحكم بطل
وإن يقل مدة عمري بطلت	بموته أما الغريم أنتقلت
كالإرث طول عمر ذاك المُسْكِن²	وإن يكن في العقد لم يعيَّن
فإن يشأ إخراجهُ أو مَنّا	والبيع غير مبطل للسكْنِ
ويسكن الساكن³ بالتفَس ومن	جرت به عادته إذا سكن
كزوجة وولد وخادم	لا غيره بسفير إذن جازم
ولا إجارة وكلما صلح	للوقف فالإعمار كالوقف يصح
والعبد والأثاث⁴ ثم لو حبس	في خدمة المسجد عبداً أو فرس
أو في سبيل الله كانت ماضيه	ما دامت العين لديه باقيه

القول في وصيّة وتجبُ

باللفظ أو قرينه إذ تُكْتَبُ

مع امتناع اللفظ أما ما وُجِد	بخطه فحسبُ بعد ما فُقِد
فغير فرض عمل عليه	وتم قول لم أصِر إليه
وشرطت شرعية فلو على	كنيسة من مسلم لبطلا
وجاز للموصي الرجوع فيها	والشرط فيها الرشد في منشيا

١- ليس في م. ٢- أي: الواقف. ٣- م: العمر. هامش م: الوقت.

٤- ع: السابق. ٥- م: الأثاث.

وصحة التصرف الشرعي
 وكون من أوصى له موجودا
 لو جرح النفس بمؤذ بطلا
 وصحَّ للحمل بشرط أن يقع
 وجوزوا وصية لأعبده
 كذا لمن كاتبه والعبد
 أما الذي [كاتبه سواء
 والعبد إن أوصى له بقيمته
 فإن يزد فالعتق والرّد معا
 وهكذا يحكم في أم الولد
 من يوصي مع دين يعتق [فابذ]
 لو نجز العتق وكانت قيمته
 وليس للثّان في نصف الثمن
 فيها الذكور والإناث وجعل
 وهكذا الأعمام والأخوال
 ومن يكن أوصى لذي قرابته
 والحكم حكم الوقف في الجيران
 والفقراء والتسبيل وإذا
 ولم يحل^٧ فوارث الميت ولو
 والذين والتكليف في الوصي
 والشّيء من أمواله معدودا
 ما بعده يوصي به والعكس لا
 حيّا و ذمّيّا وذوالحرب أمتنع
 وللمدبر وأم ولده
 لغيره فإنها تُردّ
 فيحساب العتق أسهمناه
 مولاه إن اعتقناه من رقيته^١
 وإن يكن نقص في الباقي سعى
 لأمّن نصيب ولد كما ورد^٢
 بالذين ثم [عتقه من بعد]^٣
 ضعف الديون أمتنعت رقيته
 ووارث في ثلثيه لو قرن
 كلّا سواء حيث لم يفضل^٤
 إن لم يفضل^٥ فهما أمثال
 فهو لمن قد عُرفوا بنسبته
 والبرّ والعشائر الدّوان
 موصى له قبل الذي أوصى قضى
 لم يجدوا لوارث الموصي قضا^٨

١- ليس في م. ٢- م: لا من نصيب وله كما ورد. ٣- ١٥٣- ليس في م. ٤ و ٥- يفضل.

٧- يقال: خال عن العهد أي: انقلب والمّاد: أن الموصي لم يرجع عن وصيته.

٨- م: لم يجد الوارث للموصي قضا.

يصح بالحمل ويستحب ولو يكون وارثاً ويسبطل
صحت إلى المرأة^١ والقصي
بإذن مولاه ويمضي الكامل
ثم يصيران شريكان ولا
ولو إلى الكافر أو وصي كافر
فيها أو الذي بها قد فرطاً
للاجتماع فيها أو أطلقاً
ويجبر الحاكم إن أباه
وإن يكن بعضهما ذا عجز
أمّا إذا شرط الانفرد
وجاز الاقسام^٢ ثم الرد
صح وإلا لا ولو خان أنفصل^٣
وجاز قبض دينه وصيًا
وجاز أن يأخذ أجر مشطه
وجاز أن يوصي مع الإذن وأن
وكلما أذن فيه الموصي
وكل من ليس له وصي

لمن له في الانتساب قرب
إن فسق الوصي عنه يعزل
مع كامل ورق أجنبي
أمورها حتى البلوغ حاصل
ينقض من سائقها ما فضلاً
صح^٤ ولا يضمن إلا^٥ الجائر
ولو إلى اثنين فأما شرطاً
فواجب في دينه يتفقا
وجاز الاستبدال^٦ إن عصاه
ضم إليه حاكم من يجزي
تصرفاً خدين^٧ أو فراداً
إن بلغ الوصي حياً بعد
وعين الحاكم غيسره بدل
والاقتراض^٨ إن يكن ملياً
مع حاجة لمنعه^٩ من شغله
يقوم الشيء عليه بالثمن
فليقتصر عليه بالتخصيص
فحاكم الشرع له ولي^{١٠}

١- م: صحة للمرأة. ٢- ع: صحت. ٣- ع: ولي. ٤- م: الاستدلال.

٥- الخدين: الصديق. والمراد: أنه يكونا مجتمعين. وفي م: خدين.

٦- ع: الاقسام. م: الاقسام. ٧- م: حان الفضل. ٨- م: الاقتصاص. ع: الاقتراض.

٩- م: يمنعه. ١٠- في نسخة م تقديم وتأخير في البيتين الأخيرين.

تصح بالثلث فما دون وإن
 وإن أجاز البعض دون البعض
 ولو أجازوا في حياته لزم
 وواجب من أصله يُقدّم
 مرتباً ترتيبها فإن جمع
 والجزء سبع المال والسهم الثمن
 يُعطى فلان سهم وارث فإن
 وإن وفى أو هم أجازوا جُعِلَ
 سواء^٤ والتصف إذا أجازا
 كذا إذا كان له أبنان ولا
 وإن يقل كوارث وأختلفوا
 تعيينه الأكثر ثم لو جهل
 وإن تضاددت فبالأخير
 في الثلث فالترتيب كالأولي
 بشاهدين أو^٥ بعدل واحد
 أو أربع في الربع تجزي الواحد
 على ولاية فتلك أثنان
 لو أعتق العبد ولا سواء
 فالكل والغبيد لا شيء له

زادت مضي^١ إن وارث فيه أذن
 فذاك في حق المجيز يمضي
 وملكها بعد القبول والعدم^٢
 والتدب من ثلثه^٣ يُسلم
 وقصر الثلث لساووه جمع
 وألشيء سدس وإذا أوصى بأن
 زاد على الثلث فن ثلث قرن
 كواحد^٣ وإن يقل كابني ولا
 أولاً^٥ فليثلث حسب جازا
 فرق أجازا قوله أونكلاً^٦
 فكالأقل حسب ما لم يعرفوا
 وجهاً من الوجوه ميراثاً جُعِلَ
 أولاً فكلاً ومع السقصور
 وثبت الوصاة في الأموال
 مع امرأتين أو^٥ يمين الزائد
 والتصف باثنان وأما الشاهده
 من الرجال لامن التسوان
 ثلث وشقصاً^١ وله مثلاه
 سواءهم فثلث خُص له

١- أي: الموت. ٢- ع: ثلاثة. ٣- أي: جُعل الموصي له كأحدهم. ٤- م: شراه.

٥- أي: بدون إجازة. ٦- م: يكلأ. ٧- م: و.

٩- الشقص: القطعة، والمراد: ولو أعتق بعض العبد.

بقرة وإن يرتبهم بُدي
يجزئ في الرقبة المسمى
وإن تعددت^١ فغير الناصبه
أحرأ والتصرفات في المرض
وهكذا إذا أقر المتهم
والحكم مشروط بموت للمرض
فالأرش والدية في الميراث
وإن يمين ثمناً لرقبه
وإن يجد بدونه شراها
ومن له ولاية عليه
أولا فإخراج الحقوق عنه

بأول فأول كما أبسدى
وإن يقل مؤمنة فحتماً
ولو عقيب العتق بانت^٢ كاذبه
ولو بانجاز^٣ من الثلث فرض
فهو من الأصل إذا لم يثبتهم^٤
إن خيف في العادة أو سهلاً غرض
يقسم في الوارث كالتراث
ولم يجد بذاك شيئاً لرقبه^٥
وأعتقت وفاضلاً أعطاه
بحكم من أوصى به إليه
ونخرج الولد بغيره منه

١- ع: تعددت. ٢- م: كانت. ٣- م: بإيجاز. ٤- م: لم يثبتهم. ٥- م:

والحكم مشروط بموت في المرض إن خيف في العادة سهل أو غرض
٦- أي: توقع الوجود.

كتاب النكاح

القول في النكاح وهو يجتمع في دائم ملك يمين منقطع

فالعقد بالإيجاب والقبول وأن يكون اللفظ منه ماضياً وإن يقل نعم جواب من سؤال ويجتزئ من عاجز بالترجمة وجاز أن تزوج الخريده^١ بلاولي لا ولا شهود بغير شاهدين ليس يُسمع لو أن أخت زوجة لها أدعت إلا التي تاريخها تسقلمما والقول قول الأب في تعيينها مع رؤية الزوج هن وعلى

شرط لذي الدوام^١ والتأجيل من أهله مباشراً أو والياً زوجت بنتاً لك إيجاباً حصل^٢ وهكذا إشارة مفقمة لنفسها بالسغة رشيدة والمتعي البضع مع الجحود إلا مع التصديق فهو يقطع زوجية فشاهداه سُمعت^٣ أو بان تقديم دخول علما إذا خلا الإيجاب من تقديمها^٤ تقدير لا فعقده قد بطلا

١- م: لذي الدائم. ٢- م: جعل. ٣- أي: العذراء.

٤- م: زوجية فشاهدان أسمع. ٥- ع: في تبينها.

ويستحبّ البكر والعفيفه
وعنده صلاة ركعتين
وخطبة العقد وليلاً وقعا
وأمرها بالمثل والسؤال
وكرهوا إيقاع عقد والقمر
كذا جماع ليلة الخسوف
وفي الغروب قبل غيبة الشفق
إلى طلوع الشمس أولى الشهر
وليلة التصف وفي الزلزال^١
لقبلة وعكسها والمحتلم
وعارياً وفي السفين والنظر
ثمّ كلامه بغير الذّكر
وهكذا طروقه من السفر
وجاز في التسع وللعقد النّظر^٣

كريمة أصولها شريفه
والجهر مع إشهد شاهدين
وركعتان في الدخول والدّعا
في الولد والابتهال
في عقرب وللعقيم في الخبر
وفي زوال الشمس والكسوف
وفي المحاق وإذا الفجر شرق
إلا شهور الصوم وفق الذّكر
وفي الرياح السّود وأستقبال
قبل اغتسال أو وضوء قد رُسم
لفرجها كذاك في وطئ الذّبر
وعزله عن حرة بالقهر
ليلاً وقبل التسع وطؤها حظر^٢
كذا إلى ذميّة بلا وطراً

القول في الولي والوليّة أب وإن علا كذا الوصي

وحاكم فالأب للمصنار
إن كملوا والبالغ الرّشيد
أو المجانين بلا خيار
أبنياً وبنثاً أمرها يعود

١ - كلتا النسختين: الزوال. ٢ - م: ليلاً وقبل التسع وهو ما حضر.

٣ - م: وجار للتسع والعقد النظر. ٤ - أي: بلا تلذذ.

إليه والحاكم والوصي
 مع اغتباط وسواهم وقفا
 سكوتها في الإذن والموالي
 والأُم في ولاية كالأجنبي
 وبعده خضت على التوكيل
 تزويجها منه^٢ بلا استئذان
 توارثا وإن يكن سواهما
 عند البلوغ فإذا بعض قضى
 فإن يكن أحدهما إذ بلغا
 ميراثه أحلف^٤ ما أجازا
 كل على ذي جثة ولي
 على إجازة وفي البكر كفى
 أمورهم طرأ إلى الموالي
 والأفضل استئذان بكر للأب
 لأخ^١ ثم ليس للتوكيل
 لزواج الطفلين أبوان
 توقف العقد على رضاها
 قبل البلوغ فالنكاح انتقضا^٣
 أجاز ثم مات والباقي بغى
 نكاحه لأجل ما قد حازا

القول في المحرمات في التسبب نذكره مفضلاً ثم التسبب

أولاه والدة وإن علّت
 والأخت وبناتها نزلنا
 كذلك العمات والخالات
 أسبابه التي لحظ ربنا
 فمن يطا بالعقد أو ملك الأمه
 وإن علّت كذا بناتها
 وبنته وبناتها لو سفلت
 كذا بنات الأخ^٥ لو سفلنا
 وإن علون فمحرمات
 ثلاثة أولها المصاهرة^٦
 فالأُم من كليهما محرمه
 سبقن قبل الوطئ أو أخرنا

١- للأب ٢- م: حتماً. ٣- م: قبل البلوغ لنكاح انتقضى. ٤- م: حلف.

٥- م: الأخت. ٦- ع: المظاهرة.

فذان^١ تحريمها على الأبد
وعكسه وإن علا ذا أنزل
فأتمها قد حُرمت على الأبد
قبل الدخول ومتى ما دخلا
وهكذا تحريم بنت خالته
ولا يعدني وكذا إذا زنا
خستها تحرم عينا^٢ جمعا
فأخت زوجة كذا أخت أمه
وإن يطأ أختيها فقد أثم
وبنت أخت زوجة عليها
كذا إذا بنت أخيها أدخلها
وليس للمحرر كذا أن يجمعا
حرائر وفوق أمتين
وجاز أن يجمع ما بين الأمه
والمعبد لا يجوز أن يزيدا
دائسة وفوق حريتين
كذلك لا يجوز إدخال الأمه
إلا بإذن وبكرها بطل
ولم يكن قد علمتها الحرة
عقداً مضى في حرة ومحرم

كذا بوطي والد على الولد
ذاك ومن يعقد بها وما دخل
وبنتها حتى يحل ما عقد
فأبدأ كما ذكرنا أولاً
زنا بأتمها وبنت عمته
بالمحصنات فحرمن أعينا
أما اللواتي حظرهن^٣ جمعا
يطأها فأختها محرمه
لكن ما كان حلالاً ما حرم
بلا رضاها أمرها إليها
فإن يكن بلا رضاها بطلا
خساً يعقد دائم بل أربعاً
من الإماء بل وحريتين
إلى حرائر ثلاث دائمه
على إماء أربع عقودا
وجاز حرة وأمتين
فهي على مهيرة^٣ محرمه
ولو على الأمة حرة بطل
تخيرت أو قرنا في مسره
عقداً على محصنة ومحرم

١- م: قل إن. ٢- م: حصرهن. ٣- المهيرة: الغالية المهر. والمراد بها هنا الحرة.

لو عقد المحرم جاهلاً بطل
وليس في المتعة حصر في عدد
ولو ثلاثاً طلق الحرة لا
[وإن تكون تحت عبد والأمة
وإن تكون تحت حرّاً وآتي
ينكحها خلالها زوجان
ومن يطلق زوجة من أربع
حتى أنقضاء عدة المطلقة
وذو الثلاث لو بعقد أوجباً^٣
لصح بالأولى وكان الثاني
لغواً ومثل ذلك الأختان
حسب وعالم فتحرّم حصل
وهكذا الملك فما شاء أعتمد
تحلّ حتى تنكح المحللاً
بطلقين هكذا محرّمه^١
طلقها تسعاً طلاق السعة
تحرّم تأبيداً على الإنسان
رجعية في غيرها لا يطمع^٢
وجاز للبائن فهي مطلقه
ثنتين^٤ كان باطلاً أو رتبا
لغواً ومثل ذلك الأختان

القول في الرضاع وهو الثاني من سبب التحريم للنسوان

يحرم منه مثل محظور النسب
باليوم والليل أو ما أنبتا
أو كان خمس عشرة قد رضعا
ممتصة من ثديها لا ينفصل
يكون في الحولين للمرتضع
وإن يكون لبناً لفحل
إن كان عن عقد نكاح يكتب
لحمياً وشدة العظم حتى ثبتا^٥
كاملة ترويه حتى أمتنعا
بغيرها من النساء بل يتصل
وقيل والحولين في ابن الموضع
ولو شركن في رضاع الطفل

١ - ليس في م. ٢ - م: في غيرها من النساء لا يطمع. ٣ - م: واجبا. ٤ - م: بنتين.

٥ - م: حين نبتا.

وأن تكون امرأة قد أرضعت
 بسينها وهي بذلك أم^١
 ثم أخوها خاله وإخوته^٢
 وولد الفحل^٣ على^٤ ذا المرتضع
 ثم أبوالطفل عليه حرماً
 أقماً إذا كان له أولاد
 أن ينكحوا في ولد الزوجين
 قد أرضعت صغرى فكل^٥ حرمت
 وإن تكن ما دخلت فالكبرى
 والأم في الرضاع أقماً أرضعت
 وأم أم ولد رضاعاً
 ويستحب كونها وضية^٥
 الثالث اللعان والشحريم
 كذا بقذف الزوجة الضماء
 الرابع الكفر فحظورات
 لمسلم كذا لها لا يصلح
 وفي ارتداد زوجة أو بعل
 وبعده على أنقضاء العدة
 عن فطرة ففسخه في الحال
 وإن يك المرتدة لاعن فطره

طفلين من لبان فحلين لغت^١
 وهو أب ثم أخوه عم
 ولدهما^٢ وأختها فخالته
 قد حرّموا ولادة ومن رضيع
 ولدهما الذي عليه حرماً
 لم يرضعوا جاز إذا أرادوا
 وإن يكن أكبر زوجتين
 إن كانت الكبرى به قد دخلت
 لأنهما أم كما قد مرأ
 زوجته فإنتهما قد حرمت
 تحلل لا في نسب إجماعاً
 مسلمة عاقلة تقيّة
 به على الدهر له لزوم
 بلالعان منه والخرساء
 ولم يجز إلا الكتابيات
 بعلاً سوى المسلم حين ينكح
 قبل الدخول الفسخ عند الفعل
 إلا إذا كان لبعل رده
 مع عدة الموت والانتقال
 فعدة الطلاق مستقره

١- م: كفت. ٢- ع: أخته. ٣- م: ولدها. ٤- م: وولدها الطفل.

٥- أي: وضية.

لو أسلم الذمّي دون زوجته وإن تكن من دونه قد أسلمت وبعده لم يفسخ في العدة راجعها وأثنان حربيان فالشرع في الحال أزال عقده فإن يكن قد أسلم الذمّي وإن يزدن اختار منهنّ اربعاً وحُرّم المبدع بالمحقّقه وباطل عقد الشغار حظراً وجوّزوا تزويج هاشميّه بمعجمي حرة بمعبد

فعمقدها باق على سلامته قبل الدخول فالتكاح ما ثبت بحيث إن أسلم تلك المدة أسلم بعض قبل يدخلان وبعده على أنقضاء العدة عن أربع فعمقده سويّ وأبطل الزائد عنها أجمعاً لا عكسه وجاء كده الفسقه بجعل مهر العرس بضع أخرى بغيره^١ كذلك أعربيّه والعكس والمؤمن لا يُردّ

القول في المتعة والتأجيل شرط كذا الإيجاب والقبول

من أهله وذكر مسهر وبطل في أقرب الأقوال والذمّيّه والقول في الإماء وأنضمام وكُرهت زانية وبكر ليس له حد ولو لها جفا ولو ببعض مدة أخلّت

إن أهمل المهر كذا ترك الأجل يجوز دون الملل الكفريّه^٢ بنيت أخ والأخت كالذوام من غير إذن الأب ثمّ المسهر قبل الدخول وأهياً تنصفاً أسقط بالنسبة ممّا سمت

وفي فساد عقد ما قد^١ دخلت
ويلحق الحمل^٢ به وإن عزل
كذا الطلاق واللعان قد سقط^٣
تعتد حيضتين من بعد الأجل
وإن يمت عنها فسكالدوام
لا مهر لكن بعده لو جهلت
ولو نفاه فاللعان قد بطل
ظهارها ميراثها ولو شرط
أو خمسة وأربعين إن بطّل
في الأشهر الأربع والأيام

القول في نكاح رقي إن حصل منه بلا رضا مواليه بطل

وإن يكن عبد لعقد أسلفا
ويلزم الصداق مولى العبد
ويثبت المهر لمولى زوجته
لوم يكوننا أذنا فالولد
بعضهما بالإذن فالولود
إن كان حراً أحد الزوجين لم
وإن يسكن حرّ تزوج الأمه
فهو زنا ثم عليه الحد
وجاهلاً لاحد والمهر فقط
وهكذا إن ادّعت حرّته
ويلزم المولى لهم أن يدفعوا
في قيمة وما عليهم مهر
من غير إذن فعليه وقفا
والنفقات إذناً في العقد
ويستقر بدخول أمته
بينها وإن يكن منفرد
يملكه من إذنه مفقود
يُرّق إلا بعد شرط يلتزم
بغير إذن ربّها قد علمه
ويسترق للموالي الولد
وقيمة الولد إن حياً سقط
والأب فرض فكه الذرّته
إلى أبيهم ومع العجز سعى
إلا مع الدخول يستقر

ولو تزوجت بعبد حرة ونسلها رقّ ولا عليه مهرها بعد دخول الرقّ لو سافح الحرّ أو العبد أمه ولو شرى من عرسه جزء^١ بطل في مذهب وأمة لو أعتقت وجاز جعل العتق مهراً للأمة أو لفظة العقد^٢ على القولين إن كان في ثمنها وما ترك وفي مسواه لا تُباع والولد وإن يمت سيدها تحررت في العجز تسمى ثم ذات البعل فسخ النكاح ولمولى العبد فإن بغى^٣ سيدها فسخاً ولا وإن يجز قبل الدخول ملكه ثم طلاق العبد في يديه فسخ ولا يحل للمولى إذا نظرهما بشهوة ما دامت وليس للشريك وطء المشترك ولا يطأ أمته شاربها أمّا الذي يعتق أو بالمهر

عالمة لم تستحق مهره فنسلها حرّ بغير قيمه عليه تقتضيه بعد العتق فولدت فهو لسيد الأمة نكاحها وإن تحلل لم تحل فإنها في فسخ عقد خيّرت ولفظة العتق هي المقترنة وببيع أم ولد في الدين شيئاً سواها بثّة لها هلك حتى فإن مات فن شاء أعتمد في الحال من نصيب من قد ولدت تباع للمبتاع حال الثقل وهكذا العبد عقيب العقد دخول فالمهر إذا قد بطلا وبعده لبائع لن يُشركه وإن همما لسيد إليه زوجهها وطء ولا لمس كذا في عقده حتى ترى قد بانّت منهنّ بالملك إذا البعض ملك حتى بما قلناه يستبرها يطأها ما أحتاج أن يستبري

١- م: ولو شرع عرسه حرّ بطل. ٢- م: العتق. ٣- م: نفا.

وغيره لا بد أن تعتدّا كحرة لم ترمسه بدا
ومن يبيع أمته حرّ حلّت بلا عقد ولا بمهر
ولو لملك له ويقتصر على محل الإذن والمولود حر

القول في العيوب وهي أربعة في رجل كلّ له الفسخ معه

وهي الجنون والخصاء والعن والجبّ والمرأة سبع إن تجن
كذا جذام برص قرن عمى افضاؤها اقعاها وكلّما
يكون بعد العقد والدخول فما إلى الخيار من سبيل
وهكذا بينها إلا العن وثمّ قول ثالث فيمن يجن
وهو على الفور وليس طلقه وليس شرطاً حاكماً في الفرقة
إلا من العنة فهو مشروط والمهر إن لم يدخل الزوج سقط
إن كان منه الفسخ أمّا منها فنصفه في عنة عيّنهما
حسب وبعد المهر وهو يرجع به على مدّلس لا يمنع
والقول قول منكر العيب ولا عناء للحاكم أن يؤجّلا
ذا عنيّ عاماً إذا ترفعاً فإن أتاها أو سواها أرتفعاً
عنه^١ فإن مضت وما قدر كان لها الفسخ ونصف ما مهر
وشارط مهيرة فبانست رقاً وننت حرة فسكانست
لأمة كان لها الفسخ ولا مهر لها إلا إذا ما دخلها
ويرجع الزوج على المدّلس وهكذا في زوجها المدّلس

بالحرث ثم بان^١ رقاً فسخت ثم لها المهر إذا ما دخلت

القول في المهر عن البضع بدل تملكه المرأة بالعقد كمل

ويسقط النصف الطلاق إن حصل
بها استقر قبلاً أو دبراً
وتارة منفعة ولا قدر
نظره ووصفه وإن أخل
ما لم يكن لسنة تعدى
وفي الطلاق قيل فليمتع
إلى دنائير تكون عشرة
وللفقير خاتم أو درهم
بعضها به فإن كان الحكم
فإن يكن بحكمها فإنه
وإن يمت ذوالحكم قبل الحكم
وإن يسم خادماً وأطلقاً^٢
ثم على السنة كان اللازم
وإن يسم الخمر ذقنيان
من قبل قبض لزمته القيمة
قبل الدخول وإذا كان دخل
والعين والدين يكون مهر
لكثرة وقلة^٣ بل يُعتبر
صخ ومهر مثلها إذا دخل
فإن يجرها فإليها ردًا^٤
قبح يسرة بشويه المرتفع
ووسط فخمسة مقدره
وجاز كون مهرها ما يحكم
لزمه مقدار ما به حكم
يلزم ما لم يتعد السنة
فتعة مثل الذي ما سُتي
أو منزلاً فوسطاً تحقّقاً^٥
خمس مثات كلّها دراهم
وأسلم البعض أو الزوجان
فإنها عندهم معلومه

١ - من ع (خ. ل.) وفي كلتا النسختين: صار. ٢ - م: لقلة أو كثرة.

٣ - ع: «فإنها ترداً» بدل «فإليها رداً». ٤ - م: طلقاً. ٥ - ع: أو منزل فوسطاً تعلّقاً.

وإن يسمّ مسلم خمرأً بطل
يصحّ واللازم مهر المثل
لو أنّه أمهرها مدبراً
ولو جرى في العقد شرط لا يحل
ويلزم الشرط إذا المرء عقد
والقول في القدر المسمّى للرجل
فالوجه أن يلزم مهر المثل
مع يمينه على إشكال
يضمن عن فقيرهم ما سقى
وجاز أن يمتنع العرس إلى

نكاحه في مذهب وقيل بل
مع الدخول عملاً بالتقل
لكان للتدبير إبطالاً طراً
فالعقد صحّ لكن الشرط بطل
بشرط ترك نقلها من البلد
ولوله أنكر بعد ما دخل
والقول في الوقاع قول البعل
والأب في التزويج للأطفال
أما السغيّ يلزم المسمّى
قبض المسمّى إن يكن ما دخلاً

القول في القسم ومن كان معه دائمة فليلة^٢ من أربعه

وإن يكن للمرء زوجتان
ثمّ ثلاث لثلاث ثمّ له
لأربع وما له نصيب
فإن تهيبه زوجة تخيراً
وإن تهيب ليلتها ضررتها
والواجب البيت والمضاجعه
ومن يكن يجمع بين حرة

فليلتان وله اثنتان
واحدة وأربع مُكَمَّلَه
إذ بينهما وقته محسوب
في حقّها يضعه حيث يرى
زاد على ليلتها هبتها
حسب ولا يلزمه المواقعه
وأمة بالعقد خصّ الحرّة

بليّتين وعلى النصف الأُمه
والبكر في دخولها تستوجب
والعدل في إنفاقه مسنون
ومثلها ذمّة مع مسلمه
سبعاً وبالثلث تجيء الثيب
ثم عليها يجب التميكن

القول في التشوز والضرب شرع إن كانت الناشز حتى ترتدع

من بعد إبعاد لها وزجر
وإن يكن هوطا البتة ولها
عطفاً له وجائز أن يقبلا
على التشوز بعث الحاكم من
أهلها أو أجنبيّين فإن
تراجعا في بذلها والطلقه
وإن جرى بينها خلف فلا
والوعظ قبل ضررها والمجر
ترك الحقوق بعضها أو كلّها
ما بذلت وأن يكونا أشتملا
أهلها أو أجنبيّين فإن
تراجعا في بذلها والطلقه
حكم لتحكيمها بل بطلا

القول في الأولاد^١ يلحق الولد في دائم مع الدخول والعدد

سنة أشهر من الوطئ إذا
فإن يغيب أو يعتزل أكثر من
والقول في الدخول قوله فقد
لَمَّا أنتفى إلا مع اللعان
لو طَلّقت وبعده تزوّجت
جاء إلى عشرة لا ما علا
عشرة لم يلحق به إذن
ولو أقرّ ثم أنكر الولد
ولم يجز إلحاقه للزاني
ثم لدون سنة قد ولدت

لأوّل وهو مع الإتيان^١ لستة فصاعداً للثاني
 وإن يكن لدون ستة أشهر من وطئ ثانی وأتی لاكثر^٢
 من أشهر عشر لو طئ الأوّل فهو بريء عنها بمعزل
 وهكذا لو بيعت الإماء من بعد وطئ فيها سواء
 لو أنّه بولد من أمته أقرّ فهو لاحق أو متمته
 وإن نفاه بعد الاعتراف فذلك للإقرار غير ناف
 وإن يشارك أجنبي مولى في وطئها فحملها للسولى
 وإن نفت ولدها أماره فإنّه قد منعوا إقراره
 به ونفياً^٣ إنها استحبّوا وصية له بشيء حسب
 ولو وطأها الشركاء أجمع فهو لمن قد أخرجته القرع
 لكنّه يلزمه أن يغرمها منها ومنه يوم صار اليقيما
 عن حصص الباقيين والذي^٤ ولد لشبهة فذلك للوطائي ولد
 وإن يكن للآثم زوج ردّت إليه بعد عدة قد عدّت

القبول في ولادة والفسرض

أن يتولّى بعضهم البعض

أو زوجها ثمّ استحبّوا الغسلا لولد ثمّ أذاناً يتلى
 يمناه واليسرى بها تقام وشنّ أن يحنّك الغلام
 بتربة الحسين والفرات وأن يُسمّى بِسَمَى السّادات
 من التّسبيّين أو الأئسمه وأن يُكنى وإن اختاروا أسمه

١- م: الأبنان. ٢- ع: لا أكبر. ٣- م: يفتى. ٤- م: والد.

عَمْدًا فَلَا يَكْتَسِي إِلَّا
والخلق في السَّابِعِ والتَّصَدَّقُ
مِنْ فِضَّةٍ أَوْ ذَهَبٍ وَالْأُذُنُ
لَكِنَّا الْخِصْتَانِ فِي السَّرِّجَالِ
وَالْخَفْضِ^١ لِلتَّسَاءِ مُسْتَحَبُّ
بِذَكْرِ عَنِّهِ وَشَاةٍ عَنْهَا
وَكُسْرٍ عَظِيمٍ وَهِيَ كَالْأَضْحِيَّةِ
وَالدَّاءِ^٢ وَأَنْ تَكُونَ حَرَّةً
وَإِنْ يَتَّأَبُّ قَالَ الطَّافِلُ
وَلَمْ يَجْزِ إِجْبَارُ حَرَّةٍ كَمَا
وَحَدَّ حَوْلَانِ وَالْأَقْلَ
وَأُمُّهُ أَحَقُّ لَوْ سَاوَاهَا
وَهِيَ أَحَقُّ بِحُضَانَةِ الذَّكَرِ
مُسْلِمَةً وَحَرَّةً وَتَجِبُ
أَوْ كَانَ شَخْصًا كَافِرًا أَوْ مُؤْمِنًا

غَيْرَ أَبِي الْقَاسِمِ فَهُوَ أَوْلَى
بِزَوَّجِهِ نَقْدًا وَأَمَّا وَرَقٌ
يُثْقَبُ فِيهِ وَكَذَلِكَ يُخْتَتَنُ
فَرَضُ لَذِي الْبِلَنُوعِ وَالْكَمَالِ
ثُمَّ يُعَقَّقُ عَنْهُ فَهُوَ نَدْبٌ
يُكْرَهُ أَكْلُ الْأَبْوِينِ^٣ مِنْهَا
وَأَفْضَلُ الْمَرَضِعِ الْمَرْضِيَّةِ^٤
لَهَا عَلَى أَبِ الرِّضَاعِ أَجْرُهُ
يُخْرِجُ مِنْهُ أَجْرُهَا بِالْعَدْلِ
عَشْرُونَ شَهْرًا ثُمَّ شَهْرٌ يَتَلَوُّ
عَلَى الرِّضَاعِ جَازًا إِجْبَارًا أَلَمَّا
فِي الْأَجْرِ أَوْ تَبَرَّعَ سِوَاهَا
أَقْلَ مَدَّةِ الرِّضَاعِ تُعْتَبَرُ
فِي الْبَنَاتِ سَبْعًا وَإِذَا مَاتَ الْأَبُ
فَالْأُمُّ مِنْهُ وَمِثْلُهَا أَوْلَى

القول في الانفاق أمَّا زوجته فالفرض إطعام وسكنى كسوته

مع دائم العقد ولو ذمتيه أو أمة مع مكنه كليته

٥- م: محتمد ولا يكتسب. ١- الخفض: الختن. ٢- ع: والدين. ٣- م: المرويه.

٤- ع: واردة. م: ولده. ٥- م: عشر. ٦- ع: أو في لأجر.

فإن يطلق بائناً أو ماتا	زوج فنلا نفقة إن فاتا
حمل وتقضي فوثها وأما	أقارب فالأبوان حتما
فصاعداً وولد وإن نزل	بشرط فقر وعن الكسب فشل
والفرض إنفاق أب عن الولد	وعند موت الأب أو عجز فجد
له وهكذا فإن هم فُقدوا	فالأم أو آباؤها إن تفقد ^٢
أما الرقيق فعلى أربابه	وجاز أن يجعل في اكتسابه
إذا كفى أولاً أتم المولى	وهكذا بهائم والآ
يُجبر على البيع أو الذبح لما	يُذبح أو إشباعه أكلاً وما ^٣



١- م: ثانياً. ٢- يعني: الأتم. م: يفقد. ع: يفقدوا. ٣- يعني: وما.

كتاب الطلاق

القول في الطلاق والمطلق بلوغه والقصد شرط مطلق

والعقل وأختياريه العادي حسب عن المجنون^١ لا الصغير وشرطها الدوام ثم إن دخل في الحيض والتفاس أما السفر إلى^٢ سواء صَحَّح الطلاق وأن يمان الظهر عن ملامسه وحامل أما التي استُرِبت ولم يقع إلا بلفظ طالق [أو صفة يسمعه عدلان

وَجَازَ أَنْ يَطْلُقَ الْوَلِيُّ وَلَا عَنْ الْمَغْمَى وَلَا الْخَمُورِ بِهَا وَكَانَ حَاضِرًا فَقَدْ بَطَلَ بِقَدَرِ مَا أَثْقَلَ ذَاكَ الظَّهْرَ وَلَوْ لَحِيضٌ صَادَفَ اتِّفَاقَ فِيهِ سَوَى صَغِيرَةٍ أَوْ يَأْتِيهِ بَعْدَ ثَلَاثِ أَشْهُرٍ ابْتِغَاءً مَجْرَدًا عَنْ أَشْتَرَاظٍ لَاحِقٍ وَلَمْ يَقَعْ بِمَحْضَرِ النِّسْوَانِ]

القول في أقسامه فمبدع وسنة فالمبدعات أربع

أولهن حائض والثاني
ثالثها طلاق ذات الرّيبه
والرّابع الثلاث بالإرسال
ثانيها البائن والرّجعي
يائسة صغيرة وما دخل
بذلها ثم الثلاث فصلت
والثاني ما عداه ممّا للرجل
ثم طلاق عدة ما راجعاً
وطلق الزّوجة بعد الظّهر
ينكحها خلالها زوجان
به ثلاثاً حُرّمت إلا إذا
وأشترط البلوغ في المحلل
وهولما دون الثلاث يهدم
وتثبت الرّجعة بالنطق بلا
والقول قول امرأة في العده
ويُكره الطلاق وهو في المرض
موت إلى عام فإنّها ترث
أو تتزوج هي أو منه برا
وزوجها يرثها في العده

للمنفسا إن حضر الزوجان
قبل ثلاث أشهر محسوبه
والكسل أفتى فيه بالإبطال
أولها في سنة جلّي
بها وخلع والمباراة أتصل
برجعتين تلك ستّ كملت
فيه أرّجاع العرس إن شاء فعل
في عدة وبعد ذاك واقعا
تحرم بالتسع دوام العمر
وما عداه فهو في الإتيان
تزوجت سواء دائماً كذا
بدائم ووطئوها في القبل
كما يهدمه الثلاث يحكم
شهادة وهكذا إن فعلا
بالحيض مع إمكانه في المده
مع أنه يصح لكن لو عرض
ما لم يكن من بعدها الموت حدث
رجعيّة أو بائناً هما سوا
رجعيّة مع موتها في المده

ثم نكاحه صحيح إن دخل وإن يميت قبل دخوله بطل

القول في العدة إن طلق لا تعد منه إن يكن ما دخلا

ولا صغيرة ولا من يشئت
وإن تكن في الحيض مستمرة
وأتنان في الأمة أما إن تغب
بأشهر ثلاثة متتمة
وعدة الحامل وضع الحمل
أما التي عنها توفى البعل
صغيرة أو يائساً أو ما دخل
لمطلق الحمل بل أم الولد
وغير أم ولد كـالـرق
فحرة وهكذا لو أعتقا
عنتها ثلاثة الأقراء
في العدة الرجعية أستأنفنا^٢
وإن يكن في بائن أتممنا
ولم يجز أن تخرج الرجعية
قبل خروج العدة المضروبة
ولا لها الخروج إلا أن عرت

لكن من مدته قد ضبطت^١
أقراؤها ثلاثة في الحرة
عنها ومثلها بحيض يحتسب
في حرة ونصف ذلك في الأمة
ولو أتى سقطاً بغير فصل
أربع أشهر وعشريتلو
والأمة النصف وأبعد الأجل
تعد كالحرة من زوج فقد
وإن يميت فأتبعت بالعتق
أمته من بعد وطء سابقا
وإن يميت مطلسق النساء
للموت رقاً وسواه كنا
ما للطلاق فيه قد شرعنا
من موطن الطلاق بالكليته
إلا مع الفاحشة المكتوبة
ضرورة فعند ذلك خرجت

بعد أنتصاف ليلة ولترجع مكانها والفجر لَمَّا يطلع
ولَّتِي قد طَلَّقت رجعيته نفقة العدة كالعاديته^١
وعدة الطلاق من إيقاعه وعدة الممات من مسماعه

القول في الخلع وليس واقعا إلا إذا كان الطلاق تابعا

والمرتضى أوقعه مجردا وأجمعوا لا بد فيه من فدا
مما يصح ملكه للمسلم مختارة معيناً لم يُبهم
وجاز أن يأخذ منها أزيدا مما لها قد كان قبل أرفا
وشرطه التكليف والقصد إلى إيقاعه طوعاً وإلا بطلا
والشروط فيها أن تكون طاهرا إن كان داخلاً بها أو حاضرا
ولم تكن قد حملت وكانا بحيفها^٢ ملتحقاً بإمكانا
طهارة من الجماع خاليه وإنها تُخصَّص^٣ بالكراهيه
وإن تكن كراهة منفيته تبطل ولا يملك منها الفديه
وإنسه يحضره عدلان مثل الطلاق فهما سيان^٤
إن لم يكن مجرداً عن شرط ما لا يقتضيه عقده لا يلزما
وجاز أن ترجع في فديتها ما دامت المرأة في عدتها
ثم له الرجوع في البضع إذا ما رجعت في بذلها أو لا فلا
وليس في العدة إرث والفدا إن استحق قيل^٥ خلع فدا

١ - م: نفقتها العدة كالعاديته. ٢ - م: ولم تكن قد حضرت أو كانا. ٣ - م: بحيفها.

٤ - ع: تخص. م: تحيظ. ٥ - م: شيان. ٦ - كلتا النسختين: قبل.

وجاز بعد الإذن بهذا الرق وإن فدت مسلمة خيراً فإن وإن تخالعا^١ على ألف وما وإن يكن خلاً فبانت خمره وإن يطلقها بفدية وقع وهو عقيب القول فوراً فإذا أما المبراة فكالخلع ولا يقول باراتك هند بكذا ما لم تعد في البذل في اعتدادها ودونه يتبع بعد المعتق أتبع بالطلاق رجعيًا يكن بينها فسباطل إذا أهما صَحَّ ويستحق خلاً قدره لكن يكون بائناً^٢ وما خلع أخر رجعيًا^٣ أتى ولا فدا فرق سوى إشارك كره حصلا فأنت طالق فبائن أتى ولا يكون فوق ما أفادها

القول في الظهار والتحریم فيه على فاعله معلوم

صورتها أنت كظهر أمي وشرطه عدلان والتكليف وأن يكون واقعاً في طهر وفيه في المتعة والإماء خلف^٤ ولا يقع في إضرار لوطنها يلزمه التكفير وإن يكن طلق ثم راجعا عليّ أو إحدى ذوات الحرم والقصد واختياره المعروف لا وطء فيه كالطلاق يجري وقبل وطء وبشرط جاء ولا يمين ومع الإيثار أي لا يوطأ بدونها القدير في عدة كفر ثم جامعاً

١- ع: يخالعا. ٢- ع: نائبا. ٣- ع: «البذل فوراً» بدل «القول فوراً».

٤- كلتا النسختين: جلف.

فإن يكن راجع بعد العتة
أو عن موت واحد أوردته
وإن يطا من قبل أن يكفرا
[وكسما كسر وطيا كفرا
ثم إذا ترافعا فليُنظرا
وبعدها التضييق للحكام
حتى يقوم الزوج بالتكفير
وإن شراها تابعا ظهارة
أو بائنا فاستأنفا في المدة
ففي الجميع سقطت كفارته
لزمه في العمد أن يكررا^١
ومن يكن يعجز عنها استغفرا^٢
ثلاثة من الحضور أشهر
عليه في الشراب والإطعام
أو بطلاقها على التخيير
ثم وطى بالملك لا كفارة

القول في الإيلاء ليس ينعقد إلا إذا إضرارها به قصد

وشرطه اسم الله من مختار
والعبد والمحبوب^٣ والخصي
وخص بالذائم والمدخول
أو ما يزيد عن شهور أربعة
أنظره الحاكم بعد أشهر
جاز وإلا شدد التضييقا
وكان رجعيًا ولو آلى إلى
كفارة ولو أصابه زعم
مكلف والقصد للإضرار
كالحر أو من خلقه سوي
بها وأن يطلق حين يؤلي
فإن رأت زوجته المرافعة
أربعة إن فاء ثم كفرا
في ذين أو أن ينجز التخليقا
وقت تقضى أو وطى بعد فلا
فالقول فيها قوله مع القسم

١- م: ومن يكن يعجز عنها استغفرا. ٢- ليس في م. ٣- كلتا النسختين: المجنون.

وفيه للقادر^١ وطئ^٢ في القبل وعاجز عزم عليه إن حصل
طوق^٣ ولا يُكرّر التكفير لو باليمين حصل التكرير

القول في حكم اللعان والسبب دعوى رمى الزوجة^٤ أو انكار أب

لولد إذا ادّعى المعايضه في القذف مع تعذر في البيّنه
والشرط في الإنكار كون المنكر في ظاهر الأمر سليل المنكر
والشرط في اللعان تكليف نعم وبرؤها من خرس ومن صمم
ودائم العقد ولو لم يدخلها قيل يصح منها وقيل لا
صورته^٥ قول الحليل أشهد بالله إني صادق مسدّد
في قذفها فإن أتم أربعاً وعظه فعند ذا إن رجعا
يحسّنه وإن أصرق^٦ قالوا إن عليه لعنة تعالى
إن كان فيه كاذباً ثم تقل لكاذب إن أربعاً قد تمّت
أولا تقل إن عليها الغضبا من ربّها إن كان صدقاً نسباً
حينئذ تحرم تحريم الأبد وواجب لفظ شهادة ورد
قائمين وبداءة الرجل معيّنأ زوجته ولا يقل

١ - الظاهر: وقنيّة للقادر ورسمها بـ «وفيه» فهي «وقية». وبالتالي هي «وقية» بفك
التضعيف وجعل الياء الثانية همزة. أو تعتمد باتيان هذه اللفظة؛ أعني: «وفيه» على علاقتها حفظاً
على الوزن. ٢ - الطوق: القدرة. ٣ - ع: دعوى زناء زوجة.
٤ - م: صورتها. ع: صيغته. وما أثبتاه في المتن من متن التبصرة. ٥ - م: بالله.

إِلَّا بِلَفْظِ عَرَبِيٍّ إِنْ قَدَرَ وَإِنْ يَكُنْ عَذْرًا أُجْبِرَ بِالْأُخْرَى
 وَيَبْدَأُ الزَّوْجَانِ بِالشَّهَادَةِ وَبَعْدَهَا يَخْتَصُّ بِالزِّيَادَةِ
 بِاللَّعْنِ وَهِيَ بَعْدُهُ بِالغَضَبِ وَالتَّدْبِ كَوْنِ حَاكِمٍ فِي النَّصَبِ
 مُسْتَدْبِرِ الْقَبْلَةِ عَنْ يَمَانِهِ حَلِيلِهَا وَالْعَرَسِ عَنْ يَسَارِهِ
 وَأَنْ يَكُونَ بِمَحْضُورٍ عَصَبٍ وَالْوَعْظِ قَبْلَ لَعْنَةِ وَالغَضَبِ
 [وَإِنْ يُكْذَّبُ نَفْسَهُ بَعْدُ يُحَدِّثُ] لِلْقَذْفِ وَالتَّحْرِيمِ بَاقٍ لِلْأُبْدِ^٢
 أَمَّا لَوْ أَعْتَرَفَ بَعْدًا بِالْوُلْدِ وَرَثَةِ السُّوْلِدِ وَالْعَكْسِ فَسَدِ
 كَذَا قَرَابَاتِ أَبٍ وَالْجَدِّ قِيلَ عَلَيْهَا^٣ لَوْ أَقَرَّتْ بَعْدُ
 أَرْبَعَ مَرَّاتٍ وَلَوْ طَلَّقَهَا فَادَّعَيْتِ الْحَمْلَ فَمَا وَافَقَهَا
 فِي كَوْنِهِ وَلَدُهُ فَأَحْضَرَتْ بَيِّنَةَ الْمَرْخِي بَسْرَ ثَبِتَتْ^٤
 فَالْأَقْرَبُ التَّقْوُطُ لِلْعَانِ^٥ إِلَّا مَعَ الْإِثْبَاتِ لِلْغَشْيَانِ^٦

١- م: خير. ٢- ليس في م. ٣- أي: الحد. ٤- ع: بيّنة أن جاء ستر أثبتت.

٥- ع: فالان الاسقاط للعان. ٦- م: للفتيان.

كتاب العتق

القول في العتق وقبل العتق لا بد أن يُذكر أصل الرّق

يختص بالحربي والسلمي في خرقه للفة التبيي^١
وهكذا يحكم بالإقرار بالرق من مكلف غتار
ومن بيع في سوقنا العاديه لم يستمع دعواه للحرية
ولم يجز ملك الفتى أباه أو أمه وإن علا جده
وهكذا ولده وإن نزل ويستوي المرأة في ذا والرجل
ورجل محرم لا يملك من نسوة وهي لمن تملك
فحال ما يملك كل منها أباً وأماً وهما المحارما^٢
ينعتق المملوك ثم كالنسب حكم الرضاع فيها الحكم وجب
أما صريح العتق أنت حر لكن بلفظ العتق فيه فكر
أما بغير اللفظتين لا يقع في الخط أو إشارة كل منع
والشرط في اليين أما المشترط خدمته أو غيرها فيه ضبط
والشرط في المعتق قصد قرابة كماله اختياره لرغبة

والعبد إسلام وصح الكافر
ويكره المبدع وأستحبنا
ومن يكن كلّ قديم نذرا
له شهور سنة ومن نذر
فلك الناذر جمعاً دفعه
على خلاف فيه والمملوك
ولو من المولى على الأقوى وإن
[فالمال للمولى سواء علما
وإن يكن ثلث العبد أعتقا
وثلث عبد فجميعه وما
ومعسراً^٢ يسعى ومن قد عتقا
إلا بتنصيب ومن عن العمى
أو نكل^٣ المولى به أو من سبق
وإن يمت عن وارث مملوك
من ربه وبعد ذا فليعتق

إن كان بالتذر نواه الناذر
مملوكه سبع سنين ندبا
إعتاقه عتق من قد غبرا
أول من يملكه يكون حر
أخرج من قد أخرجته القرعة
لا يثمر الملك له التملك
أعتق عبداً معه مال إذن
به ولم يستثنه أو كتب^١
أخرج بالقرعة ثلثاً أعتقا
فيه شريك فعليه قوما
حبل فعند حملها ما عتقا
له أو الإقصاد أو من جنما
مولاه بالإسلام خارجاً عتق
لا غير فليشر من المتروك^٤
وليعط من تراثه ما قد بقي

القول في التدبير أنت حر بعد وفاتي كالوصاة بر

من كامل متصف بقصده^٥ يُعتق من ثلثه من بعده

١ - ليس في م. ٢ - يعني: ولو كان معسراً. ٣ - م: نكل. ٤ - م: المملوك.

٥ - م: بمقده.

ثُمَّ مَتَّى شَاءَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَهَا فِيهِ وَبَعْدَ ذَيْنِهِ قَدْ شَرَعَا
لِوَدَّ بَرَّ الْحَبْلَى فَإِنَّ الْوَلَدَا رَقَّ فَأَمَّا الْحَمْلَ لَوْ تَجَدَّدَا
مَنْ رَقَّهِ فَإِنَّهُ مَدْبَرٌ وَلَوْ بِالسَّالَمِ رَجَعَ الْمَدْبَرُ
دَامَ عَلَى تَدْبِيرِهِ الْوَلِيدُ وَوَلَدَ الْمَدْبَرُ الْمَوْلُودُ
مَنْ أُمِّيَّةٌ مَدْبَرٌ وَلَوْ تَلَفَ أَبَوْهُ قَبْلَ سَيِّدٍ لَا يَخْتَلَفُ
لَوْ عَجَزَ الثَّلَاثُ مَعُوا فِي الْبَاقِي وَيَبْطُلُ التَّدْبِيرُ بِالْإِبَاقِ

القول في كتابة محيطة قسمين من مطلقة مشروطة

أولاهما القول له كاتبتك عَلَى كَذَا إِلَى كَذَا أَتَجَلَّتْكَ
فِي النَّجْمِ أَوْ أَكْثَرْتُمْ يَقْبَلَا مَمْلُوكَهُ وَقِيلَ يَحْتَاجُ إِلَى
قَوْلٍ فَإِنْ أَذِيتَ أَنْتَ حَرٌّ فَكُلَّمَا أَذَى مِنْهُ قَدَرٌ
يَعْتَقُ مَا قَابِلُهُ وَلَمْ يَجْزِ لِلسَّيِّدِ الْفُسْخُ لَهَا وَلَوْ عَجَزَ
لَكِنْ إِذَا مَا عَجَزَ الْمَكَاتِبُ فَفَكَهُ عَلَى الْإِمَامِ وَاجِبٌ
مَنْ الرِّقَابِ وَإِذَا مَا وَلَدَا مِنْ أُمِّيَّةٍ فَفَسَّ عَلَيْهِ الْوَلَدَا
فَإِنْ يَمُوتُ وَمِنْهُ مَا تَحَرَّرَا شَيْءٌ فَلِلْمَوْلَى الَّذِي قَدْ أَجْرَا
وَإِنْ يَكُنْ تَحَرَّرَ الْبَعْضُ مَلِكٌ بِقَدَرِ رَقَّتِيَّةٍ مِمَّا تَرَكَ
وَتَأْخُذُ الْأَوْلَادُ بِالْحَرِّيَّةِ إِرْثًا وَمِنْهُ تَتِمُّوا الْبَقِيَّةَ
وَإِنْ يَكُنْ مَاتَ بِلَا مَالٍ سَمِيَ أَوْلَادُهُ وَتَسَمَّوْهُ أَجْمَعَا
وَأَنَعَتَقُوا بَعْدَ الْأَدَاءِ وَيَرِثُ بِقَدَرِ حَرَّتَيْتِهِ إِذَا وَرِثَ

كذاك منه ما له الوصية
 وحده وحده^١ مولاها إذا
 ثانيه مشروطة يريد^٢
 إذا عجزت فهو رق إن عجز
 لكن يكون صبره ممنونا
 مما يصح ملكه معلوما
 وكرهوا تجاوزاً لقيمته
 مبطل لها وحكم الولد
 ومنعوا تصرف المكاتب
 إلا بإذن سيّد وأطلقا
 ولو بوطء أكره المكاتب
 تزويجها إلا بإذن المولى
 يصح ممّا قابل الحرّيه
 وطئها مُطلقاً فيها كذا
 إنك في رقيّة مسردود
 والحد من نجم إلى نجم يفز
 والشرط في العوض أن يكونا
 ديناً إلى الأجل أو نجوما
 والموت للمشروط في كتابته
 والمال بعد حكم مال السيّد
 في المال إلا طلب المكاسب^٣
 تصرف السيّد إلا بالوفا^٤
 فهرها ويمنع المكاتبه
 وولدها كحالتها من مولى

١ - كلتا النسختين: وجهه وجد. ٢ - م: ثامته شروطه تزيد. ٣ - م: المكاتب.

٤ - م: بالوفا.

كتاب الأيمان

القول في الأيمان ليس ينعقد
باسم سوى اسم الله لا باسم أحد

من أنبياء الله أو أئمة منه
ولا بأن يقسم بسبأته
منهم ثم شرط الحلف
صدوره من قاصد مكلف
لا مكره وضحت من كافر
وليس ينعقد غير القادر
على فعال واجب أو نذب
أو راجع المباح أو تاب
عن فعل محظور^٢ ومكروه وما
كان مباحاً تركه لا مأثماً
[ولو تساوى الفعل والترك لزم
عمله بمقتضى ذاك القسم]^٣
ثم بفعل الغير لا ينعقد
ولا على ماض ولو عجز حدث
وَجُورَتْ على خلاف الواقع
يكون إن أحسنها مسوريا
حلّ اليمين ويمين الولد
وإن يكن مشيئة مستثنيا
وزوجة وأمة للسيّد

١ - الظاهر سقوط كلمة هنا مثل «من» لتحشية وزن البيت. ٢ - م: محذور. ٣ - ليس ليام.

والبعل^١ والوالد حسب حملها^٢ إن كان في غير الفروض فعلها
 وإنما يلزم بالكفار من خالف اليمين وهوتاره
 بترك ما أوجبت اليمين فعاله أو عكسه يكون
 لا بالغسوس ثم لا يجوز أن يحلف إلا عن يقين لا يظن
 صورتها والله أو بالله لأفعلن وكذا تالله
 ثم^٣ الله أو لعمرى^٤ ثم أقسم إن كان باسم الله ثم يلزم
 أو قرن الفعل برب المصحف أما وحق الله فهو لا يفي

القول في التذرع وشرط العاقد وقوعه من ذي اختيار قاصد

مكلف ومسلم والإذن من مولى وزوج في سوى الفرض إذن
 يكون براً تارة وشكراً وتارة تبرعاً وزجراً
 والبر مثل إن رزقت ولداً حياً فله علي ما بدا^٥
 [والشكر مثل ذا المريض إن برا] غداً فله علي ما برا^٦
 والزجر مثل إن فعلت محرماً بعد فله علي أوكماً
 [يقول إن لم أفعل الخير غداً] طوعاً فله علي ذا وذا^٧
 إن قال لله عليّ ذا ولم يقرن بشرط متبرع لزم
 والتذرع فرض أن يكون طاعة لعاقد التذرع له أستطاعه
 وإن يكن نذر طاعة ولم يبينه فليصل أو يصم^٨

١ - م: العبد. ٢ - ع: حملها. ٣ - يعني: أيم. ٤ - م: والله والعمراة. ٥ - م: يراد.

٦ و٧ - ليس في م. ٨ - ع: لعاقل نذر. ٩ - ع: ولم يبيّن فليصل شيئاً أو يصم.

يوماً وإن شاء بشيء صدقاً	فلفظها على الجميع صدقاً
والحين نصف العام والزمان	خسة أشهر له بيان
وإن يقل مالا كثيراً يلزم	عنه ثمانين من الدراهم
وإن يكن نذر بكل ما له	ولم يطق قسومه بحاله
وكلما صدق شيئاً حسبه	حتى يوفي كلها قد كتبه
والتنذر إن قيّد بالزمان	خص به كذاك بالمكان
أولا فلا ومن لصوم قد نذر	يوماً معيناً فوافق السفر
والحيض والتفاس أو عيدين	أفطر وليقض سوى العيدين
كذا إذا عجز أن يصوما	أفطره ولم يكن مأثوما

القول في العهد وليس ينعقد إلا بلفظ والذي فيه ورد

عاهدت أو على عهد الله	إن كان ذا عليّ ذال له
والحكم كاليمين ثم من جعل	فرسه ^١ أوراقه هدياً حمل
ثمنه للبيت أو للمشهد	حسب ما سماه في التعهد ^٢
يكون من إصلاحهنّ جار	والعون للحجاج والزوّار

القول في كفارة أقسامها أربعة قد ذكرت أحكامها

أولها مرتّب والثاني	مخير والثالث الأمران
---------------------	----------------------

والرابع الجمع فأما الأول
عَتَقَ فَإِنْ عَجَزَ فَالصَّيَامُ
سِتِّينَ مَسْكِيناً إِذَا لَمْ يَقْدِرْ
بَعْدَ الزَّوَالِ فِي قَضَاءِ الشَّهْرِ
إِنْ لَمْ يَطُقْ عَلَى الْقَطْعِ صَامَا
وَقَسَمَهَا الثَّانِي هُوَ الْمُخَيَّرُ
يَوْمًا أَوِ الْمَعَيَّنَ الْمُنْذُورَ
فِي مَذْهَبٍ فَالْعَتَقُ أَوْ صِيَامُ
سِتِّينَ مَسْكِيناً وَأَمَّا الْأَمْرَانِ
خَيْرُ بَيْنِ الْعَتَقِ وَالْإِطْعَامِ
وَإِنْ يَكُنْ يَعْجِزُ فَالصَّيَامُ
وَمِثْلُهُ الْإِيْلَاءُ أَمَّا الْجَمْعُ
كَالْقَتْلِ ظُلْمًا قَبْلَ ذِي الْإِيمَانِ
وَقِيلَ فَيَمَنْ بِرَاءةَ حَلْفٍ
وَجَزَّهَا الشَّعْرَ كَرَمَضَانَ
كَذَاكَ شَقَّ الرَّجُلُ الثَّوْبَ عَلَى
وَنَاكَحَ الْعِدَّةَ بِالتَّفْرِيقِ
وَمَنْ يَكُنْ عَنِ الْعِشَاءِ نَامَا
وَعَاجِزٌ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ نَذَرَا
وَيَجْزِي الْأَبْقَى مَعَ أُمِّ الْوَلَدِ^١

ظَهَارَهُمْ أَوْ خَطَأً مَنْ يَقْتُلُ
تَتَابَعًا شَهْرَانِ وَالْإِطْعَامُ
ثَالِثُهَا كَفَّارَةٌ لِلْمَفْطَرِ
أَيَّ رَمَضَانَ فَطَعَامُ عَشْرِ
تَتَابَعًا ثَلَاثَةَ أَيَّامَا
يَلْزَمُ مَنْ فِي رَمَضَانَ يَفْطُرُ
كَذَا خِلَافَ الْعَهْدِ وَالنَّذِيرِ
تَتَابَعًا شَهْرَيْنِ أَوْ إِطْعَامُ
جَاءَ بِهِ كَفَّارَةٌ فِي الْإِيمَانِ
عَشْرَةٌ أَوْ كَسْوَةُ الْأَقْوَامِ
ثَلَاثَةَ تَتَابَعِ الْأَيَّامِ
مَا فِيهِ لِلْخِصَالِ طَرَا جَمْعُ
الْعَتَقِ وَالسَّتُونَ وَالشَّهْرَانِ
فَكَالظَّهَارِ فَيَمِينُ إِنْ ضَعُفَ
وَنَتَفَهُ وَالْخُدُشَ كَالْإِيمَانِ
وَلَدَهُ أَوْ عَرَسَهُ قَدْ جُعِلَا
بِأَصْوَعِ خَمْسٍ مِنَ الدَّقِيقِ
حَتَّى تَفُوتَ فِي الْغَدَاةِ صَامَا
فَذَاكَ بِالْمُتَدِينِ عَنْهُ كَفَّرَا
وَمَنْ يَجِدُ ثَمَنَهَا فَقَدْ وَجَدَ

إن أمكن الشراء والمدبراً
 من لم يجد رقبة أو وجدا
 فالصوم في مُرتَّبٍ ولا تُبَّع
 ثم مع العجز عن الصيام
 ستين مسكيناً لكلِّ مُد
 لم يتكمل^١ جُوز التَّكرار
 ويستحبُّ أدمه أعلاه
 ولم يجز أن يطعم الصَّغار
 وإن يكونوا وحدهم فائنان
 والعبد في كَفَّارة الظَّهار
 وكسوة الفقير ثوبان وملغ
 واشترطوا القربة والتَّعيينا
 من مسلمين ومكلفينا
 يجزئ كذا إيمانها مُعتبراً
 لكنته ثمنها قد فقدا
 ملبسه خادمه والمرتبَّع
 ينتقل الفرض إلى إطعام
 من الطعام وإذا ما العدة
 ممَّاله من قوته إكثار
 لحم فخلَّ ملحاً أدناه
 إلا إذا ما شاركوا الكبارا
 بأحد الرِّجال يُحسبان
 وخطأ كالنصف في الأحرار
 إعساره بالشَّوب حسب يقتنع
 من مسلمين ومكلفينا



مرکز تحقیقات کلام و علوم اسلامی

كتاب الصيد

القول في الصيد وكلما قُتل بغير كلب أو بنصل لا يحل

فالكلب محتاج شروط ستة تعليمه بحيث إن أرسلته
يطيع أو زجرته ينزجر والأكل لا يعتاد لا ما يندر
وأن يكون مسلماً مرسله أو حكمه أو قاصداً يفعله
وأن يُسمي عند إرسال ولا يغيب حياً عنه حين يُقتل
[لو لم يسم ناسياً معتقداً وجوبها حل الذي تصيداً]^١
فإن يُسم واحداً وأرسلا سواء لم يكن له مُحللاً
وهكذا لو أن كلب كافر شاركه أو لا بقصد حاضراً
والسهم والسيف فكل ما قتل والرمح إن سقى الذي قد أرسل
وشرطه الإسلام أو بالحكم والخرق بالمعراض مثل السهم

والشَّروط الامتناع حتَّى لو قتل
لوقدَّه السيف بنصفين أكل
وإن تَخَصَّ الحركات شطره
حلَّ^٢ إذا ذكَّى وإن لم يستقر
ومن رمى صيداً وغيره قتل
وكسلها بجسده في الآله
إن كانت الحياة مستقره
بالكلب أو بالسهم فرخاً لم يحلَّ^١
تحرَّكاً أو سكناً فالكلَّ حلَّ
مما به الحياة مستقره
حلاً وما يقطعه الجبل حظه
حلَّ ولو لم يقصد الصيد بطل
فبالذكاة يدرك استحلاله
فيه وإلا فتحقق حظه

القول في الذَّبح وشرط الفاعل إسلامه ولو بغير كامل

وشرطه الحديد في اختياره
والشَّروط في الذَّبح لما عدا الأبل
القطع للحلقوم ثم المري
والشَّروط في المنحور طعن لبته
مستقياً فرضاً فلو أخلا
وبعده حركة الحي ولو
وكل ما يفري مع اضطرابه
من حيوان فهي بالتحرُّك حلَّ
ولو دجين محكماً للفري
وفيها استقباله لقبيلته
عمداً بقسم منها ما حلاً
ذنبه أو طرف عين ورووا

١ - بعد هذا البيت سقط بيت أنسى الشاعر إنشاءه، لأنَّ في متن النبصرة توجد قاعدة فرعية.
وهي:

ولورماه بسهم فتردى من جبل أو وقع في الماء فسات لم يحل
ويمكن أن يكون البيت الساقط كما أنشأه الأديب الفاضل المنداوي:

ولورماه فتردى من جبل أو غاص في الماء فسات لم يحل
٢ - ع: جاز.

قنّاعة بدمه المسفوح	فواحد يجرى في القسح
لوفقدا فيتة وتدبا	أن تربط الأربع إلا الذنبا
من بقر كذا ثلاث من غم	يطلق رجلاً ولباقها حرم
ويربط الأخفاف من إبل إلى	إباطها وللطير مرسلا
وما بسوق المسلمين يشتري	حل ذكي إن جهلت الخبرا
والذبح والتحر إذا تعدّرا	كالمتردّي أو كفحل البقرا
فاقتله بالسيف والرماح	أو غيرها وخذه بالجراح
إن خفت أن يتلف الذكاة	في السمك الإخراج والحياة
كذا الجراد والذبى ^١ حرام	وليس شرطاً فيها الإسلام
وكلما يحرق منه في الأجم	من قبل أن يؤخذ فالكحل حرم
والحمل أن يخرج به حياة	فالشرط في تحليله الذكاة
أو تمّ لكن لم تلجه الروح	فهو بذبوح أمه ذبيح

القول في أطعمة وأشربه ولكلّ منها قد ذكرنا أضربه

أولها حوت البحار تؤكل	ذوالفلس والظاني لا يُخلّل
ويُحرّم الجلال ^٢ حتى يُعلّفا	بطاهر يوماً وليلة كفى
ويُحرّم الجرّي و الضفادع	والسلحفات سرطان رابع
لا بأس بالكنعمت والطيران	منه كالا بلاميّ اربيان
والظمر أيضاً والزبيثا فهي لك	حلّ وما يوجد في جوف السمك

١ - الذبي: الجراد قبل أن يطير، أو أصغر ما يكون من الجراد. ٢ - أي: الذي يأكل العذرة.

إن كان حلاً لا كبطن الحيّة
 لم تنسلخ والبيض يتلوه وإن
 الثاني في البهائم البرّة
 وبقر الوحش وكبش الجبل
 وتكره الحمير والسبغال
 من المباح وهو ما غذاه^١
 إلا مع أستبرائها أيّاماً
 فالتوق أربعين يوماً والبقر
 ويكره الرّاضع خنزيراً وما
 وكلّ ذي ناب حرام كالأسد
 كأرنسب والقصب واليربوع
 والقمل والبق براغيث جمع
 كالصقر والبازي وما يصف
 وكلها ليس له صيصيّة^٢
 وهكذا الطاووس والجلال
 إلا بالاستبراء أمّا البط
 ويُحرّم الخفّاش والزنبور
 وبيض ما يحرم ثمّ المشتبه
 ويكره الغراب ثمّ الهدد
 كذا الشقراق كذا الصّوام
 إلا آتّي تسقط وهي حيّة
 عن اشتباه فحلاله الخشن
 يؤكل منها النعم الأهليّة
 وحر الوحش وغزلاً^٣ تأكّل
 والخيل ثمّ يُحرّم الجلال
 عذرة الإنسان لا سواه
 معلوفة بطاهر طعاماً
 عشرين يوماً والشياه بعشر
 يشته مع نسله قد حرّما
 وهكذا الثعلب والذي ورد
 والحشرات الحظر في الجميع
 والثالث الطير ويحرم السبع
 أكثر لا ما غالباً يدق
 قانصة حوصلة مروية
 ممّا ذكرنا أنّه حلال
 خمساً ثلاث في الدجاج الشرط
 كذا الذباب كلّهُ محظور
 ما طرفاه أختلفا لبأس به
 فاخنة قنبرة وصرد
 الرّابع الجامد والحرام

١- ع: غزلاً. م: مالا. ٢- ع: غذاه. م: عداه.

٣- شدّت اضطرراً لأجل الوزن.

من ذلك الميتة والأجزاء
 من طاهر الحياة صوف^١ وشعر
 والظلف والبيض أكتسى فوقاني
 ثم من الذبيحة المحرم
 وفرثه^٢ طحاله مثانته
 مشيمة التّخاع حديق وغدد
 وتحرم الأنجاس ثم العذرة
 والطين إلا تربة السّبط شفا
 وتكره الكلى وأذن القلب
 للمسكرات والعصير إن غلى
 ويحرم العلق وهو نجس
 من مائع وغيره وما وجد
 نجاسة تلقى وماها شمل^٣
 والدهن إن ينجس بشيء رسا
 وتحرم الأبوال كلّها عدا
 وتحرم الألبان ممّا يحرم
 يلق على الثيران فالذكي
 وإن ذكيّ وسواه أجتَمعا
 وبجاز أن يأكل حسب الآيه
 وتظهر الخمرة صارت خلّا
 منها ولكن خُلّلت أشياء
 ريش وقرن ثمّ عظم^٤ ووبر
 من قشره أنفحة الألبان
 قضيبه والأنثيان والدم
 وفرجه^٥ علباؤه مِرارته
 أشاجع خرزة الرّأس فقد
 وقطعة الحيّ غدت منبثّره
 حمّصة والسّم ممّا أتلفا
 الخامس المائع مثل الشرب
 والدم والفقاع خمرًا نزلّا
 ولو ببيض وكذا ما ينجس
 كالسّم والعسل فيه إن وُجد
 منه وحلّ ما عداه والمُحِلّ
 بجوازه إعلاق له تحت السما
 أبوال الابل للشّفاء وردا
 واللّحم إن ذكائه لا تُعلّم
 منقبض وميتة رخيّ
 وآتيسا عليه حرّما معا
 ما لم تحط بكراهة درايه
 إن كان ذاك بعلاج أولا

١- م: صوف. ٢- م: قرنه. ٣- م: فرخه. ٤- م: اشتمل. ٥- م: جوق.

ما لم تكن قد سبقت نجاسته
 بمسكرفذاك لا يصير
 أو كان ذاك الغلي بالنيران
 وجاز للمضطّر غير الباغي
 والعادي وهو قاطع للطريق
 وسنّ من قبل الطعام الغسل
 بيده اليمنى وغسل بعمد
 وجعله لرجله اليمنى على
 شيئاً على مائدة للمسكّر
 والرُّبُّ إن تشبّهت رائحته
 وإن غلى بنفسه العصير
 إلا إذا ما ذهب الثلثان
 أي خارج على الامام طاغي
 من الذي حرّم حفظ الرّمق
 لليد مع تسمية والأكل
 كذلك استلقاؤه والحمد
 يساره وحرّموا أن يأكلا
 وكثرة قاضية بالضرر



كتاب الميراث

القول في الميراث وهو بالنسب طوراً وطوراً يستحق بالتب

مراتب النسب في التعداد	ثلاثة مرتبة الأولاد
والأبوين فإذا أب ورث	حسب حوى الكل وللأم ثلث
إن ورثته وحدها والباقي	رد عليها وفي الاتفاق
بينها يكون ما يفضل له	وإن يكن زوج بهذي المسألة
أو زوجة حاز النصيب العالي	والأم ثلث وأبوه التالي
والابن يحوي المال بالكلية	وأثنان أو ما زاد بالسوية
والبنت وحدها لها التصف وما	يبقى لها رد وما زادهما
أو هن فالثلاثان والباقي يرد	والحكم في البنتين والجمع أتحد
وإن يكن قد خلف الإناثا	مع الذكور أقتسموا الميراثا
لذكر كحظ أنثيين	وأن يكون أحد أبوين
فالسدس أو كلاهما السدسان	وسوي الباقي على الذكران

وإن يكن فيهم إناث فالذكر
 عن واحد من أبويه^٢ ومعه
 فرضاً ورداً ولها الباقي كذا
 ومعها لو كان أبوان
 ثم لها فرضاً ورداً ما بقي
 ثلث وللبنتين والبنيات
 والنقص^٥ بالأزواج والزوجات
 إن خلف الميت أخاً وأختين
 مع أبوين حجبوا الأم^٦ سوى
 إن كانت الحجاب مسلمين
 منفصلين لأب أو لها
 شرط من الشروط^٨ زال الحجب
 فإن يسكن معهما أولاد
 نصفين والباقي لهم أو بنت
 والنصف للبنت وما بقي^٩ يرد
 وكل من مات ولم يترك ولد
 كانوا كابائهم وأستوجبا
 وفي أنضمام ولد البنت إلى

كالأثنتين وإذا المرء غير^١
 بنت حوى من التّراث ربعه
 والخمس مع بنتين^٣ أو ما فوق ذا
 فلها كذلك الخمسان
 ولها مع اثنتين فارتق^٤
 ثلثان بالفرض على ما يأتي
 فيها على البنت أو البنات
 أو أخوات أربعاً أو اثنتين
 سدسها والأب للباقي حوى
 غير ممالك وقائلين^٧
 والأب حي ومتى ما عدما
 ومعه الحصة سدس^٦ حسب
 فلها السدسان لا يزداد
 فلها الثلث كما قدمت
 على أب والبنت أرباعاً ورد
 لصلبه وثم أولاد الولد
 كل نصيب من به تقرّبا
 أولاد الابن في التّراث جُمعلا

١- أي: مضي. وفي م: عبر. ٢- م: أبوين. ٣- م: ثنتين. ٤- م: فائق.

٥- م: البعض. ٦- م: الارث. ٧- م:

ان كانت الوارث مسلمين غير ممالك وقائلين

٨- م: الحجب. ٩- م: ومعه الحصة سدس. ١٠- م: «ونفى ما» بدل «وما يقى».

نصيب ولد البنت منه الثلثان
ثم لأولاد أبنته الثلثان
يشاركون الأبوين كالولد
يرد كالبنت عليهم كانوا
وأحب أبنته الأكبر أثواب الجسد
إن لم يكن ذا سفه وفاسدا
وليقتض ما عليه من فوات
ثانية مرتبة الأجداد
والعقب أو أحد أبوين
فلأخ للأبوين المال
وإن يكن للأبوين أخت
التصف بالفرض ورد الباقي
وإن ترثه لها أختان
تسمية والثلث بالرد وإن
لذكر كائنين^٣ أما
فالتدس والباقي يرد وإذا
[فالثلث والباقي يرد والذكر
وعندما يعدم من تقربا
مقامهم ولم يكن مشاركا
وإن يكن جمع بين الإخوة

لذكر مثل نصيب الأنثى^١
لها نصيب وله مثلان
أقربهم يمنع منهم من بعد
من الإناث أو هم ذكرا
والسيف والمصحف خاتماً ليد
رأياً إذا خلف عنها زائدا
من الصيام ومن الصلاة
وإخوة مع عدم الأولاد
فلأرث للإخوة والجسدين
كذا إذا كثرت الرجال
فثلها فرضاً ورداً بنت^٢
لآية الأرحام باتفاق^٣
فصاعداً فلها الثلثان
كن ذكوراً أو إناثاً فاجتمعن
إن كان واحداً يخص الأم
فرضته اثنين وصاعداً كذا
في ذاك كالأنثى كذا كل ذكر^٤
بالأبوين قام من خص الأبا
وحكمهم حكمهم في ذالك
من أبويه وإليهم إخوة

١- م: فثلها زادوا فرضاً بنت. ٢- م: لآية: الأحسن بالإتفاق. ٣- م: كابتين.

٤- م: الذكر. ٥- م: في ذا كالانثى كذا والذكر. ٦- ليس في م.

بعض يخص الأم والبعض الأب
 وواحد الأم له السدس وإن
 يقسم في الذكور والإناث
 لمن يضم الأبوين اثنين
 [أو واحداً وهكذا لو انفرد
 مع إخوة الأم وإن كان الأولى
 مازاد أربعاً وأخماساً على
 للزوج والزوجة فيها الأعلى
 بالأبوين أو أب وكل جد
 وإن يذر جداً وجدة لأب
 وإن يكن قمرها بالأم
 وإن يكونا متخالفين
 فصاعداً ثلث وللذي اتصل
 نقص على من بأب تقرب
 وإن يجامع إخوة أجداد
 للأخ نسبة الجدود العاليه
 وولد الإخوة إن عد منا
 أجداده ينوب من تقرب
 وإن يكونوا قربوا بالأم
 ثالثة مرتبة الأعمام

فساقط من بأب تقرباً
 زاد على الواحد فالثلث إذن
 سوية وفاضل الميراث
 فصاعداً للأخ كالثنتين^١
 من قربه بالأب فرداً أو عدد^٢
 للأب أنثى أو إناث جملاً
 من بأب ومن بأُم وصلاً
 ويدخل التقص على من أدلى^٣
 أو جلة ترثه إذا انفرد
 فذكر بالأنثيين يُحتسب
 فالجدة كالجدة عند القسم
 وجدة الأم واحداً واثنين
 بالأب باقيه وفي الزوج دخل
 ويمنع الأبعد فيه الأقرب
 فالأخ كالجدة كذا الأولاد
 وجدة لأختيه^٤ مساويه
 والأخوات مثلهم يشركنا
 به على الكتاب^٥ إن كانوا لأب
 فرجل كامراً في السهم
 وهم مع الإخوال في المقام

١- م: كالثنتين. ٢- ليس في م. ٣- أي: تقرب. ٤- م: لاخته.

٥- أي: للذكر مثل حظ الأنثيين. (النساء / ١١ و ١٧٦)

وإنما يرث مع فقد الأول
كذلك لو كان عليه أزيدا
وفي اجتماعهم فورث عمة
فإن تفرقوا فسهم الواحد
على سواء ولذي الثَّقرَب
لو عدموا أمّا إذا ما وُجدوا
وإن يكن فرداً وإلاّ اقتسما^٣
فالخال يحوي المال والخالان
[فصاعداً وإن يكونوا اتفقوا
فالسدس للمدّلي^٥ بأمّ واحداً
على السَّواء وبأبوين
فصاعداً على السَّواء ويسقط
أما إذا ما عدم الذي اقترَب^٧
فإن يكن فارق عن أحوال
للخال أو أكثر أثني وذكر
وإن يكن تفرّق فقد غبر
والزوج والزوجة يأخذان
وثلث الأصل لذي الثَّقرَب
ويسقط المدلي إليه بالأب

فالعَم وحده له المال كمل
أو عَمّة وعمّتين صاعداً
من ماله مثلي^١ نصيب العمة
للأم سدس ثلث للزَّائد
بالأبوين ما بقي أو بأب
يسقط من إلى أب يستند^٢
لذكر مثل اثنتين أسهما
فصاعداً وخالة ثنتان
فبالسَّواء وإذا تفرقوا
والثلث لاثنين لها فصاعداً
بأبي التَّراث واحداً واثنين^٤
حيثُ من بأب يدني فقط
بالأبوين نأيه^٨ المدني بأب
مع العمومة فثلث المال
بأبيه للأعمام^{١٠} مثلها ذكر
ببسانه^{١١} فقس عليه ما غبر
سهمها الأعلى بلا نقصان
بالأم والبساق بأم وأب^{١٢}
حسب مع الحاوي كمال النسب

١- م: مثل. ٢- م: يشته. ٣- م: أقسما. ٤- ع: اثنين. ٥- أي: التقرب.

٦- ليس في م. ٧- م: تقرب. ٨- م: بانه. ع: بابيه. ٩- م: قبلت.

١٠- م: الأعمال. ١١- م: ببابه. ١٢- م: بأبوين ما بقي أو بأب.

لكنّه ينوبه لو فقد
قام مقامه كذاك الحال
ينوب كلّ منهم من تقرّب
إلا إذا كان أبن عمّ للأب
فالمال لابن العمّ دون العمّ
والأمر في خال أب وعمّه
مع عدم الأخوال والأعمام
وولد الأعمام والأخوال
تمنع أخوال أب وأمّ
وكلّ من جمع سببين
وإن يكن أحد سببياً
ثانيهما السبب وهو أئنان
فالأزواج يُعطى مع فقد الولد
تنصف الفرضان ثمّ إن نزل
وإن يكونا أنفردا ردّ على
وإن يكونا زوجتين صاعداً
ويسرثان دخلاً أو لاعداً
فشرطه الدخول أما لو قضى
ويثبت الميراث في الطلاق
ويرث الزوج من الأشياء
وهكذا في زوجة لها ولد

فإن يكن خلف عمّ ولدا
إن عدم الأعمام والأخوال
به ويمنع البعيد الأقرب
والأمّ مع عمّ يكون لأب
ذي الصورة اختصت بهذا الحكم
فصاعداً ومثله لأمه
كحالم في جملة الأحكام
لونزلوا في درج السّفال
كذاك أعما مها في الحكم
مشتريين ورث السّهمين
يمنع بعضاً فاقصر عليه
زوجيّة ثمّ الولاء ثان
والزوجة الرّبع فأما إن وُجدا
ولده كان كمن به اتّصل
زوج وفي الزوجة خلف نُقلا
فشركاء ناقصاً أو زائداً
من كان في مرضه قد عقدا
قبل فلا إرث ولا مهر آتضى
إن كان رجعيّاً بالاتّفاق
جميعها من غير ما استثناء
منه وتُمنع العقار إن فُقد

والأرض بل من قيمة الآلات
أما الولاء فله أقسام
أولها العتق وكلّ معتق
تبرّعاً إلا إذا تبرّأ
بشرط فقد نسب وتشرك
وإن يكن لمعتق تعدّد
ترثه أولاده الذكور
وإن يكونوا فُقدوا فالعصبه
للعصبات دون ولدها ولا
ومنعوا من بيعه وهبته
ورثها أنجرّ مثال الجرّ
أبوه رقّ فولاء الحنظل
به إلى سيّده ينجرّ
فيه إلى عصبه المولى ولو
فضامن وبعده الإمام
إن ترك اثنين^٢ ومات المعتق
شارك الابن الحيّ في الميراث
ثاني^٣ ولّاء ضامن الجريره
مشتراطاً ولأوه عليه
بنسب أو معتق ويشترك

والطوب والأشجار والنخلات
ثلاثة كلّ له أحكام
فإنه يرث مال المعتق
من الجريرة فذاك يبرأ
زوجته والزّوج فيما يترك^١
تشاركوا وإن يمت فأجود
وأبواه فهو المشهور
وإن يكن أنثى فإن أقربه
للقرب بالأم نصيب في الولا
وشرطه في البيع عند صفقته
في أحلها معتقة بجرّ^٢
لمعتق الأمّ وعتق البعل
ولأوه فإن يمت فالأمر
فقدن فالمولى لهم وإن نووا
وما لمولاهما به إمام
ثم قضى ابن ثمّ مات المعتق
من ترك الميّت من الوراث
ومن توالى كافلاً شروره^٥
مع فقد كلّ منتبّه إليه
مع أحد الزوجين فيما قد ترك

١- م: يشترك. ٢- ع: فخر. ٣- ع: ابنين. ٤- م: صان.

٥- م: ومن تولى كافراً شروره.

وهو من الإمام حسب أولى
إرث ولا يضمن إلا سائبه
وكل من ليس سواه وارثه
ومع فقد كل من يناسبه
يصنع فيه ما يشاء ونقل
ذلك في الفقير في بلدائه
أما إذا غاب الإمام قسماً
لكنته لا يتعدى المولى
كالمعتقين في الرقاب الواجبه
ثم الولاء للإمام ثالثه
وارثه الإمام أو مساببه^١
أن أمير المؤمنين قد جعل
وضعفاء الحال من جيرانه
في الفقراء حسب ما قد رسماً

القول فيما يمنع الميراثا كفر وقتل رقبهم ثلاثا

فيمنع الكافر إرث المسلم
ولو قريباً فابن عم مسلم
[ومع فقد المسلم الإمام
أيضاً ويمنعونه من شركته
شاركهم إن كان بالسويته
وإن يكن وارثه فرداً فإ
والمسلمون يتوارثون
كذلك الكفار^٤ ديسن واحد
ومن يكن عن فطرة يرتد
دون الذي به إليه ينتمي
أولى من ابن كافر بل يحرم^٢
بل ترث الكفرة الإسلام^٣
وإن يكن أسلم قبل قسمته
وجازاً إن خص بأولويه
لكافر إرث إذا ما أسلم
ولو برأي متخالفينا
ولو طرا في الملل التباعد
يقتل كذا زوجته تعتد

١ - م: لائبه. ٢ - م: فليحرم. ٣ - ليس في م.

٤ - جاز الشئ: إذا جمعه؛ والمعنى: وأخذ الجميع إن كان أولى. ٥ - م: الكافر.

للموت من رذته وتوبته وإن هو أرتد لسغير فطره وإن أبي يُقتل وأما العدة والمال لا يقسم إلا أن قتل وحال ما ترتد أنثى حبست ولو عن الفطرة كان كفرها لا يرث المرتدة إلا المسلم لو لم يكن خلف إلا كافرا وهكذا المسلم لومات وما والقتل إما أن يكون عمدا فيمنع الأول بالإطلاق ويرث المقتول غير من قتل إن فقدوا فللإمام وجبا بالأب والأب والذكوان والإناث وفي آلي بأكفه تقربا لو عدم الوارث للمقتول فللإمام القتل أو أخذ الدية وحكمها كالشركات تُقضى وليس للثنيان منع الوارث الثالث الرق وذاك مانع

لا غية وقُسمت تركته فليستب بالتوب يحو كفره فكالطلاق من أوان الرقة وإن يكرر أربعاً فالقتل حل وعند أوقات الصلاة ضربت حتى تتوب فيزول إصرها^١ وهو لكل كافر محرّم^٢ كان الثراث للإمام صائرا له سوى المرتدة منه حرما ظلما وإما خطأ لا قصدا والثاني من ديته لا الباقي ولو بعيدا منه أو به اتصل ويرث الدية من تقربا والزوج والزوجة كالميراث قولان والمنع أراه أقربا عمدا بشرط الظلم للمقتيل وما له في قولنا أن يعفيه منها الديون والوصايا تمضي^٣ للدين من قبل الغريم العايب في الطرفين وهو إن يجامع

١ - م: قسمة. ٢ - م: يمحي. ٣ - م: وإن يكن عن رابع. ٤ - م: ضربها.

٥ - م: فليحرم.

حرّاً يكون المال للحرّ فقد
والرقّ إن أُعتق قبل قسمته
وإن يكن وارثه فرداً فلا
إن لم يكن وارث ميت إلا
ليقبض القيمة ممّا خلفا
إن كانت القيمة فوق ما ترك
ووارث المملوك مولاه إذا
مدبر مكاتب أم ولد

ولو غدا الرق قريباً أو بعد
شارك أوحاز بحسب حالته^١
يعتد في^٢ الميراث عتق حصلا
رقّ سواء جاز جبراً^٣ المولى
للعتق ثم إرث ما تخلفا
فليس بالواجب ثم أن يفك
قلنا بأن العبد مالك كذا
إلا الذي أطلق إن كان نقد^٤

القول في مخارج السهام والضرب والقسمة والأحكام

فالتصيف من اثنين والثلاثان
والربع من أربعة والسادس من
وإن يكن في الفرض ربع وسدس
والثمن من عشرين بعد أربعة
فالوجه ضرب عدد منكسر
[بينهما وفق كأبوين مئ
فاضربه في عدد ذاك المنكسر
وإن تكن قصرت الفريضة

والتسعة من ثلاثة سيان
ست كذا الثمان مخرج الثمن
فهو من اثني عشر ثم السدس
وربما ينكسر الفرض معه
في أصل ذاك الفرض إن لم يظهر^٥
خمس بنات فإذا الوفق جمع
مثل البنات الست مع قد ذكر^٦
بالزوج أو بزوجة مفروضه

١- م: عادته. ٢- ع: يفيد. ٣- ع: خير. ٤- م: فقد.

٥- م: مثل البنات الست مع من قد ذكر. ٦- ليس في م.

فالتقص للمبنت أو البنات	كذا علي أخت وأخوات
للأبوين أو أب وإن يزد	فلسوى الزوجين والأُم ترد
محجوبة بإخوة وذو السبب ^١	لا يستحق الرد مع من قد ضرب
بالتسبين ثم بعض الورثة	لومات قبل قسمة عن ورثه
مغايرين فاضرب الوفق من آل	فريضة الأخرى في الأولى كالأول
أو لم يكن هناك وفق فاضرب	ثانية في أصل الأولى وتصب ^٢

القول في إرث بني اللعان والحمل والمفقود وآبن الزان

أولها ترثه والصدته	ومن بها إليه كائنت قريته
والزوج والزوجة والأولاد	وهو كذا يرثهم إن بادوا
ولا تورثاً إذا خلا أبنا	لنفيه ^٣ أو من به تقربا
فإن يذر إخوة الأبوين	وإخوة الأُم فسوددين
في إرثه وولد الزنا فلا	يرثه أبوه والأُم ولا
من بها قريته إليه	وإرثهم محرم عليه
بل هو والولد والزوجان	دون سواهم يتورثان
إن لم يكونوا فالإمام الوارث	والحمل إن سقط حيًا يرث
أولا فلا وقبل وضع يُعزل	نصيب اثنين احتياطاً يُجعل ^٤
وأعط ذا الفرض النصيب الأدنى ^٥	ودية الجنين حيّ بحبا
لأبويه أو لسن تقربا	بالأبوين أو يختص الأبا

١-ع: ذو السبب. ٢-م: انصب. ٣-م: لنفسه. ٤-ع: يفعل. ٥-م: الأولى.

وأصبر على المفقود حتى يمضي عمر عليه بالمهمات يقضي
أو غالباً ثم أقسم الأموال كما إذا حققت الانتفالا^١

القول في بيان إرث الخنثى من ضم فرجي ذكر وأنثى

ورث بالأسبق بالبول ومع تسوية أيهما بعد أنقطع
وإن تساويا فنصف رجل ونصف أنثى سهم خنثى مشكل
وإن يخلف ولدين خنثى وذكراً فافرضه طوراً أنثى
وافرضه طوراً ذكراً ثم أضرب كل فريضة في الأخرى وأحسب
جملته اثني عشر للخنثى خمس وللذكر سبع إرثا
وإن يخلف مع خنثى أنثى عكست فالسبع إذن للخنثى
وإن أتى الخنثى بها مقروناً بابن وبنت فن أربعينا
ومن أتى ليس له الفرجان فقرة ومن له رأسان
أو بستان فوق حق واحد يعتبران بالصياح الوارد
في الثوم إن ينتبه الرأسان فواحد^٢ [أ] ولا فذان^٣ اثنيان

القول في بيان إرث الفرقى ومن يهدم فتلوا أو خنقا

وهؤلاء يتوارثونا والشرط فيهم متوارثينا

١ - انقل من الأمر: نبراً منه. وفي ع: انتقلا. ٢ - ع: فواحداً.

٣ - م: «إلا فذاك» بدل «أولا فذان».

وكسوتهم أو بعضهم ذامال وهل يخص دين هذا الحكم ومع تكامل الشروط فليرث وقُدِّم الأضعف في الإرث كما ولده قبل^٢ أبيه فانتقل موت أبيه^٣ ثانياً فانتقلا وانتقل التصيب من كلٍّ إلى لواحد^٤ مال فماله أنتقل وإن يميت من غير وارث رجع

وأشتبه الآخر والأولي^١ أو مطلقاً فيه خلاف جَمَ كلٌّ من الآخر لا ممّا ورث لو غرق أبن وأب قد عدما إلى أب نصيبه ثم حصل نصيبه من ماله لا بماتلاً وارثه والآخران^٥ مثلاً لو ارث الآخر حسب إن حصل ميراثه إلى الإمام المتبّع

القول في إرث المجوس بالنسب صحيحه وفاسد وبالسبب

على خلاف فلوائه ترك وإن فرضنا فيها ما يمتنع كالبنات وهي الأخت فالبنات فقط

أما هي الزوجة فالإرث^٦ أشرك ورث بالمانع لا ما يُمتنع^٧ إذا اعتبار الأخت مع بنت سقط

١- م: بالاول. ٢- م: بعد. ٣- م: موته ابنه. ٤- ع: الاخوان.

٥- ع: أو أحد. ٦- م: فالأب. ٧- م: فالمنع.



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

كتاب القضاء

القول في القضاء والأحكام شرط القضا الإذن من الإمام

والعلم والتكليف والایمان	والضبط والتذكير والإتقان
لوجه فتياه فلا يقلد	عدالة طهارة في المولد
وينفذ الحكم من الفقيه	في غيبة مع الشروط فيه
ونُذِب الإعلان في القُدم	لينتهي العلم إلى المظلوم
وأنه يجلس في وسط البلد	مستدبر القبلة حيث ما قعد ^١
مستخرجاً ما كان في الحزون	من حجج معتبر السجون
وموجب السجن وعند الثُّمّة	يفرق الشهود حتى يعلمه
كذلك الخوض مع الأفاضل	ويكره القضاء عند شاغل
بالجوع والعطش أو بالغضب ^٢	والهم والأفراج أو بالنصب
كذا اتّخاذ حاجب وقت القضا	كذلك تعيين شهود تُرتضى
وأنه يشفع للغريم	ليسقط الحق عن الخصوم

١ - م: «يتعد» بدل «ما قعد». ٢ - م: بالغصب.

وجاز للإمام حكم العلم
 وفي انتفاء علمه بالبينه
 أو أن يُزكّوا ويصحّ مجملًا
 والجرح إن تعارضاً يُقدّم
 مع حكمه بالحقّ ثم إن طلب
 إلاّ إلى إحضار غير البرّزة^١
 فينفذ^٢ القاضي إليها حكم
 وواجب تسوية الخصوم
 واللمح والإنصاف ثم العدل
 عن مجلس الكافر أو أن يقعدا
 ولا يلقّنه ومن من تقدّما
 وإن يفوها بالدعاوى دفعه^٣
 فإن أقرّ خصمه غتارا
 وإن أبى غزيمه فليحبسه
 وإن يرد إثبات حقّ أثبته
 أو بعد أن يعرفه عدلان
 وإن يكن قد ادّعى الإعسارا
 أولا فلا بد من الشّهاده
 أو كان مالا أصلها وإلاّ

ولسواه في حقوق الخصم
 إن علم العدالة المبيّنه
 خلاف جرح شرطه مفضلا
 ثم يعاد رشوة ويحرم
 مطالب إحضار خصم فليجب
 أو مُدني^٤ عُرف منه عجزه
 يقضي بحقّ ثم يمضي ما حَكَم
 في اللفظ والمكان والتّسليم
 في الحكم والمسلم جازيعلو
 مع قيام كافر قد وردا
 بذكر دعواه ففها قُدّما
 فمن على اليمين أرعى^٥ سمعه
 مكلفاً ألزمه إقرارا
 إن كان خصمه له أتمسه
 إن حقق أسماً نسباً معرفته
 أو تشهد الحلية^٦ بالعرفان
 وثبتت دعواه فالإنظارا
 إن كان معروفاً بمال عاده
 فاقبل له مع اليمين القولا

١ - أي: التي لا تبرز إلى الرجال؛ أي: المخدرة. ٢ - أي: المريض. ٣ - م: فينقل.

٤ - من فاه يفوه؛ أي: إذا ادّعى دفعة. ٥ - م: دعوة. ٦ - م: ادّعى.

٧ - الحلية من الرجل: صفته وخلقه وصورته.

وإن يكن أنكر ما أدعاه^١ فإن يقم قائلها بالحكم ولم يجز إحلافه إلا إذا أوأحلف الحاكم لا اعتداد^٢ فإن أبى وردّها فالمدعي وإن أبى ولم يردّ بل نكل ومع يمين منكر لم يُسمع إلا مع الإكذاب والقصاص^٣ أمّا الشهادات على الميت فلا على البقا ومنكر إذا سكت توصل القاضي إلى إقراره وإن يرد مترجماً فالواحد^٤ حتّى يحيب^٥ وسوى أسمائه إلا لذميّ رآه أردعاه^٦ ويستحبّ عندها أن يعطا إن بلغ القدر نصاب القطع وبالمكان والزمان وكفى ويحلف الأخرس بالإشارة ولا يمين في سوى ديوانه ثمّ على القطع يكون إلا

تُطلّب شهوده على دعواه^٧ أولاً له استيفاً^٨ يمين الخصم طلبها الخصم فإن بها ابتدا بها ومع طلبه تعتاد مع اليمين مُثبت ما يدعي رُدّت فإن نكل فيها بطل من بعدها بيّنة للمدعي من بعدها ليس به خلاص^٩ بُدّ له من اليمين مكمل لا فة قد منعتَه فصمت بما به يُعرف أو إنكاره لم يكفّه ويُحبّس المعاند سبحانه^{١٠} لم يغن^{١١} في إيلائه إحلافه بدينه قد شرعاً مبالغاً مخوّفاً مغلظاً فصاعداً بقوله والردع^{١٢} والله ما في ذمتي له كذا فإنها نابت عن العبارة أي مجلس القضاء مع إمكانه إن كان ذلك لسواه فبعلا

١- م: استبقا. ٢- م: فالولد. ٣- م: بحيث. ع: يحيب. ٤- م: شيخه.

٥- م: لم يقر. ٦- م: إذ رعى. ٧- م: الذرع.

فنه بانتفاء علم فاقنع^١
 إذا ادعى الإقباض أو إبراء^٢
 ولا أتى مع عدم العلم ولا
 ويقبل العدل مع اليقين
 لا في الهلال والطلاق وردا
 بالحكم عند حاكم عدلان
 والمدعي من شرطه دعواه
 كمن له ولاية عنه بما
 وجوزوا أنتزاعه للعين
 وعدم الشهود والبذل^٣ ولا
 ومدع ما لا يد عليه
 وأحكم على الغائب بالشهود
 لكن إذا سلمه بالبينة
 ولو تنازع الغريمان بما
 على السواء ولكل واحد
 وإن يكن في يد شخص منها
 أو ثالث فهو لمن يصدق
 لكن للآخر أن يحلفه
 وجائز إحلاف كل صاحبه
 بقي في يديه والزوجان

وربما صار الجحود يدعي
 وفي الحدود خلف ما قد جاء
 ليثبت المال لزيد مثلا
 إذا بدا في المال والديون
 ولا القصاص وإذا ما شهدا
 فلينفذ الشرعي ذاك الثان
 لنفسه أو من جرى مجراه
 يملك والتكليف شرط علما
 وهكذا مع جحده^٤ للدين
 يجوز إن وجدها أو بدلا
 ولا نزاع سلموا إليه
 وأقضى الديون عنه بالموجود
 فاطلب من الخصم كفيلاً ضمنه
 يداها عليه كان لها
 إذ ذاك إحلاف الغريم الجاحد
 فهو له لكن إذا ما أقسم
 دون الذي الثالث لا يوافقه
 فإن يكن صدق كلاً^٥ نصفه
 أما إذا الثالث كلاً كذبه
 متاع بيت يتداعيان

١- م: قاطع. ٢- م: والإبراء. ٣- م: حجة. ٤- م: للبدل. ٥- م: كلامه.

قيل لكل فيه وكلما
 وقال في المبسوط حيث عدما
 أمّا إذا تعارضت شهود
 إلّا إذا انفردت بالسبب^٢
 إن شهدا بسببين حكما
 وإن يكن في يد ثالث حكم
 فإن تساويا فكل من قرع
 وإن هما فترأى من الأليّه^٥
 يصلح للتوعين فهو لها
 بيّنة روي^١ بدين قسا
 فشاهد الداخل لا يفيد
 فليقض لسدّ داخل بالمسبب
 لخارج والشابثان^٣ أقتسما
 بأعدل فأكثر إذا علم
 يحلف أو غرمه إن امتنع
 قسمته بينهما سوّيه

القول في الشاهد أما صفته فخمسة تكليفه عدالته

إيمانه طهارة الولاده
 ويقبل ابن العشر في الكلام
 بشرط الاتفاق في القضية
 مع عدم المسلم ثمّ منعا
 ويمنع الشريك للمشاركة
 كذلك الوكيل والوصي
 كذا العدو وشهادة الولد
 وجاز كل منها للثاني
 [لا يقبل العبد على مولاه
 مع انتفاء تهمة الشهاده
 مع عدم الجمع على الحرام
 ويقبل الذمي في الوصيه
 شهادة الفاسق حتى يقلعا
 لا مطلقاً بل خصّ بالمشارك
 ما فيه كل منها ولي
 على أب والعكس فيه لا يرد
 كذلك الزوجان يقبلان
 وأختلف الأصحاب في سواء

أما إذا أعتق فهو يجري
يقبل إن أقام مَنْ تَحْمَلَا
لا يقبل الشاهد لو تبرّعا
كذلك الطلاق والحدود
لكن إذا كنّ مع الرجال
لكنهنّ وإن أنفردنا
مثل الخفي من عيسوهنا
في ربع ميراث الذي استهلا^٤
وليس للشاهد أن يقيا
وليس يكفي رؤية الحفظ بلا
والملك يكفي فيه للشهادة
ويثبت النسب والوقفية^٥
لو سمع الإقرار فليقم بها
ويحرم الكتمان بعد العلم
ولو دعي^٦ الشاهد للتحمّل
لكنّا فرض كفاية ولا
إلا إذا عرفه عدلان
وأقبل شهادة على الشهود
ولا يجوز أقلّ من عدلين

على الموالي ولهم كالحر
مع مانع من بعد أن يزبلا^١
وقولهن في الهلال مُنعاً^٢
ولو مع الرجال بل مردود
قيلن في الحقوق والأموال
في عُذرة^٣ وشبهها يقبلنا
وهكذا قابلية منهنّا
وأمرأة ربع الوصايا أصلاً
إلا بما كان به عليا
ذكر وإن أقام عدل مثلاً
تصرف الملاك حسب العادة
والملك بالسمع والزوجية
عليه قال أشهد على أوبها
مع انتفاء ضرر بظلم
فلا امتناع عنه لم يحلّل
يشهد إنسان على من جهلا
وينظر^٧ المرأة شاهدان
في الدّين والحقوق لا الحدود
فيها على أصل من الأصليين

١- ليس في م. ٢- م: جمع. ٣- العذرة: البكارة.

٤- الاستهلال: رفع الصوت بالبكاء والصياح عند الولادة. ٥- م: ويثبت السبب في الوقفية.

٦- م: دعا. ٧- م: تبطل.

وهكذا لو شهد اثنان على
 وإنما تُقبَّل لو تعدّرا
 شاهد أصل قبل حكم بطلت
 إن رجعا وحاكم ما حكما
 لو ثبت الزور استعدنا الأعيان
 وشاهد الأصل إذا توهّما
 أو زعما أنّهما تعمّدا
 أو بعضهم وردّ بعض ما وجب
 [وإن يقل ذلك بعضهم يرد
 واقتصّ منهم وإذا ما قالوا
 لو شهدا بسرقة فقطععا
 واعتذرا بالوهم ثمّ شهدا
 ولم يؤثر في الغريم الآخر
 وواجب شهرة ذي التزوير
 كلّ من الأصلين حسب قبلا
 شاهد أصل ومضى ما أنكرا
 كذا إذا ثالثة كانت لغت
 فانقضه لا من بعده بل غرما
 ولو تعدّرت بحال ضمنا
 قالوا شهدنا مع قصاص غرما
 مع القصاص أقتصّ منهم قودا
 وتمّ الولي إن فضلا حسب^١
 عليهم الولي إن كان يزد^٢
 أخطأت أدّى قدر ما قدنالا
 من شهدا عليه ثمّ رجعا
 على سواء غرما تلك اليد
 قولها للاختلال الظاهر
 وما يرى الإمام من تعزير

القول في حدة الزنا وبثبته

إن غاب في فرج النساء حشفته

من غير عقد قبلا أو دبرا
 بشرط أن يكون ذاك الزاني
 لا مكرها ولا يفيد العقد
 أو شبهة أو كان ملكا يُشترى
 مكلفا يعلم بالعصيان
 على حرام عالمأ والحد

عليه لو واقع أمّا لو خبت^١ حُذت^٢ وإن هو آدعى الزوجية
لسقط الحد ولو تزوجا حُذ مع الدخول بل لو آدعى
ولو زنى الأعمى لُحذ إن رُفِع^٣ يثبتته إقراره اختياراً
أو شهدت أربعة ثقات فالجلد دون الرّجم أمّا الفرد^٤
وهكذا لو نقص الشهود بشرط أن يشاهدوا تعييناً
لو شاهدوا العناق والتقبيلاً ليثبت التعزير والإقرار
يسقطه لا بموجب للجلد إن يثبت^٥ المقرّ فالإمام
وبالشهود تجب الإقامة ويقتل الزّاني بذات محرم
أو زوجة الوالد^٦ والنّقي عبداً وحرّاً مسلماً وكافراً
وهو الذي له بعقد دائم إليه أجنبية تشبهت
أو ما يجوز شبهة خفيّة معتدّة أجلها ما خرجا
جهالة وأحتملت ليُسَمَّعا^٧ بغير شبهة ومعها أرتفع
من أهله أربعة مراراً وتأنق الأفعال والصفات
مع النّساء وإن كثرن حُدوا عن أربع فكلّهم محدود
كالميل في المكحل لا تخميناً حسب أو التّفخيذ والتعليلا
بموجب للرّجم فالإنكار فذاك ما عنه له من بدّ
له قبول وله أنتقام وقبلها تُحتمّ السّلامه^٨
من نسب أو مرضع محرم مسلمة والمكره الغصبي^٩
ومحصناً يكون أو مغايراً فرج يغاديه غدو حاكم

١- م: «دنت». وكلاهما صحيح. ٢- م: حدث. ٣- م: لسمعا. ٤- م: وقع.

٥- م: ما انفردوا. ٦- ع: ثبت. ٧- ع: وقبلها يُحتمّ بالسّلامه. ٨- م: الولد.

٩- ع: العصي.

وهكذا بالملك أتما من زنا
مكلفين حدة ثم رُجِمَا
فالحدة حسب وكذلك الحكم
[من بعد جلد مائة والخالع
حتى يطاء زوجته والعبد
مكاتب بعد أداء^٢ الجعل
تُحْدَت وبالمجنون فهي تُرْجَمُ
بل مائة تجلد فهو الحدة
عن مصره وأمرأة أورق^٣
[فإن زنا من بعد أن يُحْدَا
فإن زنا من بعد حدين قُتِلَ^٤
كذلك المرأة أتما الرِّقُّ
أُحْصِيْنَ أَوْ لَا فَسَهْمَا سَوَاء
والقتل في ثامنه أو تاسعه
وللإمام حدة أهل الذمة
ولا تُحْدَ حامل حتى تضع
ومستحاضة وتُرْجَمَانِ^٥
بالضغث^٦ فيه مائة والفرد^٧

بغير من قلنا وكان محصنا
أتما بمن تكليفها قد عدما
في امرأة إن أحصنت فالرجم
ليس عليه الرجم إذ يراجع^٨
أعتق إلا أن يطاها بعد
ولو زنت محصنة بطفل
ومن عدا المحصن ليس يُرْجَمُ
وحلق رأس ثم عاماً طرد
لا غربة عليها أو حلق
كُرِّرَ أتما قبله قَفَرْدَا^٩
وقيل في رابعة وقد قيل^{١٠}
يُجْلَدُ خَمْسِينَ وَلَيْسَ فَرْقُ
وتستوي العبيد والإماء
إن كُرِّرَ الحدة بكل واقعه
وإن يشاردة إليهم حكمه
ويُظْمَرُ الظفل كذلك ذو الوجد
وإن رأى التعجيل يُضْرَبَانِ
مجزية ولا يقام الحدة

١- ليس في م. ٢- م: ادعاء. ٣- ليس في م. ٤- م: قبل. ٥- م: قتل.

٦- م: ويسرى العبد. ٧- م: يرحمان.

٨- الضغث: كل ما طمع وقبض عليه يجمع الكف ونحوه. وفي م: بالضعف.

٩- يعني: دفعة.

في الحرّ والبرد الشديدين ولا
 مُلتجئ إلى شريف الحرم
 ومشرب حتى يقيم الحد
 ومن عليه الجلد والرجم معا
 ويُدفن المرجوم للرجم إلى
 أعيد في الشهود لا الإقرار
 ويبدأ الشهود إذ يقيم
 وجلسه مجرداً أشده^٢
 وإن تُحدّ امرأة فلتقعد
 ومنّ على الحرة ينكح الأمه
 فثمن حدّ ويزاد الزاني
 أرض العدوّ ولا يقيموه على^١
 لكن عليه ضيقوا في المطعم
 ومن زنا فيه به يُحدّ
 يُبدأ بالجلد لكي يجتمعا
 حقويه صدرها فأما ولي^١
 بشرط أن يصاب بالأحجار
 رجماً وفي الإقرار فالإمام
 ويثقي^٣ الوجه ويضرب جسده^٤
 مربوطة ثيابها^٥ وتجلّد
 ووطنها من قبل إذن المسلمه
 لشرف الزمان والمكان

القول في اللواط والقياده والسحق فاللواط في الشهاده

مثل الزنا ويُقتل الموقب أو
 أو أحرقوه والإمام جازله
 ويستوي اللواط بالأطفال
 ولو عكسنا قُتل العقّال^٦
 والعبد إن لاط به مولاه
 يُرجم أو من شاق له رموا
 إحراقه لو بسواه قتله
 وبالمجانين وذوي الكمال^٧
 وأدب المجنون والأطفال
 يُقتل ما لم يدع الإكراه

١- ع: والا. م: ولا. ٢- م: أشده. ٣- ع: يثقي. ٤- ع: وحده.

٥- م: مربطة بناتها. ٦- ذوي الجهال. ٧- م: الفعال.

لولا ط ذمتي بمسلم قُتِل
يُقْتَل إن أوقب ثم الفاعل
حرّاً وعبداً فاعلاً مفعولاً
إن كُرِّر الحَدّ وكلّ اثنين
هم أجانبان يعزّروننا
من الثلاثين ولو تكرّرا
قليل ومن يقبَل الغلاما
ويثبت السّحق يثبت الزّنا
عليها أحرارهنّ والإما
وكُرِّر الحَدّ ثلاثاً قُتِل
قبل الشّهود كاللّواط ثم لا
وإن تجددتّين في إزار
[ثلاثة من بعد تعزيرين
خمساً وسبعين وحلق الرّاس
حرّاً وعبداً كافراً ومسلماً
ويثبت الحَدّ بشاهدين
أوقب أولاً والذي به فعل
لاموقباً يُجلّد وهو مائل
وكان في رابعة مقتولاً
حشوا إزاراً متعزّدين
معاً إلى التسعة والتّسعين
ثلاثة خُذّا وإلا عُزّرا^٢
بشهوة يُعزّر أنتقاماً
وفيه جلد مائة قد عُيّنَا
ولو تكرّر السّحاق منها
في أربع وإن يتوبا قُبِلَا^٣
يسقط بَعْدُ أن يقام أولاً
عزّرها والحَدّ في التّكرار
ويُجلّد القوّاد بين اثنين^٤
والنّفي والشّهرة بين النّاس
ونفيها وجزّها قد حُرّما
أو أنّه يقرّر مرتين

القول في القذف وفيه الجلد حتماً ثمانون فذاك الحَدّ

والشرط في قاذفه التّكليف كذاك مع إسلامه مقذوف

١- م: حشوا إزارا ٢- ع: ثلاثة ومرتين عُرّرا. ٣- م: قتلا. ٤- ليس في م.

حرّاً عفيفاً قوله تصرّحاً
 في دبره أو لائط أوزان
 إن علم القاذف ما يؤدي
 أو بعد الاعتراف أنكر الولد
 أو قال لابن يابن زانيين
 وهكذا يا زوجها أو يا أبا
 ولو يكون كافراً من كافره
 زانية أمك فالتّعزير
 كذا فلان بك لاط أوزنا
 وكلّما به استخف المسلم
 كمن يقول لم أجذك عذراً
 أو فاسق لغير معلّن كذا
 وقاذف المجنون والكفار
 بآئه زان وقذف الوالد
 إذا أتوا به جميعاً حدّاً
 ويثبت القذف بشاهدين
 [والطفل والمجنون يقذفان
 والحد مورث^٨ عدا الزوجيّة
 طلبه أصلاً ولو تكرّرا
 يازان يا لائط يا منكوحاً
 أنت أتى^١ بسأيتا لسان
 والحرّ في طرفه كالعبد
 أو قال لست لأبيك فليحد^٢
 للأبوين الحدّ مسلمين
 أو يا أخا فحضمه^٣ من نسا
 ومن يقل للمسلم ابن الكافره
 وبفلان لطت فالتكرير
 أو قد زنيت بسعاد أقرنا^٤
 ففيه تعزير على من يشتم
 لعرسه أو أنت تحسوه^٥ الخمر^٦
 بأمك احتلمت في حكم الكرى
 والطفل والرقّ وذو أشتهار
 ولسده وقذف غير واحد
 وإن تفرّقوا فكلّ حدّاً
 عدلين والإقرار مرتين
 من قد ذكرناه يعزّزان^٧
 ولو عفا البعض فلبقيّه
 فاقتلته في رابعة إن كرّرا

١ - كلتا النسختين: أبي. ٢ - م: لا يحد. ٣ - م: فخصه.

٤ - م: أو قد زنيت بفلان أقرنا. ٥ - م: تحسوه. ع: تحسوا. ٦ - ع: تخمرا.

٧ - ليس في م. ٨ - م: موقوف.

وَعُزِّرَ الْإِثْنَانِ لَوْتَقَاذِفَا وَيُقْتَلُ الَّذِي يَسُبُّ الْمُصْطَفَى
أَوْ وَاحِدًا مِنْ جَمَلَةِ الْأَثَمَةِ فَقَدْ أَجِزَ لْجَمِيعِ الْأُمَمِ
إِنْ ظَفَرُوا أَنْ يَقْتُلُوهُ سِرًّا إِنْ أَمِنُوا عَقِيبَ ذَاكَ الضَّرَا
وَمَذْعِي نَبْوَةٍ وَمِنْ بَدَا تَكْذِيبِهِ مَحْمَدًا بَعْدَ الْهُدَى
وَالشَّاحِرِ الْمُسْلِمِ أَمَّا الْكَافِرُ فَوَاجِبٌ تَعْزِيرُهُ لَوْ يَسْحَرُ^١

القول في بيان حدة المسكر جلد ثمانين على مخير

مَكَلَّفَ وَعَالَمٌ بِالْحَظَرِ^٢ ضَرْبًا عَلَى الْكَتْفَيْنِ ثُمَّ الظَّهْرِ
لَا وَجْهَهُ وَفَرْجَهُ مَضْبُوقًا^٣ عُزْرَانِ حَرًّا كَانَ أَوْ رَقِيقًا
وَزَاهِرَ الْكُفْرِ فِي التَّكْرِيرِ^٤ يُقْتَلُ فِي رَابِعَةِ الْخُمُورِ
إِنْ حُدَّ فِي ثَلَاثَةٍ وَمِنْ شَرَبِ خَرًّا بِالْإِسْتِحْلَالِ مَرْتَدًّا حُسْبِ
وَمُسْتَحَلٍّ غَيْرِهِ يُحَدَّ^٥ وَمُسْتَحَلٍّ بِبَيْعِهَا مَرْتَدًّا
إِنْ لَمْ يَتَبَّ فَالْقَتْلُ قَدْ تَقَرَّرَا وَكُلٌّ مِنْ بَاعِ سِوَاهَا عُزْرَا
وَإِنْ يَتَبَّ قَبْلَ الشَّهَادَةِ يُقْبَلُ^٥ وَبَعْدَهَا فَالْحَدُّ حَتْمًا يُفْعَلُ
أَمَّا الَّذِي تَابَ مَعَ الْإِقْرَارِ مِنْ أَهْلِهِ كَالْقَذْفِ^٦ وَالْإِنْظَارِ
وَمِنْ جَسَا الْمُسْكَرِ وَهُوَ جَاهِلٌ بِهِ أَوْ التَّحْرِيمِ فَهُوَ زَائِلٌ
وَمُسْتَحَلٍّ مَا اقْتَضَى الْأَجَاعُ تَحْرِيمُهُ يُقْتَلُ لَانْتِزَاعِ^٧

١- ع: اذ سحرُوا. ٢- م: بالخض. ع: بالخطر. ٣- ع: متيقا.

٤- م: وظاهر الكفر وفي التكرير. ٥- م: يقتل. ٦- م: كالقذر.

٧- م: تحريمه يقبل الانتزاع.

ومن جسا مُحَرَّمًا يُعَزَّرُ وقبل تعزير وحده هدر
وإن بين فسق الشهود فالتيه في بيت مال المسلمين فاديه

القول في بيان حدة السرقة والشرط هتك حرزه كالفتق

والقفل أو كالدفن ثم يخرج سرًّا بغير شبهة تعتلج^٢
ثم التصاب ربع دينار الذهب بسكة المعاملات قد ضرب
أو ما يساويه فذاك يُقَطَّع بشان كفه اليمين الأربع
فإن يعد فقطع رجل يسرى من مفصل القدم حسب مرًا
إن يثَلَّث خُلِّد السجن إلى موت فإن سرق فيه قتيلا
لو كرّر الفعل ولا يُحَدَّ كفاه عن تلك المراحدة
والطفل والمجنون بالتعزير^٣ لا العبد من مولاه والأجير
والضيف إن أحرز يُقَطَّعان إن سرقا كذلك الزوجان
وكلما يُنْتَاب كالخِصَام أو مسجداً ومجمع الأقسام
لا قطع فيه وكذا ما ظهرا كالكم والجيب سوى ماسترا^٤
وسارق لكفن وبائع للعبد والحرف كلُّ يُقَطَّع
ونابش من دون أخذ عُزْرًا ويُقَتَّل الفأنت لما كررا
يثبت بالإقرار مرتين من أهله كذاك بالعدلين
وتجزئ المرة في الغرامه والعدل واليمين في الإقامه

١ - م: وجد. ٢ - أي: تجتمع. وفي م: «تفليج». وفي حاشية ع: تختلج (ظ).

٣ - ع: استرا. ٤ - م: التمين.

والحكم في التوبة بعد البيّنه
لو سرق أثنان نصاباً مفرداً
إلا إذا ما بلغ التّصيب
والقطع موقوف على المرافعة
ولو عفا عن قطعه أو وهبه
لو أخرج النّصاب دفعه قطع
والأب لا يُقطع بمال ولده
ويُقطع اليمين لو شُلت^١ كذا
كذلك لو كان بلا يسرى وإن
أي يده وقيل من رجلين

وقبل والإقرار مرّت بيّنه
كان سقوط الحدّ فيه أجوداً
نصابه فقطعه وجوب
ولو عفا من بعد لن يدافعه
من قبلها كان له أن يهبه
كذا مراراً في أصحّ ما سُمِع
بل يُقطع الإبن بمال والده
لو كان في اليدين ذلك الأذى^٢
كان بلا يميني فيسراه أبن
حذار أن يبقى بلا يديين

القول في حدّ المحاربينا أي لسلّاحهم مجرّدين

في البرّ أو في البحر والنّهار
تخيّر الإمام بين قتله
وإن يتب قبل اقتدار قبلاً^٣
أمّا عقيب قدرة عليه
وإن تُني فليكتب السلطان
بأمرهم ألاّ يعاملوه
حتّى يتوب وكذا اللّصوص

والليل قصد الخوف والإضرار
وصلبه وقطعه وغرخته
في الحدّ والحقوق لن تبطل
لو تاب لم يلتفتوا إليه
إلى الأولى تحوهم البلدان
في حاجة ولا يجالسوه
محاربون قتلهم منصوص

دفعاً مع التغليب للسلامه
ومن يكابرها أو الغلاما
جرى الدفّاع قتله ومن دخل
لم يضمنوا تلفه وما ذهب
عليه تعزير كذا الحيال^٢
بما به يكون الارتداع
إن وطئ المكلف البهيمه
حُرِّم لحمها ولحم النسل
وعُزِّم القيمة للأصحاب
نصفين ثم قرعه فاقرع^٣
أولا يكون لحمها مأكولاً
ثم تباع في سواء وعُزِّم
وليتصدق بالذي يباع
يثبت بالسعدلين أو إقراره
وإن يطأها أربعاً تكريرا
ومن زنا بميتة كالزاني
لكن هنا قد غلظوا عقوبته
يثبته^٤ أربعة واللائط
وعزّروا مستمئناً إذا عرف

وما على قاتلهم غرامه
على السفاح هدير الأداما^١
داراً نهاه أهلها فلم يبل
منه ومن يرى اختلاسا وسلب
بالزور والمبتج المحتال^٢
ويستعاد ما له أنتزاع
عُزِّر ثم إن تكن مطعومه
وذبحت وأحرقت للفعل
ويُقَسَّم القطيع في أرتياب
يقسم بالقرعة حين ينتزع^٣
فليقصها عن مصره تحويلا
ثمها إن لم يكن للمحترم
به على رأي به نزاع
ودفعه يغنيه عن تكراره
فقتله إن كرّر التعزيرا
بحيية في الحد والإحصان
وعزّروه حيث^٤ كانت زوجته
بالميت كالحَيِّ وزيد الساقط
عدلان أو واحدة به أعترف

١ - م: على السفاح هدم الأداما. ٢ - ع: المحتال. ٣ - م: بالزور والميغ المحتال.

٤ - ع: فرعه ثم فرع. ٥ - م: يفرع. ٦ - ع: وعزّروا لا جنب. ٧ - م: بليلة.

وجزا أن يحمي الفتى دفاعا
 وأهله بالسَّهل إن لم يندفع
 وجزا رمي مَنْ عليهم أطلع
 وضرب عود أو حصاة أو حجر
 عن نفسه وماله ما استطاعا
 جاز إلى الصَّعب له أن يرتفع
 إن زجروه عنهم فما ارتدع
 وما جناه منهم فهو هدر





مرکز تحقیقات کلامی و علوم اسلامی

كتاب القصاص

القول في القصاص والديات للقتل أقسام^١ ثلاث تأتي

عمداً وشبه العمد أو محض الخطأ	فالعمد قصد القتل بالفعل سطا
إن كان فعلاً يستجر القتل	في غالب أو نادراً أو فعلاً
يقتل غالباً وليس القصد	للقتل بل للفعل ذان عمد
أما شبه العمد قصد الفعل	كالضرب تأديباً قضى بالقتل
والخطأ المحض الخطأ في القصد	والفعل كالرمي ^٢ لطير يردي
شخصاً كذا جراحه في العد	ثم القصاص ثابت في العمد
إن كان من مكلف في نفس	معصومة كفاء لتلك النفس
مباشراً كالذبح أو مسبباً	كالتهم والحجر أو أن يضربا
بخشب ^٣ مكرراً ما حمله	ليس لمثله مطيقاً ^٤ مثله
أو ملقياً لأسد فأكله	أو جارحاً جرحاً سرى فقتله
ثم قصاص ظرف مع التيه	يدخل في النفس قصاصاً وديه

١- م: أحكام. ٢- ع: والعقل كالرامي. ٣- م: يحسب. ٤- م: مطلقاً.

لو جرح الإنسان ثم قتله
ففيها القصاص أما لو جمع
وإن يكن أكره غير على
وهكذا في الأمر والتخليد
كغيرهم وإن يكونوا ناظرا
فالسجن للماسك^١ ثم يُقتل
شرط القصاص خمسة فالأول
عبدًا كذا مكاتبًا أم ولد
بل يلزم الحر أداء قيمته
وهكذا لا يتجاوز الأمة
مهيرة وعبد ذقني^٢ فلا
وهكذا أمتهم لا تفضل
ويُقتل الحر بحر مثله
وحرّة بها وبسا الحر ولا
وجرحها كجرحه في الطرف
ثم لها تقصص منه وترد
ويُقتل العبد بقتل العبد
وأمة والعبد حرًا إن قتل
أو ملكه أحدهما يختار
أما إذا جرح^٣ حرًا خيرا

فإن يكن مغرقاً ما فعله
فبقصاص النفس حسب يُقتنع
قتل امرئ يُقتصص ممن قتل
في السبحن للأمر والبهيد
ومسكاً وقاتلاً مباشراً
ذوالقتل والناظر منهم يُسمل
حرّة فالحرّ حين يقتل
مدبراً فلا قصاص يعتمد
ما لم تكن فاضلة عن ديته
للمسلمين دية لمسلمه
يزد على ديته إن قُتلا
عن حرّة منهنّ حين تُقتل
وحرّة مع ردّ نصف ديته
يؤخذ من وليّها ما فضلاً
فإن تصل ثلثه فنصف
فضلاً ومنهنّ له من غير رد
وأمة وأمة بعبد^٤
فإن يشأ وليّه القتل فعل
وما لمولاه إذا خيار
فإن يرد منه القصاص بادراً^٥

١- ع: والسجن للمسك. ٢- م: وأمة بأمة تعد. ٣- م: أخرج.

٤- م: تاراً. ع: باذراً.

وجزاء الاسترقاق في استيعاب
 وجزاء بيعه وأخذ الأرش
 والعبد إن سطا على مولاه
 فإن يكن قتل عبد عبدا
 أو خطأ يفسكه مولاه
 وجزاء دفعه وأخذ ما فضل
 ولا يرد النقص والمكاتب
 قن كذاك مطلق ما أدى
 لكن سعى في حصة الحرته
 وإن يكن خطأ في جنايته
 وخير المولى فإن شاء بذل
 أو سلم الرق أو الحر قتل
 وإن يكن عبداً تعاقباً قسم
 لأول فليستبة^٢ الثاني
 فلا يقاد بالكفور مسلم
 ديته إن كان ذمياً بلى
 يُقتل بالذميه النقي
 وهكذا ذميه بمثلها
 ولو جنى الذمي قتل^٣ المسلم
 مع ما له وقيل والصغار

قيمته أولاً فبالحساب
 منه وللمولى الفدا بأرش
 بالقتل فالقتل^١ لأوليائه
 يُقتل به إن كان ذاك عبداً
 بقيمة القاتل إن بغاه
 عن قيمة القاتل عمن قد قتل
 بالشرط إن لم يقبض المكاتب
 شيئاً فإن أدى فليس عبداً
 وبيع أو ملك في الرقيته
 على الإمام السهم في حرته
 أرشاً وفك رقه بما فعل
 حرين فليقتل جزاء ما فعل
 بينها^٢ ما لم يكن به حُكِمَ
 بالعبد والإسلام شرط ثاني
 ولو بنقي ولكن يُغرم
 تقتل ذمياً بنقي كذا
 لكن يرد الفاضل الولي
 وهي به لا رد بعد قتلها
 عمداً إلى الولي فليسلم
 من ولده وهو على الخيار

١- م: والد. ٢- ضمير المشي راجع إلى ولتي المقتولين. ٣- م: فشد.

٤- كلتا النسختين: قبل.

قتلاً [ورقاً] ١ ومتى ما أسلما
وإن يكن عن خطأ فديته
وثالث الشروط غير ولد
[مُعزراً مكفراً والوالده
الرابع العقل فمن ما كمل
لكن بذى عاقل ما قد شرطاً
وذو البلوغ كالصبي يقتل
إلا لدفع فيكون هدرا
خامسها عصمة مقتول فلا

بعد فحكم المسلمين الزما
ومعسراً إمامنا عاقلته
فالأب لا يُقتل بابن بل يدي ٢
تُقتل والولد يردي والده
كالطفل أو ذي جنة لن ٣ يُقتل
إذ عَمِدُ مجنون وطفل كالخطا
وعاقل لذي الجنون يقتل
والأنسب الأعمى يساوي المبصرا
يعقل مرتبداً إذا ما قتل

القول في إشارتهم إذا أشترك في مسلم حرّ جميع فهلك

عمداً فللولي قتل الكل
وقيل بعض ويرد الباقي
بحسب ما جنوه والمقتص
قام به الولي أما العكس
في ذاك كالأطراف وأثنان
لوفشكت أنثى وحرّ برجل
والفضل نصف دية على الرجل

بأسرهم من بعد ردة الفضل
عليهم بقدر الاستحقاق
منهم إذا كان عليهم نقص
فالفضل للولي ثم النفس
فتي [من] الرجل يقتلان
فلْيُقْتَلَا من بعد ردة ما فضل
حيث عليه التصف والتصف كمل

١ - من ع. ٢ - يعني: يعطي الدية. ٣ - النسخة (م): «ذي حملن» بدل «ذي جنة لن».

٤ - النسخة (م): عصية. ٥ - كلتا النسختين: جنت.

وجاز قتل رجل وردت
 والحر والعبد إذا ما قتل
 مع رده للحر نصف ديته
 لسيد العبد وإن حرّاً قتل
 للحر عنها وهو نصف ديته
 ولو عن النصف تعالت قيمته
 وجاز للولي قتل العبد
 ما زاد من قيمته عن حصته
 وإن يكن مستوعباً لديته
 لو قتل العبد وأنثى حرّاً
 ورده ما جاوز نصف ديته
 أو قتل المرأة وأسترقّة
 وإن يزد فللموالي فضله
 وأن يساوي العبد ما جناه
 بدية المرأة أمّا لو فضل
 تمامه النصف وإلا كملت
 ديته عليه قيل^١ أذت
 حرّاً فإن شاء الولي قتيلاً
 وما يزد العبد عن جنايته
 فسيد العبد يرد ما فضل
 أو سلم العبد إلى ورثته
 كانت لمولاه إذا زيادته
 وألزم المولى^٢ إذا يسره
 إن جاوز القيمة نصف ديته
 أولاً أتمّها إذا لورثته
 لجاز قتل القاتلين طراً
 على المولى إن يزد في قيمته
 مع نقصه^٣ وحيث ساوى حقه
 وإن أراد العبد جاز قتله
 أو دونه صبح وألحقناه
 ردت على السيد ثم إن كمل
 ولو أقي الحر تمام ما جنت

القول في إثباتهم للقتل ثلاثة إقراره من أهل

واحدة وإن يقل قتلته عمداً وثانٍ بل أنا فعلته

وأُنكر البادي فبیت المال
 ولو قرّ واحد بقتله
 فللولي الأخذ بالإقرار
 الثاني من مثبته عدلان
 وجاز إثبات ديات الجاني
 أو اليمن الثالث القسامه
 تغلب الظن بصدق المدعي
 فللولي حلف الخمسينا
 لو لم تكن قسامه لسكّرا
 وقوميه قسامه خمسينا
 ولو أبی الزم والذي يجب
 والبعض بالحساب والقيتي
 منفرداً أو كافر فلو حكى
 أو التامع عدم التواطئ
 فوحكى الكفار والضبيان لم
 وكل من وجد في محلّته
 لزمه اللوث وإن كان وجد
 لأقرب المحلّتين ثمّ لو
 ولورأوه في خميس^٣ أو فلا^٤
 يدين والإقصاص للإبطال^١
 عمداً وثان خطأ من فعله
 ممّن يشاء وهو بالخيار
 عليه بالإزهاق يشهدان
 بشاهد ومعه ثنتان
 تثبت في لو^٢ هو العلامه
 كالشاهد الواحد فيم يدعي
 يحلف كلّ منهم يمينا
 ولو أباه فليحلف منكرا
 إن فُقدوا تكرر اليمين
 فيه كمال دية نفس حسب
 لا يثبت اللوث ولا العصي
 جماعة الفساق عمن هلكا
 لثبت اللوث بلا اشتراط
 يثبت ولو تواتروا جاز القسم
 أو داره القتل أو في قريته
 مابين قريتين فاللوث عقد
 تساويا بعد في اللوث استنوا
 أو سوق قوم قديته على

١ - ليس في ع. ٢ - اللوث: شبه الدلالة على حدث من الأحداث ولا يكون بيّنة ناقة. يقال:

لم يثّم على اتّهام فلان بالجناية إلا لو^٣. الخمس: الجيش الجزار. سمي بذلك لأنه

خمس فرق: المقدمة والقلب واليمينه والميسرة والمؤخرة. ٤ - أي: الغلاة.

وجوه بيت المال أما إن غُديم لوث فكالغير من الدعوى حُكيم

القول في كيفية القصاص وهو بقتل العمد واختصاص^١

لا يثبت الدية إلا صلحاً ولا قصاص بسوى السيف إلى وليس مضموناً له سرايه فإن يكن لعدة فليرتقب ديته وبذل الجاني فلا وهكذا على خلاف لوعفا قبل القصاص أنتقل القرض إلى وإن يك المقتول مقطوع^٢ اليد رد الولي دية المقطوعه من قبل الله فلا رد ومن بمثله في طرف وللمرءجل ثم لها منه مع الرد إذا ولم يجز قطع الصحيح بالأشل مع حمه^٣ وتستوي الجراحه

إن كان قتلاً كاملاً أو جرحاً مشبه وحسبه ضرب الطلأ^٤ مع عدم العدوان في التكاية إجماعهم فإن يكن بعض طلب قصاص إلا بعد رد حصلا بعضهم وإن يمت من أتلفا ديته من ماله^٥ حيث خلا قطع قصاص أو تعدد قدودي وأقتصر أما إن تكن منزوعه يثبت له القصاص في النفس فمن يقتصر منها لا يرده ما فضل زاد على الثلث ويمنع الأذى أما الأشل بالذي صح فعل طولاً وعرضاً حسب المساحه

١ - م: وهكذا يقتل ذا اختصاص. ٢ - أي: العنق.

٣ - م: «مثاله» بدل «من ماله». ٤ - ع: مسقط. ٥ - م: خمسة.

ويمنع التعزير كالمأموم
وهكذا جائفة والكسر
في العبد والمسلم والذمي
فيقطع الأنف الصحيح الشم^١
لا الذكر الصحيح بالعين
فجاز أن تُقلع عين الأعور
وهكذا سنّ الصبي ينتظر
أولا تعين القصاص والحرم^٢
[وضيقوا في الشرب والطعام
ولو جنى في حرم ففسيه
ولو يبدأ من رجلٍ قد قطعاً
لاقتصّ للأول ثم الثاني
وإن يكن قدّم قطع الإصبع
ذواليد منه يده وليسرجع

ترفقاً بالأنفس المعصومة
للمعضو والذي جناه الحر
فيمنع القصاص للذمي
بالضدّ والسامع بالأصم
[ويثبت القصاص في العيون]^٣
بعين ذي العينين عند الأكثر
حولاً فإن عادت فأرش يُعتبر
إذا ألتجأ جاز إليه يُحترَم^٤
عليه كي يخرج للأحكام]^٥
يقتص منه حسب ما يجنيه
وبعدها من يد شخص إصبعاً
بأخذ منه دية البنان
قطعها المقتص ثم ليقطع
على الذي جنى بقدر الإصبع]^٦

١ - شم الأنف: ارتفعت قصبته قليلاً في استواء. ٢ - ليس في م.

٣ - م: الطعام. ٤ - م: عليه كي يخرج للأحكام. ٥ - ليس في م.

٦ - ليس في م.

كتاب الدييات

القول في النفس ومقدار الدية عن مسلم حرّ من الإبل ميه^١

مستة أو مائتان من بقر	أو مائتان حلة بردي حبر
أو ألف دينار كذا من غنم	أو عشرة آلاف من ذي الدرهم
في سنة من مال جائته ولا	يثبت إلا برضاهم كملا
وشبه عمد إيلاً يؤتون ^٢	ثلاثة من بعدها ثلاثون
بنت لبون مثلهنّ حقه	وزائداً واحدة طروقه ^٣
للفحل أي ثنية أو ما ذكر	من مال جانيه بعامين قدير
ودية الخطأ إيلاً عشرون	بنت مخاض مثلهنّ ابن لبون
ثمّ حقاهاً بعدها ثلاثون	ثمّ ثلاثون بنات للبون
أو ما ذكرنا في ثلاث كامله	تصحها لا من جناه العاقله
والمرأة النصف وذمي ثما	ثمائة كاملة دراها
أنشاهم النصف ورق قيمته	ما لم تجز دية حرّ جملته

١ - م: من مسلم حرّاً من العبد بما به. ٢ - م: وشبه عمد إيلاً ديون.

٣ - أي: التي يطرقها الفحل.

وكلما فيه لحرديته ففيه من أعضاء عيد قيمته^١
 [لكن شرط دفعه للجاني وما به البعض فبالحسبان
 والأرش فيما لم تُقدّر ديته وإن جنى تعلقت جنايته]^٢
 بنفسه لا بالموالي إنما لهم فكأكه بأرش ما جنى

القول في الموجب للضمان لدية الإنسان وهي أئنان

أولها ما كان عن مباشرة إذا أراد منعه^٣ من باشره
 كالموت بالظب كذا في الهاجع يقتل بانقلابه والواقع
 على سواء فيموت الأسفل يضمن أو دافعه ما يقتل
 وإن بهدم حائط قد أشترك ثلاثة أصاب بعضاً فهلك
 كان على مشاركته ثلثاً ديته ومنعوه الثلثا
 ومخرج للغير من منزله لئلا يكون ضامناً لقتله
 إلا إذا ثبت موت المُخرج أو قاتل أردّه^٤ غير المُخرج
 الثاني تسبيب كمن بئراً حفر في غير ملكه هوى فيها بشر
 أو نصب السكين أو معائرا أقام في الطريق أردت عاثرا
 وإن يكن ذلك في الملك فلا ومن بإذن دار قوم دخلا
 عقره كلهم فليضمنوا ولا كذا إن لم يكونوا أذنوا
 ويضمن الراكب باليدين أو قاد والواقف بالرجلين

١ - م: فان جنى تعلقت جنايته. ٢ - ليس في م. ٣ - م: فعله. ٤ - م: اراد.

٥ - م: أثر غابرا.

كذلك لو ضربها ولو ضرب
لوركب اثنين معاً لضمننا
دونها ويضمن المالك ما
وإن يكن مع سبب مباشره
سواه كيان ضامناً وهو السبب
وربها إن صاحبه ضمنا
ألقته من تنفيره أو لا فلا
كان ضمانه على من باشره

القول في الأعضاء في الشعر الدية في الرأس أو في لحية مستويه

بشرط أن لا ينبتا فإن نبت
وأمرأة إذا أميط شعرها
والحاجبين النصف والفرد الربع
وعين ذي العينين نصف ديته
كذلك عين الأعور الصحيحة
إن كانت العورا كذلك خلقت
والثلث في العورا إذا ما خُسِفَتْ
وهكذا مارنه أو لو كُسِرَ
من غير عيب مائة الدينار
في شلل الأنف وفي روثته^٢
والنصف في أحد مشخري
أو نبتت فالأرش في ذاك ثبت
ديتها فإن يعد فسرهما
والأرش في الشعر والأهداب جمع
وكل جفن ربعها بحصته^١
إن قُليعت فدية صريحه
أو في قضائه تعالى ذهبته
ودية في قطع أنف كملت
فصار فاسداً وبعد أن جُبر^٣
وثلثا الدية في المقدار
وهي التي تحجز نصف ديته
كذلك في واحدة الأذنين

١- م: وجفن رتقها بحصته.

٢- م:

فصاعداً أو بعد أن خيرا

وهكذا مارنه لسوكرا

٣- كلتا النسختين: رويته.

والبعض بالنسبة ثم الشحمة
والشفة التصف ولو تنقصت^٢
ديتها ويجب الثلثان
في الطفل أو من الصحيح ديته
عدتها الثمان مع عشرينا
[وفيه في الأخرس ثلث ديته
إذا ادعى الصحيح أن قد ذهب
تصديقه ودية الأسنان
أما المقادير فهن اثنا عشر
لكن سن أول خمسونا
ودية الزائدة المنتزعة
وما لها مع انضمامها دية
[وفي أسوداد السن ثلثا ديته
والأرش في سن الذي لم يشغر
ودية في عنق قد كسرا
كذلك لوجني عليه ما منع
ودية إن ذهب اللحيان
أو فاقد السن وفي الأسنان

كثلت أذن وكذا في الحرمه^١
فبالحساب قال لو تقلصت^٣
إن عم الاسترخاء في اللسان
والبعض كانت بالحروف عبرته^٤
بحسبها المال يقسطونا
والبعض بالحساب في مساحته^٥
منطقه إقسامه ووجبا^٦
ديته عشرون مع ثمان
ثم المآخير بها ست عشر
والآخر الخمسة والعشرون
كثلت الأصلية المقتلعه
إلا إذا ما اختصت النزع هيه^٧
كذا إذا أنصدع دون سقطته^٨
إن نبست أولا فثل المشغر
حتى غدا الإنسان منه أصورا^٩
من أزدرا ثم أرش إن رجع
عارية كالطفل عن أسنان^{١٠}
[تجامع اللحين ديتان

١ - م: لثث ومكذا في الحرمه. ٢ - م: وما تنقصت. ٣ - م: لو تقلصت.

٤ - م: والبعض بالحساب في مساحته. ٥ - ليس في م. ٦ - ع: منطقته قسامة ودهبا.

٧ - م: إلا إذا الصدع دون سقطه. ٨ - ليس في م. ٩ - الأصور: المائل والمعرج.

١٠ - م: ودية إن ذهب الجسنان عافته كالطفل عن البيان

وفي يد الإنسان نصف ديته
وثلثا ديتها لو شُلت
وهكذا زائدة والإصبع
كلُّ ثلاثة عدا الإبهام
والثلاث في زائدة أو شلاً
عشرة من الثنائير ثبتت
وأبيض^٣ فخمسة والظهر
كذا إذا أصيب فاحدودب^٥ أو
برا فثلاث دية ولو ذهب
وفي النخاع دية ولو ذهب
كذاك في حلمتها وإن قُطِع
حلمة^٤ الرجل بالنصف^٦ تدي
والذكر الدية أو حشفته
ودية تجب في الخصيين
فيها مئتان أربع عيناً خرج
في أحد الشفرين نصف العقل^٧
من دية والمهر والأنفاق

وحدها المعصم في إبانته
والثلاث في السلاحين^٨ حُذت^٩
من اليدين الشعر حين تُقَطَّع
أتملتين عند الانقسام
ثلشان في العضو إذا ما شلاً
في الظفر لم ينبت أو أسود نبت
فسدية إذا عراه^{١٠} الكسر
ممتنع القعود قد صار ولو
مشي^{١١} ووطء ديتان قد وجب
تدي لأنثى فصف عقلها^{١٢} وجب
لبنها أو قمل فالأرش شرع
كالشيخ والثمن لدى محمد
وهو من العتئين ثلث^{١٣} ديته
[والجفر^{١٤} نصف الدرة الخصيين]^{١٥}
وضعفها في مشيه^{١٦} إذا فحج
إفضاؤها صغيرة بالكل
حتى يحول الموت بالفراق

١- النسخة (ع): الثلاث. ٢- ليس في م. ٣- م: أبيض. ع: أبيض.

٤- م: علاه. ٥- م: واحد وذات. ٦- كلتا النسختين: مثني.

٧- يعني: «ديتها». وفي م: مقلها. ٨- م: حمله. ٩- يعني: نصف الدية.

١٠- م: نصف. ١١- هكذا في النسخة (ع). والأظهر أن يقال: والفرد أي: والواحدة.

١٢- ليس في م. ١٣- م: مشبه. ع: مشبه. ١٤- م: الفعل.

لو لم يكن زوجاً وكان مكرها فدية حسب ومن قد المكرهت
 وواحد الألسين نصف وإذا من مفصل الساق وإصبعاً بدا
 وكل واحد من الساقين والضلوع من جهة قلب كسره^١
 وهكذا العجبان إن لم يملك إن كُسرت ترقوة وجُبرت
 عيناً ومن داس حشاً فأحدثا من دية ومن يكن مفتضاً
 مثانة فزال ملك بولها في كسر عظم العضو خمس^٢ دية
 فالمهر والدية أو بأمرها إن حصلت بكراً فأرشاً أخذت
 واحدة الرجلين حُذت^٣ فكذا بمائة مثل أصابع اليد
 نصف من الدية والفخذين فلم يكن يملك بعد العذرة
 غائطه أو بولسه في المسلك بغير عيب أربعين فُديت
 ديس حشاه أو يؤذي الثلثا بإصبع للبكر حتى فضا
 ديتها ومثل مهر أهلها فإن بكراً وصح من معرته

١ - ع : اخذت.

٢ - من هنا يظهر نقص في أبيات الأربعة حول بعض فروع فقهية غير مذكورة شعراً. وهي كما في متن التبصرة:

«وفي كسر الضلع: خمسة وعشرون ديناراً، إن كان ممّا يخالط القلب، وإن كان ممّا يلي العضدين ف عشرة.

وفي كسر البعوص إذا لم يملك الغائط، الدية.»

ويمكن أن تكون الأبيات الساقطة كما أنشأها أخي الفاضل الأديب صباح صالح الهنداوي هكذا:

والضلوع من جهة قلب كسره
 وما يلي العضدين قد قدرا
 لو أنه بعصوه قد كسره
 فالدية كاملة لما ذكر
 خمس وعشرون عيناً قدره
 بعشرة هذا الذي قد ذكرنا
 فلم يكن يملك بعد العذرة
 ولا يكون غير هذا فاعتبر

٣ - م : ثلث.

أربع أخماس قرار كسوته ورابع ما في الكسر في موضحته
والرّضّ ثلث دية العضو فإن برا فخذ أربعة الأخماس من
رّض وفكّ العضو من عظم إلى أن يوجد العضو وقد تعظلا
وثلثا ديتته فإن برّا أربع أخماس لفكّ قرّرا

القول في منافع الإنسان فدية في العقل والنقصان

أرّش فإن عاد فلا أرتجاع ودية إن ذهب السّماع
وسمع أحدى الأذنين شطرا ونقصها فقيستا بالأخرى
ويؤخذ الثّفاوت المعلوم بين المسافتين والعموم
في الأذنين قيس بالمشابه سنّا كذا العينان إن نقصاً به
وفيها الدية والنقصان في ضوء إحداهما بالحسبان
وهكذا نقص ضياء الكلّ معتبر بنقص ضوء المثل
والشّم فيه دية فلو قطع أنف فزال الشّم ثنتان شرع
والنقص أرش حسب رأي الحاكم ودية في فقد ذوق الطاعم
ونقصه الأرّش وفي الإنزال تقدّم الدية للإكسال
ودية في سلس قد وجدا كذاك في الصّوت إذا ما فُيدا

القول في الجراح والشجات طراً ثماناً متفاوتات

حارصة^١ قاشرة للجلد
وبعدها دامية وهي التي
فيها بعيران ومتلاحمه
ثلاثة وبعدها السمحاق
أربعة وبعدهن الموضحة
توجب خمساً ثم عشر^٢اً هاشمه
 وخمسة عشرة في المنقلبه
وبعدها مأمومة لما تصل
وهكذا جائفة لجوفه
إن صلحت بالخمس فيها يجزي
عشر^٣اً وأما الشفتان شقت
فثلث وخمسها لو ثلث^٤
وإن جنى نافذة في طريف
وفي أحرار وجهه دينار
ثلاثة والضعف في أسوداد
بنسبة العضو وتستوي هيه
قبل بلوغ ثلث وبعده

فيها بعير وهي قسم عندي
في لحمه شيئاً يسيراً حزت^٥
في اللحم شيئاً فوق ذاك حاسمه
بجلدة العظم لها التحقاق
عبرتها لعظمه أن توضحه
وهي التي للعظم أضحت حاطمه
وهي التي نحوجنا أن ننقله
أم الدماغ ثلث دية جُعِل
تبلغ أو نافذة في أنفه
ومنخر إلى بلوغ الحاجز
حتى به الأمان قد تبتت
والنصف في واحدة لو شقت
من رجل مائة دينار يني
ونصفه وأما الاخضرار
كالرأس والتنصيف في الأجساد
مع الرجال في القصاص والديه
فهي إلى النصف إذن تُردُّ

١- م: ثلاثون. ٢- م: خاصمه. ٣- ع: أجرت.

٤- م: توجب عشر^٣اً ثم خمس. ع: توجب عشر^٣اً ثم خمساً.

٥- هكذا في النسختين. والأظهر: برئت.

وموجب الدية في الذكران ديتهم كذلك في النسوان
كذلك الذمي أما الرق مع رده القيمة يستحق
وكل من ليس له ولي وليه إمامه الأصلي
له القصاص وله أخذ الدية وما له العفو على خلفه

القول في الجنين عشرون لزم في نطفة بعد قرار في الرحم

علقة توجب أربعينا ومضغة ديته ستوننا
ثم ثمانون لعظم وإذا تكمل الخلق سويًا واستوى
ولم تلجه روحه فهي مية^١ وبعد ذلك بالحساب والديه
جنين ذمي كعشر ديته والرق منسوب إلى والدته
[وخذ لما بين الجميع بالحساب والعشر في جنين ذمي يصاب
من دية بها يخص الأب والعشر من قيمته أم أنتسب]^٢
مملوكه في من أبسوه رق ما بين أنثى وذكر فسرقة
فإن تلجه روحه فللمذكر خذ دية والنصف من ذلك قصر
في دية الأنثى وخذ لكما قد جهلت حالته نصفها
لو ألفت الأم الجنين ألزمت لو ارث بدية الذي رمت
إن باشرت أو كان عن تسبيب وما لها في ذلك من نصيب
لو أنسه أفزع ذا جماع فألفت النطفة للضياع
عشرة من التناير غرم ووارثو الأموال بينهم قسم

ما أستوجب الجنين من ديات والجرح والأعضاء في الجنين إن فلينسب ما سواه لديته لو ضرب الحامل ضرباً مجهضاً بذلك الإلقاء قتلُه وجب هذا إذا ما كان عمداً وإذا قاطع رأس الميت حرّاً مسلماً وانسب إلى الدية في جوارحه ويصرف المال الذي قد حصل

أقربهم قبل القريب يأتي
شاء الولي أخذ ما الجاني ضمن
ولياً أخذت بعد ذا بنسبته
فأسقط الجنين حياً فقضى
إذ كان في قتل جنينها السبب
أخطأ كان دية ما أخذ
لمائة الدينار جمعاً سلباً
قطعاً وفي شجابه وجارحه
في البرأماً وارث له فلا

القول في تلف حيوان متى أُتلف ما يؤكل لحمًا ثبتا

إن كان بالتذكية الإمساك وإن يكن بغيرها فالقيمة^١ في يوم إتلاف وأرش إن قطع وإن يكن أتلف مالا يؤكل فأرشه إن كان بالذكاة في قطعه كذاك أمّا في التلّف وقيمة في كلّ ما تمتنع في قتله عشرون من دراهم

أو كان حيواناً له ملاك لا بسواها ذمة^٢ ملزومه^٣ جارحة أو كسر عضو قد وقع لكنّه ممّا الذكاة يُقبَلُ^٤ وعضو مستقرّة الحياة بغيرها فقيمة كما سلف ذكاته وكلب صيد يدفع ومثلها والتّصف صار لازماً

في كلب حائط كذا كلب الغنم أما قفيز البر فهو ملستزم
في كلب زرع والجنين العشرمين قيسمة أمه لفوته ضمين

القول في عاقلة وقد سبق بأن موجب الخطأ بها^١ التحق

وهو الذي أعتق أو من أعتقت وضامن والعصبات ألحقت
وهي التي بالأبوين تقرب بالميت أو قرىها به الأب
والأقرب الأجود عندي أنا أباه وولده يدخلنا
أما الإمام فهو فيها قد دخل كما بها لا يدخل الذي قتل
لا يعقل الضبي أو من حنى^٢ وما على النساء أن يعقلنا
لا تعقل العاقلة العبد ولا عمداً جرى من قاتل إذ قتلا
ولا مدبئرا ولا أم ولد^٣ موضحة تدخل في هذا العدد
كذلك ما دون وغير ثابت عقل بإقرار ولا جنابة
يوقعها في نفسه الجاني ولا صلحاً ولا ما من بهيم حصلاً^٤
يومياً ولا إتلاف مال وعقل إمامنا ذا ذمة إن ما حصل
مال له وقسط الحق بما يرى إمامنا على ما سما
بأقرب قبل الذي قد قربا كذلك تقسيط لمن قد نصب
من قبل الإمام للحكومة ولا رجوع بعد للعاقلة
على الذي حنى ولو زادت على عصابة أخذ من أولي الولا
وإن تزد فن ذوي التعصيب لذي الولا وزائد التعصيب

١ - كلتا النسختين: به. ٢ - م: صلحاً ولا من ما بهيم حصلاً.

عليهم يؤخذ من موالي
وإن تزد عن كل من قد عقلا
وإن تزد عاقله فوزع
لغائب حصته والوالد
وأخذ الذي نوى ومن^٢ وجد
فللإمام أخذ ذلك كله
كان على عاقله الأب الذي
والحمد لله وتسليمي على
مولي وهكذا قياس التالي
كان على الإمام ما قد فضلا
بنسبة وإن يغيب بعض دع
يدي بقتل^١ الابن وهو عامد
من وارث سواه ما لو فقد
وإن يكن ذا خطأ في قتله
وتم ما في خاطري أن أنهيه
عمد وآله خير الملا



مركز تحقيقات كتب التراث الإسلامي

الخاتمة

[تم الكتاب بعون الملك الوهاب عشية الجمعة لعشرين مضين من شهر ربيع الأول من شهور سنة ألف ومائة وتسعة وثلاثين من هجرة سيد المرسلين عليهم سلام رب العالمين بقلم العبد الفقير علي رضا ابن علي زين العابدين بن محمد قاسم بن يوسف غفر الله لهم ولمن دعا لهم بالمغفرة برسم الأخ الأجدد الأسعد الشيخ أحمد بن الفقيه علي كان الله له في الدارين ووفقه للانتفاع به بمحمد وآله]^١

[قد تم باقي هذه الأرجوزة المباركة الشريفة الوجيزة في يوم السبت الثاني عشر من شهر شعبان المبارك ختم بالخير والرضوان من السنة السابعة والثمانين والمائة والألف هجرية نبوية على مهاجرها وآله أفضل الصلاة والتحية على يد فقير ربّه العلي الغني عبده الأحقر محمد بن علي بن حسن الخطّي الجارودي عفا الله له ولواديّه وللمؤمنين إنه غفور رحيم آمين رب العالمين].^٢